

Distr.: General  
28 July 2020  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة 23 تموز/يوليه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمها كل من السيد نيكولاي ملادينوف، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية؛ والسيد خليل الشقاقي، أستاذ العلوم السياسية ومدير المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية؛ والسيد دانيال ليفي، رئيس مشروع الولايات المتحدة/الشرق الأوسط، وكذلك البيانات التي أدلى بها كل من معالي السيد ميغيل بيرغر، وزير الدولة في وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية، وممثلو الاتحاد الروسي وإستونيا وإندونيسيا وبلجيكا وتونس والجمهورية الدومينيكية وسانت فنسنت وجزر غرينادين والصين وفرنسا وفيت نام والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنيجر والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بالجلسة عن طريق التداول بالفيديو بشأن بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين"، التي عقدت يوم الثلاثاء 21 تموز/يوليه 2020. كما أدلى ممثل إسرائيل ببيان.

ووفقا للتقاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس بشأن جلسات التداول بالفيديو هذه، قدمت الوفود والكيانات التالية بيانات مكتوبة، مرفق نسخ منها كذلك: الاتحاد الأوروبي وأذربيجان والأرجنتين والأردن وإكوادور والإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية وأيرلندا والبحرين والبرازيل وبنغلاديش وبيرو وتركيا وجامعة الدول العربية والجمهورية العربية السورية وقطر وكوبا والكويت ولبنان واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وليختشتاين وماليزيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وناميبيا والنرويج ونيجيريا واليابان.

وعلا بالرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372)، التي تم الاتفاق عليها في ضوء الظروف الاستثنائية التي سببتها جائحة فيروس كورونا، تصدر هذه الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة رسمية لمجلس الأمن.

(توقيع) كريستوف هويسغن

رئيس مجلس الأمن



## المرفق 1

## بيان المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف

أقدم إحاطة لمجلس الأمن اليوم في الوقت الذي يواجه فيه الفلسطينيون والإسرائيليون أزمة معقدة ثلاثية الأبعاد ويمكن أن تكون مزعجة للاستقرار: أولاً، أزمة صحية متصاعدة، إذ يكافح كل منهما لاحتواء الارتفاع المتسارع في حالات الإصابة بمرض فيروس (كوفيد-19)؛ ثانياً، أزمة اقتصادية متصاعدة، مع إغلاق الأعمال التجارية وارتفاع معدلات البطالة وزيادة الاحتجاجات ومعاناة الاقتصاد من التأثير المالي لأشهر من الإغلاق والقيود؛ وأخيراً، مواجهة سياسية متصاعدة مدفوعة بالتهديد بضم إسرائيل لأجزاء من الضفة الغربية المحتلة والخطوات المتخذة رداً على ذلك من قبل القيادة الفلسطينية.

إن تلك التطورات لا تحدث في فراغ. وقد أقلت المتغيرات التي تتكشف ضوءاً ساطعاً على الواقع اليومي للنزاع وعلى حتمية حله من خلال المفاوضات بين الطرفين. وكشفت أكثر عن عدم استدامة الاحتلال وضرورة تحديث الاتفاقات التي تحدد العلاقة بين الجانبين لصالح السلام.

وقد واصلت المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع الإعراب في الأسابيع الأخيرة عن رفضهما القاطع للضم. ومن بين هذا، نشر رئيس وزراء المملكة المتحدة في 1 تموز/يوليه مقالاً افتتاحياً في صحيفة إسرائيلية بارزة يعرب فيه عن معارضته للضم ويؤكد أن مثل هذه الخطوة تنتهك القانون الدولي و”تعارض مع مصالح إسرائيل نفسها على المدى البعيد“. وقد شدد بيانان مشتركين صدرتا في 7 تموز/يوليه - أحدهما من وزراء خارجية الأردن وألمانيا وفرنسا ومصر، والثاني من وزراء خارجية تسع دول عربية والأمين العام لجامعة الدول العربية - على معارضتهما الشديدة لهذه الخطوة ودعوا إلى العودة إلى المفاوضات على أساس قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وفي 2 تموز/يوليه، عقد زعماء من حركتي فتح وحماس مؤتمراً صحفياً مشتركاً نادراً عن طريق التداول بالفيديو في محاولة لإعادة تأكيد معارضتهم للضم وللاتزام بجبهة فلسطينية موحدة ضده.

والنساء الفلسطينيات والإسرائيليات كذلك يُسمعن أصواتهن. ففي 9 تموز/يوليه، شاركت مع نحو 100 امرأة فلسطينية في حوار رفيع المستوى نظّمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000). وشاطرت المشاركات قلقهن العميق وعدم يقينهن في مواجهة مخاطر كل من كوفيد-19 والضم. وأصدرت عشر من القيادات النسائية الفلسطينية، تدعمهن 180 امرأة، نداءً مشتركاً ضد الضم يدعين فيه إلى الحق في العيش في دولة ديمقراطية خاصة بهن - في حرية وكرامة ومساواة.

وأبرز نداء منفصل صدر عن 22 قيادية نسائية إسرائيلية، ووقعته فيما بعد أكثر من 100 امرأة أخرى، أن خطط الضم تشكل خطراً لا يمكن عكس اتجاهه على الإسرائيليين والفلسطينيين والاستقرار الإقليمي. واستجابة لكلتا المبادرتين وقّعت 45 من القيادات النسائية العالمية على دعوة مشتركة لمناهضة الضم ومن أجل السلام، مع تسليط الضوء على أهمية الإصغاء إلى أصوات النساء في حالات النزاع.

وسيوصل الأمين العام والأمم المتحدة بذل جهود لإحياء الحوار بين جميع أصحاب المصلحة، من دون شروط مسبقة، ولمصلحة السلام وتسوية النزاع عن طريق التفاوض. فينبغي أن تتوفر الإرادة السياسية من جميع الأطراف لكي تتاح لتلك الجهود فرصة للنجاح. وإلا فإن الطريق إلى حل تفاوضي قد يتعرض

لخطر أن يصبح وعرا لا يمكن المضى فيه، متجها بدلا من ذلك تجاه واقع الدولة الواحدة الذي يتسم بالاحتلال والنزاع الدائمين.

والمؤسف أن الحالة على الأرض تتضرر بسرعة بالزيادة الهائلة في حالات كوفيد-19 في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل.

وقد أعادت السلطة الفلسطينية فرض قيود على التنقل في جميع أنحاء الضفة الغربية، فضلا عن بعض عمليات الإغلاق في المحافظات الأكثر تضررا، لاحتواء هذه الجائحة. كما أعادت إسرائيل فرض قيود على التجمعات وبعض الأعمال التجارية غير الأساسية، فضلا عن الإغلاق في مناطق محددة. ولا تزال الحركة بين إسرائيل والضفة الغربية وغزة مقيدة تقييدا شديدا، كما إن معبر رفح، بين غزة ومصر، مغلق في كلا الاتجاهين منذ 15 أيار/مايو.

وقد تقاوم التحدي المتمثل في مواجهة الزيادة السريعة في الحالات في الضفة الغربية وتعزيز جهود الوقاية في غزة بدرجة كبيرة بسبب إنهاء التنسيق بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. وقد أدى رفض السلطة الفلسطينية قبول أي عائدات جمركية يجري تحويلها من إسرائيل إلى مفاومة أزمة مالية مثيرة للقلق أصلا وأثرت على تقديم الخدمات. فقد منعت فعليا قدرة المرضى على السفر من غزة لتلقي العلاج خارج القطاع وأدت إلى تأخير في تقديم المساعدات الإنسانية والمواد المخصصة للاستجابة لكوفيد-19 وغيرها من خدمات الدعم الصحي.

واستجابة لذلك، عملت الأمم المتحدة مع جميع الأطراف لضمان استمرار تقديم المساعدة الإنسانية من دون عوائق. وعلى خلفية أزمة كوفيد-19، توصلت المنظمة إلى اتفاق مع السلطة الفلسطينية على تقديم استثناءات لتنسيق عمليات تسليم المساعدات الإنسانية، ومع إسرائيل لتبسيط إجراءاتها الإدارية. وأود أن أشكر السلطات على انفتاحها وتعاونها مع الأمم المتحدة في مواجهة هذه التحديات. غير أنني أشعر بالقلق كذلك بأننا بعيدين جدا عن مستوى التنسيق الذي كان قائما في بداية العام، عندما ضربت الموجة الأولى من الفيروس، الأمر الذي يمكن أن تكون له انعكاسات خطيرة على القدرة على السيطرة على انتشار الفيروس والتخفيف من آثاره على حياة الناس.

وعلى مدى الأسابيع الماضية، وبسبب الظروف غير المسبوقة، عرضت الأمم المتحدة زيادة دورها كوسيط بين الطرفين، بما في ذلك في الاستجابة لكوفيد-19 وفي تيسير إحالة المرضى من غزة. غير أن ثمة حدود لما يمكن أن يتوقع من الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى أن تفعله. فينبغي لأي زيادات من هذا النوع في المسؤوليات أن تكون محدودة ومحددة زمنيا، وألا تكون مصممة لتحل محل أدوار ومسؤوليات السلطة الفلسطينية أو حكومة إسرائيل.

وفي حين أن وباء كوفيد-19 وانهايار التعاون بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية يثيران مخاوف جديدة ويعقدان سرعة نقل المرضى خارج غزة، من المهم الإقرار بالهشاشة التي تتسم بها منذ أمد طويل منظومة الرعاية الصحية في غزة.

وعلى الجانب الاقتصادي، أعلنت وزارة المالية الفلسطينية في 2 تموز/يوليه أنها ستدفع مرتبات حكومية جزئية عن شهر أيار/مايو. وقد تأخر دفع مرتبات أيار/مايو بسبب انخفاض الإيرادات الفلسطينية بنسبة 80 في المائة نتيجة للأثر الاقتصادي لكوفيد-19 ورفض السلطة الفلسطينية قبول التحويلات الشهرية لإيرادات التخليص الجمركي لديها. وليس من الواضح ما إذا كانت الحكومة الفلسطينية ستتوفر على الموارد

الكافية لدفع أي مرتبات في المستقبل، أو في الواقع، لمواصلة الاضطلاع بمهامها الإدارية في الأشهر المقبلة.

كما أن وقف التنسيق بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل يعيق قدرة قوات الأمن الفلسطينية على التنقل عبر المنطقتين بآء وجميع من الضفة الغربية، مما يقوض قدرتها على فرض القيود المتعلقة بكوفيد-19.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر العنف اليومي في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وإجمالاً، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية فلسطينياً. وبالإضافة إلى ذلك، أصيب 65 فلسطينياً، من بينهم 10 أطفال، وجنديان إسرائيليان في حوادث مختلفة.

ونظم الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة احتجاجات ضد خطة إسرائيل لضم أجزاء من الضفة الغربية. وعموماً، ظلت هذه الاحتجاجات سلمية. وفي بعض الحالات، استخدمت قوات الأمن الإسرائيلية الرصاص المغلف بالمطاط والغاز المسيل للدموع، وأعلنت عن مناطق عسكرية مغلقة وأقامت نقاط تفتيش بالقرب من الاحتجاجات.

وفي 9 تموز/يوليه، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على رجل فلسطيني يبلغ من العمر 34 عاماً وقتلته وأطلقت النار على فلسطيني يبلغ من العمر 17 عاماً في قرية كفل حارس بوسط الضفة الغربية وأصابته بجروح. ونشرت قوات الأمن الإسرائيلية شريط فيديو لدائرة تلفزيونية مغلقة زُعم أنه يظهر الاثنين وهما يلقيان زجاجات حارقة باتجاه دورية عسكرية وجنودا يطلقون النار رداً على ذلك.

وفي غضون ذلك، ارتكب المستوطنون نحو 13 هجوماً ضد الفلسطينيين، مما أسفر عن تسعة إصابات وأضرار في الممتلكات، أي حوالي نصف عدد هذه الحوادث التي سُجلت خلال الشهر السابق.

ووقعت أيضاً نحو 25 حادثة ألقى فيها فلسطينيون الحجارة أو الزجاجات الحارقة على مركبات مملوكة لعربيات إسرائيلية، مما أدى إلى إصابة سبعة مدنيين إسرائيليين، من بينهم طفل واحد، وإلحاق أضرار بالممتلكات.

وفي غزة، وبينما استمر الهدوء النسبي، أطلق المقاتلون الفلسطينيون خمسة صواريخ باتجاه جنوب إسرائيل. وقد سقط صاروخ من هذه الصواريخ في غزة، واعترض نظام القبة الحديدية صاروخاً آخر، بينما أصابت الصواريخ الأخرى في مناطق مفتوحة في إسرائيل، ولم يسفر عن إصابات أو أضرار. وفي جميع المناسبات، شن جيش الدفاع الإسرائيلي ضربات انتقامية ضد أهداف حماس، بما في ذلك البنية التحتية السرية في القطاع، ولم يبلغ عن وقوع إصابات. وعلى مدار الشهر، قام المقاتلون أيضاً بتجربة إطلاق عدد مرتفع بشكل غير اعتيادي بلغ 69 صاروخاً وقذيفة هاون باتجاه البحر، حيث أُطلقت 44 قذيفة في 1 و 3 تموز/يوليه وحدهما.

وقد أدت التوترات الاقتصادية إلى خروج عشرات الفلسطينيين في 5 تموز/يوليه للتظاهر أمام المجلس التشريعي الفلسطيني في مدينة غزة احتجاجاً على تدهور الحالة والفقر والبطالة.

وفي الشهر الماضي، هدمت السلطات الإسرائيلية 48 مبنى مملوكاً للفلسطينيين بسبب عدم وجود تصاريح بناء صادرة عن إسرائيل. وهدم خمسة مبانٍ أخرى أصحابها بأنفسهم بعد تلقي أوامر الهدم. ومن بين

المباني التي هدمت، كان 39 مبنى في المنطقة جيم و 14 في القدس الشرقية. ونتيجة لذلك، سُرد 34 شخصا، من بينهم 17 طفلا و 10 نساء، وتضرر أكثر من 250 شخصا.

وألاحظ أن آخر المعلومات المتاحة من السلطات الإسرائيلية تشير إلى أن عدد المعتقلين الفلسطينيين، بمن فيهم القُصّر، في السجون الإسرائيلية، بلغ أدنى مستوى له منذ سنوات، حتى 31 أيار/مايو. وانخفض عدد القاصرين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بنحو 30 في المائة - من 201 في شباط/فبراير إلى 142 في أيار/مايو. وعلا الرغم من ذلك العدد ما زال مرتفعا جدا، فإنني أرحب بهذا التطور، لا سيما في ضوء النداءات الأخيرة لإطلاق سراح المحتجزين وتخفيض أعدادهم خلال أزمة كوفيد-19.

وفيما يتعلق بالمنطقة بإيجاز، ما زالت الحالة الاقتصادية في لبنان تتدهور، مع ارتفاع التضخم وانخفاض سعر الليرة اللبنانية مقابل دولار الولايات المتحدة. وبتزايد الضغوط على قطاعي الصحة والتعليم وتزايد المخاوف بشأن انعدام الأمن الغذائي، لا تزال الحكومة وصندوق النقد الدولي منخرطين في محادثات بشأن مجموعة من برامج المساعدة المحتملة. وفي موازاة ذلك، شهد لبنان ارتفاعاً حاداً في الإصابات اليومية بكوفيد-19، حيث بلغ عدد الحالات المؤكدة 2,542 حالة حتى 15 تموز/يوليو.

وظلت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مستقرة في معظمها، على الرغم من وجود عدة حالات من تصويب الأسلحة بين جيش الدفاع الإسرائيلي والقوات المسلحة اللبنانية على طول الخط الأزرق. وفي 2 تموز/يوليه، وفي ظل القيود المفروضة بسبب كوفيد-19، ترأس رئيس بعثة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقائد القوة اجتماعا ثلاثيا حضرته وفود رفيعة المستوى من القوات المسلحة اللبنانية وجيش الدفاع الإسرائيلي لمنع التوترات على طول الخط الأزرق.

وفي ما يتعلق بالجولان، ظلت الحالة متقلبة رغم أنها هادئة عموما، مع استمرار انتهاكات اتفاق فض الاشتباك لعام 1974. وفي 15 تموز/يوليه، أبلغ الجانب ألفا قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بأنه أزال موقعا داخل المنطقة الفاصلة يعتقد أنه انتهاك وتهديد. ولم تلاحظ قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ذلك النشاط ولكنها لاحظت انفجارا في المنطقة الفاصلة يتفق مع تقرير الجانب ألفا.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن مواجهة الأزمات الحالية تتطلب وحدة الجهد وقوة الهدف والفهم الواضح للمخاطر المتعددة الأوجه التي نواجهها. إن ضراوة فيروس كوفيد-19 والخسائر البشرية والاقتصادية المدمرة التي يسببها تتطلب تدابير استثنائية - وهي تدابير يجب أن تتجاوز نطاق السياسة كالمعتاد. ويجب إعطاء الأولوية للجهود الفورية الرامية إلى كبح جماح الفيروس والتخفيف من آثاره.

ومن واجب القادة الإسرائيليين والفلسطينيين حماية أرواح سكانهما وسبل عيشهم. وبارتفاع معدلات البطالة في إسرائيل إلى أكثر من 20 في المائة، وخروج آلاف الإسرائيليين إلى الشوارع للمطالبة بزيادة الدعم المالي من حكومتهم، أبرز الكثيرون التكلفة المذهلة المالية، وربما البشرية، للمضي قدما في خطط الضم المحتملة. وأكرر دعوة الأمين العام الحكومة الإسرائيلية إلى التخلي عن خططها لضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة.

وتواجه السلطة الفلسطينية، بعد انخفاض دخلها بنسبة 80 في المائة، خطر الانهيار التام في وقت يحتاج فيه الفلسطينيون في جميع أنحاء الأرض المحتلة إلى خدمات ودعم حكومتهم أكثر من أي وقت مضى.

وأدعو كلا الجانبين إلى العمل مع الأمم المتحدة لضمان استئناف العمل فوراً بأشكال التنسيق المدني والأمني التي تعتبر حيوية لمنع استمرار انتشار فيروس كورونا. وينبغي أن يتم ذلك دون المساس بالموقف السياسي لأي من الطرفين. ومن الضروري القيام بذلك من أجل حماية الأرواح في مواجهة معدلات العدوى المتزايدة بسرعة. وسنواصل العمل مع جميع الأطراف لضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية والصحية. وبالنسبة للأمم المتحدة، ستظل حماية الأرواح دائماً أولويتنا القصوى. كما تتطلب منا تعقيدات الوباء أن ندرس كيف وصلنا إلى هذه النقطة المحورية والمدمرة في تاريخ النزاع وما الذي يتطلبه الأمر لعكس المسار الحالي.

وفي الأسبوع الماضي، تحدثت مع ممثلي منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والإسرائيلية المشاركة في جهود بناء السلام. إن صمودهم وإبداعهم والتزامهم بالحل السلمي ملهمة للغاية، ونحن في المجتمع الدولي، سنستفيد من الاقتداء بهم.

غير أنه لا يكفي اليوم أن نعيد تأكيد معارضتنا للضم. وينبغي لنا اليوم أن نناقش ما يجب عمله لتحسين الوضع في الميدان والحفاظ على آفاق حل الدولتين، وزيادة فرص إجراء مفاوضات مجددة من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع وحماية هذه الجهود من المخربين والمتعصبين والمتطرفين. ولهذا الغرض، أكرر اليوم دعوة الأمين العام إلى أعضاء المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، والبلدان العربية والقيادة الإسرائيلية والفلسطينية بهدف استئناف التعاون بينها على وجه السرعة. ونحن بحاجة إلى استئناف الجهود الدبلوماسية.

وعلى مدى السنوات الماضية توقفت هذه المناقشات لفترة طويلة جداً، مما سمح لكلا الطرفين بالابتعاد أكثر والمضي في مسارات متباينة. وجعلت الإجراءات الانفرادية والتهديد باتخاذها ذلك الهدف يبدو أكثر بعداً. ولا يمكننا تحديد خطوات واقعية لتجنب المزيد من الاستقطاب وتحقيق حل الدولتين اللتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل وفي تكامل في المنطقة، إلا من خلال التعاون معاً على أساس المبادئ والتطلعات المشتركة. ويجب علينا أن نغتتم الفرصة خلال الأزمات الحالية للمضي قدماً نحو العودة إلى مسار حل تفاوضي عادل ومستدام للنزاع على أساس وجود دولتين، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات الثنائية والقانون الدولي.

## بيان رئيس مشروع الولايات المتحدة/الشرق الأوسط، دانيال ليفي

أود أن أشكر مجلس الأمن والرئاسة الألمانية على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى المجلس اليوم.

لم يحدث أي ضم إسرائيلي للأراضي في الضفة الغربية حتى اليوم. ولا يترجم هذا إلى لحظة لتهنئة الذات والحفاظ على برودة المشروبات الروحية. وبطبيعة الحال، يجب ألا تكون هناك مكافأة للامتناع عن الضم بحكم القانون، لأن تفادي الإجرام أمر معياري ولا يستحق المكافأة. ومن شأن الضم بحكم القانون أن يؤدي إلى تفاقم الاتجاهات السلبية القائمة والتعجيل بها. ولكن سواء حدث أو لم يحدث، يظل الضم عرضاً لأزمة أعمق: هي الحرمان الدائم من الحرية والحقوق والمساواة للفلسطينيين. وفي التركيز على الضم تجاهل وإهمال لمليون فلسطيني يعيشون في ظل ظروف دائمة من الحصار اللاإنساني في غزة. ولا يقتصر التحدي الجماعي على كيفية منع الضم فحسب، بل أيضاً في كيفية معالجة الاحتلال وتلك المشاكل الهيكلية العميقة الجذور.

وتوفر عملية السلام بصيغتها الحالية وطريقة السعي إليها مجالاً لتجنب الخيارات الصعبة، وهي منطقة للاسترخاء يتحكم فيها قانون تناقص الغلة. وقد أوصلنا ذلك إلى حافة الضم وإلى حافة الانهيار المالي للسلطة الفلسطينية. فالمسألة ليست في تعزيز السعي أو استئناف المفاوضات لأن المزيد من هذا سيضمن مزيد من التدهور. وهذا عجز في التعلم والسياسة والخيال. ويجب ألا ننظر إلى الحلول السريعة بل إلى تهيئة الظروف والدعائم الأساسية لإحراز تقدم في المستقبل بما يمكن أن يحقق المساواة والكرامة والأمن للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. وهذا ليس نزاعاً بين طرفين متساويين يتخذان إجراءات انفرادية مدمرة بالقدر نفسه. ويعكس التركيز الرئيسي على الجانب الإسرائيلي علاقات القوة وطرف الاحتلال الذي تحدد إجراءاته بوضوح النتائج في الميدان.

ولذلك، فإنني أقترح بكل تواضع البنود التالية لكي تنظر فيها هذه الهيئة.

أولاً، فيما يتعلق بالمساءلة، لا ينبغي أن نتوقع أي تغيير إيجابي إذا استمرت سياسات إسرائيل غير القانونية والمنافية للسلام هذه في إفلات من العقاب. وذلك هو الأمر على بساطته. وما تزال إسرائيل تنتهج سياسات تنتهك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة لأنها تستطيع ذلك، وهي لا تتحمل أي تكلفة ملموسة أو تترتب عليها أي عواقب بسبب تلك السياسات. وتدعو الإدانة الشفوية غير المقترنة بالمساءلة وفرض الجزاء الحقيقية إلى السخرية. وفي حين ينبغي أن يكون الاحتلال مكلفاً، إلا أنه أصبح غير ذلك بالنسبة لإسرائيل.

ثانياً، فيما يتعلق بالحقوق، ينبغي أن تكون حقوق الإنسان والشرعية الدولية هادياً لنا وألا تخضع بعد الآن للسعي في عملية سلام فشلت عملياً في تحقيق أهدافها. ويعني هذا على سبيل المثال، دعم المدافعين عن حقوق الإنسان الفلسطينيين والإسرائيليين ودعم التحقيقات الجادة في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك في المحكمة الجنائية الدولية، وإعطاء الأولوية لوقف إطلاق النار الدائم لحماية المدنيين، ولا سيما في غزة وجنوب إسرائيل. ولا يعني إعطاء الأولوية لمسائل حقوق الإنسان والقانون الدولي وجعلها محورا للعودة إلى ما هو بالٍ وممل. بل يعني الإصرار على ما هو خالد وضروري. ويشمل ذلك الحق في التحرر من معاداة السامية وكراهية الإسلام.

ثالثاً، إن النتيجة المؤدية إلى حل الدولتين ليست مفهوماً مرناً ولا نهائياً. فليس ثمة "دولة ناقصة" وهو ما يعادل استمرار الاحتلال. ولا يمكن لخطة تسلب الدولة التي لم تنشأ بعد، من جميع سمات الدولة ذات السيادة أن تمهد طريقاً نحو السلام. إن تطبيع العلاقات الإقليمية مع إسرائيل بشكل استباقي أثناء استمرار الاحتلال هو الانغماس بأقصى درجاته.

رابعاً، فيما وراء التقسيم، ونظراً للفجوة بين ما هو ضروري لتحقيق حل الدولتين على أساس من التراضي وما هو ملموس في الميدان كما تمليه إسرائيل، قد يكون من الضروري أن ينظر أعضاء هذه الهيئة، إلى جانب الإعراب عن تفضيل دولتين، في الاعتراف باستعدادهم للنظر في أفكار أخرى ما دامت أي بدائل تحترم معياراً واحداً لا رجعة فيه: المشاركة الكاملة في الحقوق المتساوية والديمقراطية لجميع من هم في إطار الحيز السياسي والمادي المعني. وفي عام 1947 كانت الأمم المتحدة هي التي أيدت قرار التقسيم. ولكن تباينت المواقف بين الأغلبية والأقلية بل وامتنعت بعض الدول عن التصويت. وأود أن أوجه انتباه المجلس إلى احتمال أن يعاد النظر في مسألة التقسيم في المستقبل القريب.

خامساً، فيما يتعلق بالقيم، ينبغي أن نتطلع أيضاً إلى تعزيز القيم المشتركة للمساواة والإنسانية في المضي قدماً. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن نحاول أن نفهم ونتشاطر تجربة اللاجئين الفلسطينيين وتجريدهم من ممتلكاتهم من ناحية، ومع رغبة اليهود في إيجاد ملاذ أخير لهم، من ناحية أخرى. وفي هذا الوقت الذي طُرحت فيه المسائل التاريخية للعدالة العرقية على سبيل الأولوية مؤخراً، وإذن نحزن على وفاة زعيم الحقوق المدنية الأميركي جون لويس، من المهم أن نتذكر الكثير من الأصوات الفلسطينية والإسرائيلية التي دافعت عن العدالة والمساواة وما تزال تدافع عنهما. ومن الأمثلة القريبة، أود أن أحث أعضاء المجلس على النظر في مقال للمفكر الأميركي اليهودي بيتر بينارت بعنوان "الحجة اليهودية للمساواة في إسرائيل وفلسطين" والنظر في سلطة التعبئة والتحرر الآن - اليوم - لخطاب تقديم المساواة على الانفصال - والكرامة على العقرات - أيا كان نظام الحكم السياسي في نهاية المطاف.

وبما أن بعض الخيارات التي ذكرتها قد بُحثت، ينبغي أن يشارك الإسرائيليون بقدر أكبر وليس أقل. وينبغي إجراء مناقشات واسعة النطاق مع مختلف قطاعات المجتمع الإسرائيلي، بما فيها المؤيدة للمسار الحالي والمعارضة له. وبالمثل، ينبغي التفاعل مع مختلف الفئات الفلسطينية، داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها، وكذلك مع المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل.

أخيراً، وكما يتضح من هذه الإحاطة، فإن الحالة الفلسطينية - الإسرائيلية تمر بمرحلة انتقالية عميقة، كما هو حال نظامنا الجغرافي السياسي العالمي. وينبغي أن تحظى دعوة الأمين العام غوتيريش إلى تفادي شرخ كبير والحفاظ على نظام عالمي بدعم قوي، إلى جانب اعتراف الأمين العام بأن جائحة مرض فيروس كورونا العالمي قد أكد الحاجة إلى تعزيز وتجديد تعددية الأطراف، فضلاً عن دعوته إلى إعادة النظر في الافتراضات التي طال أمدها وإعادة النظر في النهج التي أدت بنا إلى الضلال. ومن شأن ذلك أن يبعث برسالة قوية إذا ما نظرت هذه الهيئة مع الأمين العام في آلية لتقييم سجلها وفعاليتها في مسألة إسرائيل وفلسطين، فضلاً عن النظر في تشكيل لجنة أو وسيلة مناسبة أخرى لتقييم جديد للنهج الممكنة لحل هذا النزاع الذي طال أمده بكل آثاره المدمرة المصاحبة.

## بيان مدير المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، فلسطين، خليل الشقاقي

لقد كانت وظيفتي اليومية على مدى السنوات السبع والعشرين الماضية هي قياس نبض الشارعين الفلسطيني والإسرائيلي. هذه هي واحدة من تلك اللحظات المربكة والمحبطة للمجتمعين. يشهد الفلسطينيون سحق حلمهم بأن يروا في يوم من الأيام نهاية الاحتلال الإسرائيلي لأراضيهم وبناء دولتهم المستقلة ذات السيادة. في الشهر الماضي، لم يكن أكثر من ثلاثة أرباع الفلسطينيين يعتقدون أن دولة فلسطينية ستقام في السنوات الخمس المقبلة. ويتمزق معظمهم بين الإصرار على تطلعهم الوطني لإنهاء الاستعمار وبناء دولة خاصة بهم، من ناحية، وإدراكهم، من ناحية أخرى، أن ذلك الطموح لم يعد ممكناً بسبب الواقع الكئيب على الأرض، حيث يدمر التوسع الاستيطاني الإسرائيلي، يوماً بعد يوم، فرصة تحقيق السلام على أساس التقسيم. وكثير من الفلسطينيين، ولا سيما الشباب - لا يدفعهم هذا الواقع فحسب، بل ودرجة عالية من الإحباط نظراً لأوجه القصور الداخلية لدينا - أصبح يؤيد حلاً يقوم على دولة واحدة، حلاً تحكم فيه الديمقراطية - نظام صوت واحد للشخص الواحد لجميع اليهود وجميع الفلسطينيين - إنه في الواقع، نضال من أجل المساواة. ولا جدال في أن التوجه على مدى العقد الماضي: هو أن التأييد يميل تدريجياً لصالح دولة واحدة.

وفي بحثهم عن وسائل استعادة الحرية والكرامة، يتمزق الفلسطينيون أيضاً بين الرغبة في الكفاح بكل الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح، لإنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي، من ناحية، ومسؤوليتهم عن توفير الطعام لأسرهم، لا سيما في ظل الظروف الراهنة التي أوجدتها أزمة فيروس كورونا، وخاصة في قطاع غزة، من ناحية أخرى. إن تأييد العنف، الذي انخفض إلى أقل من خمس مستواه إبان الأيام الأولى لاتفاقات أوسلو، قد بدأ في الزيادة منذ خمس سنوات ووصل الآن إلى ما يقرب من نصف السكان. وقد أثار أحدث زيادة في هذا التأييد على مدى الأشهر الستة الماضية إعلان خطة ترامب وما أحدثته من تحركات الضم.

وقد خلص معظم الإسرائيليين إلى نفس الاستنتاج: وهو أن التوسع الاستيطاني يجعل حل الدولتين يتضاءل شيئاً فشيئاً من الناحية العملية. وخلصوا إلى أن نتيجة كهذه تعني زيادة العنف في المستقبل بالنسبة للشعبين، فضلاً عن زيادة التشكيك في هوية دولتهم كدولة يهودية وديمقراطية. ومع ذلك، فإن الفرق الرئيسي بين المجتمعين يكمن في حقيقة أن الفلسطينيين يشعرون بالضعف الشديد والتخلي عنهم، ليس من قبل المجتمع الدولي فحسب، بل وأيضاً من قبل أشقائهم العرب. ويشعر الإسرائيليون، الذين يشعرون براحة أكبر في ظل الوضع الراهن، أن بإمكانهم فعل ما يريدون دون عقاب ومع عواقب قليلة لأن الولايات المتحدة والتاريخ الحديث يحميانهم من العقوبات.

وعلى عكس ما كان عليه الأمر في الماضي، عندما طالبوا بالعدالة الكاملة، فإن الفلسطينيين اليوم راضون بما توفره الشرعية الدولية. ولكن هذه الشرعية تتعرض الآن للهجوم، ليس من جانب إسرائيل فحسب، بل والأهم أنها تتعرض للهجوم من أحد المهندسين الرئيسيين للنظام الدولي المعاصر. ولا يخفي مصممو خطة ترامب ازدراءهم للشرعية الدولية: فنقطة انطلاقهم هي تبني وجهات نظر الشريحة الأكثر تطرفاً والأصولية في المجتمع الإسرائيلي - أولئك الذين يمثلون أقل من ثلث الإسرائيليين، وفقاً للدراسات الاستقصائية الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة التي نجريها مع الزملاء في جامعة تل أبيب منذ عام 2016.

ومع مزيج قاتل من النفعية السياسية والنزعة الدينية القومية، تدمر خطة ترامب الكثير من التقدم المحرز على مدى السنوات الخمسين الماضية في حل الصراع. وإذا ما تم تنفيذها، فإنها ستؤسس لحل يقوم على دولة واحدة يحرم فيه الفلسطينيون من حقهم الأساسي في انتخاب من يضع القواعد الهامة التي يتم حكمهم وفقا لها. إنها دعوة إلى مزيد من التمييز والنقل والعنف في المستقبل الفلسطيني الإسرائيلي.

إن خطة ترامب والنتيجة الطبيعية للضم توجه رسالة إلى الفلسطينيين والإسرائيليين مفادها أن حل الدولتين بعيد المنال، وربما مات ودفن. ووفقا لاستطلاعاتنا الاستقصائية، فإن توافق الآراء الفلسطيني ليس رفض تلك الخطة فحسب، بل والنظر إليها على أنها الوسيلة للعودة للصراع إلى حيث بدأ - إلى جذوره الوجودية. إن الضم وخطة ترامب لا تتعلقان على الإطلاق بالحفاظ على الذات الوطنية للشعب اليهودي؛ وليس من المستغرب أن نصف الشعب الإسرائيلي لا يسارع إلى تأييدها.

وبسبب اليأس والتشاؤم حيال المستقبل، تظهر استطلاعاتنا الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة أن الرأي العام في كلا الجانبين ليس قوة للسلام. ولكن في الوقت نفسه، تظهر النتائج التي توصلنا إليها بوضوح أن الشعبين ليسا عائقا أمام السلام. ومع القيادة السليمة والحوافز الصحيحة، يمكن جعل الشعبين يؤيدان رؤية متماثلة مفصلة للسلام القائم على أساس حل دولتين حقيقتين - لا اعتقاد أن هناك دولتين.

وفي الختام، فإن الاستعاضة عن نظام دولي قائم على القواعد بنظام قائم على الجشع والأساطير الدينية المسيحية الإنجيلية لا يشكل تهديدا لنا وحدثنا، الفلسطينيين فحسب، بل ولجميع أعضاء مجلس الأمن. من مسؤولية قيادتنا بكل تأكيد أن تعالج أوجه القصور والانقسام وعدم المصالحة، وعجزنا عن العودة إلى الديمقراطية والحكم الرشيد والانتخابات، وعجزنا عن العمل معا مع شركائنا العرب والمجتمع الدولي لوضع خطة مقابلة مفصلة لرؤية للسلام. ومع ذلك، ينبغي لمجلس الأمن وأعضائه الذين ما زالوا ملتزمين بالقانون الدولي - المدافعون عن الشرعية الدولية - ألا يخبثوا وراء أوجه قصورنا للتهرب من مسؤوليتهم عن الوقوف في وجه إدارتي ترامب ومنتيا هو وحماية معايير وقواعد النظام الدولي. وفي نهاية الأمر، فإن حماية ذلك النظام هي علة وجود المجلس.

## بيان وزير الدولة في وزارة الخارجية الاتحادية بألمانيا؛ ميغيل بيرغر

أود أن أشكر مقدمي الإحاطتين اللذين وجهت إليهما الدعوة لمشاطرتنا ملاحظتهما وتقييماتهما، السيد ليفي والسيد الشفاقي. إن أبحاثهما في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ومعرفتهما الدقيقة بالرأي العام تذكرنا بأن كلا الجانبين يسعى جاهداً من أجل حياة كريمة وآمنة.

إن أزمة مرض فيروس كورونا تؤثر تأثيراً كبيراً على حياة الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. وتأكّدوا من وقوفنا إلى جانب الشعبين. نحن مقتنعون بأننا، لا سيما الآن في وقت الأزمة هذا، نحتاج إلى استعداد أكبر للتعاون من كلا الجانبين، لا أقل.

أشار مقدا الإحاطتين إلى أصوات تشكك فيما إذا كان لا يزال بإمكاننا أن نتكلم عن عملية سلام بعد 26 عاماً من أوصلو. ورغم ذلك، تؤكد إحاطتهما أن حل الدولتين عن طريق التفاوض لا يزال هو الحل الوحيد القابل للتطبيق للصراع وأنه لا يزال يحظى بدعم الناس. فهو يلبي الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية، ويلبي التطلعات الفلسطينية المشروعة إلى إقامة دولة، وينهي الاحتلال، ويحل جميع قضايا الوضع الدائم، ويضمن المساواة في الحقوق لجميع السكان استناداً إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

صحيح أننا ما فتئنا نكرر هذه الرسالة. نحن نكررها لأنها تعكس اقتناعنا القوي والتزامنا الراسخ بالنظام الدولي القائم على القواعد، وبأمن إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة الدولة. نحن نكررها لأنه يظل الإطار الوحيد الصالح، إن لم يكن الأفضل، لحل تفاوضي حقا.

إننا نشعر بالجزع إزاء النية المعلنة للحكومة الإسرائيلية لضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة. وإذا تم تنفيذ هذا الأمر، فإن ذلك سيشكل انتهاكاً للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، بغض النظر عن حجم الإقليم المتضرر والمصطلحات المستخدمة.

ومن شأن الضم أن يقوض بشدة استئناف المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، إن لم يجعل استئنافها مستحيلاً. وهو سيقربهم، بدلاً من ذلك، من واقع الدولة الواحدة. وسيكون للضم أيضاً آثار سلبية بشكل أساسي على الأمن والاستقرار الإقليميين.

وفي حين يرغب الاتحاد الأوروبي في تكثيف وتعميق تعاونه مع إسرائيل، فإن الضم ستكون له عواقب على العلاقة الوثيقة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وربما يكون لذلك أيضاً عواقب على احتمالات زيادة تطبيع وتعميق علاقات إسرائيل مع الدول العربية - وهي عملية إيجابية نرحب بها كثيراً.

وقد واصل وزير الخارجية هايكو ماس، منذ زيارته إلى إسرائيل والأردن في حزيران/يونيه، مشاركته الدبلوماسية حيث نصح بقوة بعدم تنفيذ أي تدابير من جانب واحد؛ وقد فعل ذلك في الأونة الأخيرة خلال مؤتمر عُقد عن طريق الفيديو مع وزراء خارجية مصر وفرنسا والأردن، في ما يسمى بصيغة ميونيخ. ورأينا أن المداولات بين الدول الأوروبية والعربية بشأن مسائل الأمن الإقليمي أمر بالغ الأهمية. وقد قُدمت بالفعل

مقترحات واعدة، بما في ذلك فيما يتعلق بمبادرة السلام العربية، التي يمكننا البناء عليها. ونحن نسعى معاً إلى إعادة وضع جدول أعمال بناء وعودة الطرفين إلى التعاون.

وهذا يتطلب، أولاً، استئناف المفاوضات المباشرة والهادفة بين الطرفين. ومن أجل أن يحدث ذلك، نحتاج إلى المرونة والانفتاح من جميع الجهات. ونرى أن إعادة تنشيط المجموعة الرباعية للشرق الأوسط سيكون أفضل خيار لمناقشة سبل المضي قدماً. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لجهود المنسق الخاص ملادينوف.

ثانياً، ندعو إسرائيل إلى إنهاء توسيع المستوطنات، بما في ذلك في المناطق الحرجة المحيطة بالقدس، ومصادرة الأراضي الفلسطينية، وهدم المباني المملوكة للفلسطينيين والاستيلاء عليها، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تشريد الأسر في أوقات عصبية.

ثالثاً، يتعين على كلا الجانبين أن ينفذا تنفيذاً كاملاً القرار 2334 (2016)، فيما يتعلق بالأنشطة الاستيطانية، وكذلك فيما يتعلق بجميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما فيها أعمال الإرهاب والتحرير والخطابات التحريضية. وتدين ألمانيا جميع الهجمات ضد إسرائيل والتهديدات التي تتعرض لها من جانب حماس والجماعات الإرهابية الأخرى.

رابعاً، إن المصالحة بين الفلسطينيين، وإعادة توحيد غزة والضفة الغربية المحتلة في ظل حكومة واحدة، وتجديد الشرعية الديمقراطية للمؤسسات الفلسطينية، وتعزيز الحوكمة والاستجابة لاحتياجات السكان الفلسطينيين، هي أيضاً أساسية لتحقيق حل الدولتين.

إن ما أوجزته هو لبنات بناء لجدول أعمال إيجابي. وأود أن أطلب إلى المجلس والأطراف أن تنتظر فيها. ومن شأن جدول الأعمال هذا أن يفتح المجال للحوار الذي تمس الحاجة إليه. ومن شأن التدابير الانفرادية أن تغلقه. فلنعمل معاً ونقلب هذا الوضع.

وتؤيد ألمانيا البيان الذي قدمه رئيس وفد الاتحاد الأوروبي إلى الأمم المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي

(المرفق 28).

## بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، مارك بيكستين دو بوتسوريفا

تؤيد بلجيكا البيان الخطي المقدم باسم الاتحاد الأوروبي (المرفق 28).

وأود أولاً أن أشكر المنسق الخاص السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته. وأشكر أيضاً السيد دانيال ليفي والسيد خليل الشقاقي على تبادلهما الآراء معنا اليوم.

في الشهر الماضي، اتخذت أغلبية ساحقة من أعضاء مجلس الأمن موقفاً واضحاً ضد النية المعلنة لحكومة إسرائيل لضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة، معتبرة أن القيام بذلك سيكون عملاً غير قانوني.

والواقع أن اتخاذ قرار انفرادي لإضفاء الطابع الرسمي على الضم، بغض النظر عن حجمه، يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. ويحظر الميثاق حظراً باتاً الاستيلاء على الأراضي بالقوة. ويعتبر هذا العمل باطلاً ولاغياً ولا يمكن أن يغير وضع الضفة الغربية التي ستظل أرضاً محتلة؛ ولن يغير من التزامات إسرائيل بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي الإنساني، وبشكل أكثر تحديداً بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. ولن تعترف بلجيكا بأي تغييرات في حدود ما قبل عام 1967، بما في ذلك في القدس، بخلاف تلك التي اتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات المباشرة. كما سنواصل التمييز بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967.

وسيكون للضم عواقب بعيدة المدى. أولاً، قد يهدد ذلك بخطر جسيم الحالة الأمنية في الميدان، بما في ذلك أمن إسرائيل، وهو أمر غير قابل للتفاوض بالنسبة لنا. ثانياً، عملاً بالتزاماتنا بموجب القانون الدولي وقانون الاتحاد الأوروبي، سيكون للضم أثر على العلاقات الثنائية بين بلجيكا وإسرائيل. كما سيكون له حتماً عواقب كبيرة على العلاقة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي.

وعلاوة على ذلك، يساورنا قلق شديد من أن يؤدي الضم إلى تكثيف انتهاكات حقوق الإنسان وإلى زيادة تدهور الحالة الإنسانية في الأراضي المحتلة، بما في ذلك عن طريق فرض نظام ذي مستويين غير متكافئين من الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة على أساس الانتماء العرقي.

وأخيراً، سيقوض الضم جميع الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات، وسيعني نهاية حل الدولتين. ولذلك نحث إسرائيل مرة أخرى على الامتناع عن اتخاذ أي قرار انفرادي ينطوي على ضم أي جزء من الضفة الغربية المحتلة بحكم القانون أو بحكم الواقع، وندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف قوي ضد أي قرار من هذا القبيل.

وفي الوقت الراهن، يتفاقم خطر الضم بالفعل من جراء تدمير المباني السكنية المملوكة للفلسطينيين أو تلك المرتبطة بسبل العيش أو الخدمات الأساسية في المنطقة جيم من الضفة الغربية، بينما يجري أيضاً تدمير المعونة الإنسانية لأسباب تعسفية أو غير قانونية مماثلة. ويساورنا قلق شديد إزاء هذا التدمير، وكذلك الإعلانات الأخيرة عن خطط البناء في هار حوما وجفعات هاماتوس. وإذا تم وضع هذه الخطط موضع التنفيذ، فإنها ستفصل القدس الشرقية عن الضفة الغربية وتعرض للخطر مستقبل القدس بصفتها العاصمة المشتركة لكل من إسرائيل وفلسطين. وندعو إسرائيل إلى التخلي عن هذه الخطط.

لقد حان الوقت أكثر من ذي قبل لأن يتخلى الطرفان عن الإجراءات والإعلانات الانفرادية وأن يدخلوا في مفاوضات مباشرة وذات مغزى. ونشدد، في هذا الصدد، على أهمية المصالحة بين الفلسطينيين وضرورة إجراء الانتخابات بمجرد أن تسمح الظروف بذلك.

إن الحل السلمي للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني يمكن أن يكون محركاً هاماً للسلام والاستقرار في منطقة متقلبة. ولذلك فمن الضروري أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده من أجل تحقيق سلام عادل ودائم مترسخ في القانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن. وستدعم بلجيكا جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد، بما في ذلك في إطار المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط.

وأود في الختام أن أعرب عن تأييد بلجيكا القوي لولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والدور الحاسم الذي تضطلع به الوكالة في غياب حل سياسي دائم للنزاع.

## بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته المفيدة. كما أشكر السيد الشقاقي والسيد ليفي على بيانهما.

خلال الأشهر القليلة الماضية، ظل المجتمع الدولي يتابع الحالة في فلسطين بقلق متزايد. ومن المقلق جداً أن الضم المزمع قد يثير جولة جديدة من التوترات ويعرض عملية السلام في الشرق الأوسط للخطر.

وقد عبر المجتمع الدولي بوضوح وبصوت عال عن رفضه للضم. وخلال الجلسة المفتوحة المعقودة عن طريق التداول بالفيديو في حزيران/يونيه (انظر S/2020/596)، حذر الأمين العام المجلس من أننا نواجه لحظة فارقة. وكما قال، فإن الضم سيشكل انتهاكا خطيرا جدا للقانون الدولي. وتتشاطر الصين مشاعره وتؤيد دعوته إلى التخلي عن خطط الضم.

وتشعر الصين بقلق بالغ أيضا إزاء التقارير المتعلقة بخطة ضم جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة.

وإذا ما نُفذت هذه الخطة، فإنها ستتتهك على نحو خطير القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وستعرض حل الدولتين للخطر. ونحث الطرف المعني على الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات من جانب واحد وأن يفعل ما في وسعه لتخفيف حدة النزاع والتوتر. وموقفنا الثابت أيضا هو أنه لا ينبغي لأي بلد أن يؤيد الإجراءات الانفرادية.

ومن الضروري أيضا وقف الأنشطة الاستيطانية وهدم المباني الفلسطينية والعنف ضد المدنيين. وينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بولايته وأن يقوم بدوره لضمان التنفيذ الكامل لقراراته، بما فيها القرار 2334 (2016).

إنها لحظة حاسمة لإحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط واستئناف محادثات سلام هادفة وعلى قدم المساواة بين فلسطين وإسرائيل.

وتمثل الاتفاقات الدولية، مثل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام وحل الدولتين، معايير هامة في عملية السلام في الشرق الأوسط. فهي تجسد حكمة عدة أجيال وما قامت به من عمل شاق وينبغي احترامها وتنفيذها.

وتؤيد الصين دعوة الرئيس عباس إلى عقد مؤتمر دولي للسلام وإنشاء آلية موسعة متعددة الأطراف للسلام، وستتظر بشكل إيجابي في المشاركة بالطرق الملائمة.

ومن المهم أن نصغي إلى صوت الشعب الفلسطيني وشواغله، وكذلك بقية البلدان في تلك المنطقة. وندعو المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان التي لديها تأثير على فلسطين وإسرائيل، إلى أن يظل محايدا وعادلا في تعزيز محادثات السلام.

وينبغي ألا يغيب عن بالنا أبدا الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة والمعاناة التي يكابدها الشعب الفلسطيني. فقد أدى استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة إلى تفاقم الحالة الإنسانية

على أرض الواقع. وترتب على تعليق الاتفاقات الثنائية والتنسيق رداً على خطة الضم عواقب يشعر بها الفلسطينيون العاديون. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) زادت من هشاشة فلسطين الاقتصادية والاجتماعية.

ونشيد بوكالات الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الصحة العالمية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، على مساعدة فلسطين في التصدي للتحديات الإنسانية. وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم المزيد من الدعم لفلسطين، بما في ذلك من خلال الأونروا. كما ندعو إلى رفع الحصار المفروض على قطاع غزة على وجه السرعة.

إن الصين صديق مخلص للشعب الفلسطيني. ويمكن للشعب الفلسطيني أن يعول دائماً على دعم الصين لقضيته العادلة لاستعادة الحقوق الوطنية المشروعة. وخلال مكالمة هاتفية مع الرئيس عباس أمس، أكد الرئيس شي جين بينغ مجدداً دعم الصين الثابت لمطالب فلسطين العادلة ولحل الدولتين، وكذلك لجميع الجهود التي تفضي إلى حل القضية الفلسطينية.

كما أكد الرئيس شي للرئيس عباس أن الصين ستواصل بذل كل ما في وسعها لتقديم الدعم المادي والتقني، وستواصل تنفيذ المشاريع المؤدية إلى النهوض بالاقتصاد الفلسطيني وتحسين معيشة الناس.

ولمساعدة فلسطين في مكافحة كوفيد-19، قدمنا إمدادات طبية وأرسلنا فريقاً من الخبراء إلى فلسطين. وسنقوم قريباً بتسليم تبرعنا المالي للأونروا بمبلغ مليون دولار. كما سنقدم، من خلال الأونروا، معدات حماية شخصية للاجئين الفلسطينيين في فلسطين والأردن ولبنان وسورية.

إن الشرق الأوسط يقف الآن أمام مفترق طرق بين السلام والاضطراب. وينبغي لمجلس الأمن ويجب عليه، فيما يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، أن يقف مع السلام والعدالة، بوازع الاستقامة والضمير، وأن يقوم بدوره النشط في التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين.

## بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

نشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته بشأن الحالة الراهنة في المنطقة. كما نشكر السيد دانيال ليفي والسيد خليل الشقاقي على عرضيهما.

تكرر الجمهورية الدومينيكية الإعراب عن قلقها العميق إزاء النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني والآفاق الحالية لاستمرار زعزعة الاستقرار والعواقب الهائلة المحتملة على السكان المدنيين.

إن اتجاهات النزاع المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وكذلك التدهور المستمر للحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية هناك، تزيد من مستوى عدم اليقين بشأن مستقبل عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية.

ويشكل الحوار السبيل الأساسي الوحيد لتحسين حياة الأشخاص المتضررين من النزاع والمضي قدماً بخطوات ثابتة نحو التنمية المستدامة - تنمية تقوم على العدل وتكافؤ الفرص والسلام الذي يمكن تكراره في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وينبغي أن يؤدي هذا الحوار إلى الوقف الفوري لجميع الإجراءات التي تتعارض مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقرارات الأمم المتحدة. ولكن، قبل كل شيء، يجب أن يكون محوره الناس وأن يعطي الأولوية لصحة وكرامة وأمن وحرية ورفاه السكان الذين تضرروا جراء سنوات من العنف والنزاع.

ويتعين علينا، كمجتمع دولي، أن نفهم أن عملنا الجماعي يجب أن يهدف إلى الإسهام بطريقة محايدة وفعالة في البحث عن حلول حقيقية للنزاع الذي كثيراً ما يعرض حياة أعداد كبيرة جداً من المدنيين للخطر. ويتعين علينا المضي قدماً والحد من أي اجتهاد غوغائي فارغ.

لا تزال الحالة في غزة تثير قلقاً كبيراً بالنسبة للجمهورية الدومينيكية، كما هي بالنسبة لغيرها من البلدان. ونعرف جميعاً الحالة المتردية التي طال أمدها في النظام الصحي، ولا سيما في قطاع غزة. والآن، في ظل جائحة فيروس كورونا العالمية، فقد أصبح انهياره وشيكاً.

وكما ذكر الأمين العام، فإن التحديات في غزة تتطلب في نهاية المطاف حلولاً سياسية وإرادة سياسية للتصدي لها. وتؤثر جميع أعمال العنف التي يرتكبها أي من أطراف النزاع، بما في ذلك التمييز والتشريد، بشكل خاص على المرأة، ولا سيما على النساء في الأراضي الفلسطينية المهمشة. ولذلك، تدعو الجمهورية الدومينيكية إلى مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة في جميع الإجراءات التي تؤدي إلى تحقيق السلام، بما في ذلك الأهمية المحورية لأثر العنف غير المتناسب على النساء والفتيات.

وفيما يتعلق بالحالة الراهنة في الميدان، نشعر بالحزن لمقتل سبعة فلسطينيين، بينهم طفل، في مواجهات مع جيش الدفاع الإسرائيلي خلال مظاهرات واشتباكات وعمليات أمنية وغير ذلك من الحوادث في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء عدد الأطفال الفلسطينيين الذين قتلوا أو شوهوا وإزاء توقف تعليم الأطفال بسبب الضربات الجوية وإطلاق الصواريخ، كما ورد مؤخراً في تقرير الأمين العام عن هذه المسألة. وهذا أمر غير مقبول.

وبالنسبة للأطفال، فإن هذه البيئة غالباً ما تؤثر عليهم تأثراً عميقاً، حيث يتعرض الأطفال لتجارب تشكل مواقفهم مدى الحياة وتترتب عليها عواقب نفسية دائمة. ولذلك، نحث إسرائيل ودولة فلسطين على

مواصلة العمل مع الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح وعلى التعهد بالتزامات ملموسة وصادقة لمنع وإنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

في الختام، نؤكد من جديد أن الحوار الهادف والعاقل بشأن العقبات العديدة الحالية التي تهدد حل الدولتين يجب أن يستمر دون تأخير وعلى أساس توافق الآراء الدولي. وستقف الجمهورية الدومينيكية إلى جانب الطرفين في جهودهما لتحقيق تلك الغاية. ولكننا نعتقد أن أي حوار ذي مغزى يتطلب تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية وتوفير الإرادة السياسية الإسرائيلية. ويتعين على القيادات السياسية للبلدين إدراك أن السبيل الوحيد للمضي قدماً للفلسطينيين والإسرائيليين هو التفاوض لإيجاد مخرج من هذا النزاع الطويل والمؤلم وتحديد مساراتهما نحو تحقيق السلام الدائم للأجيال الحالية والمقبلة.

## بيان نائب الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، غيرت أوفارت

أود أن أشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف والسيد دانيال ليفي والسيد خليل الشقاقي على إحاطاتهم.

أولاً، تود إستونيا أن تعرب عن تضامنها مع الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني في مكافحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). بل إن الوحدة والتضامن أكثر أهمية خلال هذا الوقت العصيب، ونشدد على أهمية استمرار التعاون بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية للتصدي للجائحة.

وتظل إستونيا ملتزمة بحل تفاوضي يقوم على وجود دولتين على أساس المعايير المتفق عليها دولياً وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مع مراعاة التطلعات المشروعة لكلا الطرفين والشواغل الأمنية الإسرائيلية. ونحيط علماً بالإعلانات المتعلقة باستعداد السلطة الفلسطينية لاستئناف مفاوضات السلام، فضلاً عن المقترح المضاد المقدم إلى المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. ومن الضروري الآن أن يتخذ الطرفان خطوات نحو استئناف المفاوضات المباشرة والهادفة لحل مسائل الوضع النهائي وتحقيق سلام عادل ودائم. ونحث أيضاً الأطراف الإقليمية والدولية، بما فيها المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، على مواصلة الجهود من أجل إجراء تلك المفاوضات.

وتدعو إستونيا الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ أي خطوات من جانب واحد، من شأنها أن تقوض الجهود الرامية إلى تحقيق السلام. وسيؤدي ضم إسرائيل المحتمل لأجزاء من الضفة الغربية المحتلة إلى تقويض احتمالات التوصل إلى حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين وسيهدد استقرار المنطقة. كما يساورنا القلق إزاء استمرار النشاط الاستيطاني لإسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وعلاوة على ذلك، نشعر بالقلق إزاء إعلان القيادة الفلسطينية تعليق الاتفاقات مع إسرائيل، بما في ذلك في مجال التعاون الأمني. وتدعو السلطة الفلسطينية إلى إعادة النظر في هذا القرار.

ويجب على الطرفين منع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب أو التحريض أو الاستفزاز، على النحو الذي دعا إليه القرار 2334 (2016). وندين استمرار إطلاق الصواريخ من غزة باتجاه إسرائيل وأي شكل آخر من أشكال العنف الذي يستهدف السكان المدنيين. ومن شأن تصعيد العنف أن ينعكس سلباً على جميع الأطراف وأن يزيد من تقويض احتمالات التوصل إلى حل للنزاع ومكافحة جائحة كوفيد-19 بصورة مشتركة.

ونشجع جميع الفصائل الفلسطينية على العمل من أجل تحقيق المصالحة. ومن شأن ذلك أن يمكنها من التصدي للتحديات المشتركة وتلبية احتياجات وتوقعات السكان الفلسطينيين؛ وذلك أمر ضروري للتوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين. ومن أجل الدخول في مفاوضات مباشرة، يحتاج كل من الطرفين أيضاً إلى حكومة ذات ولاية شرعية وديمقراطية. ولذلك، نشجع الفلسطينيين بقوة على الإعلان عن إجراء انتخابات.

وأود أيضاً أن أكرر التأكيد على الدور الهام الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في المنطقة، ولا سيما جهودها الرامية إلى التخفيف من أثر جائحة كوفيد-19 على اللاجئين الفلسطينيين. وستواصل إستونيا دعم عمل الأونروا.

وأخيراً، أود أن أعلن أن إستونيا تؤيد البيان الذي قدمه وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي

(المرفق 28).

## المرفق 9

## بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: الإنكليزية والفرنسية]

أشكر المنسق الخاص والسيد ليفي والسيد الشقاقي على إحاطاتهم.

وتؤيد فرنسا البيان الذي قدمه وفد الاتحاد الأوروبي (المرفق 28).

يظل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، بسبب تأثيره على استقرار المنطقة، موضوعا يكتسي أهمية قصوى. ومعالم تسويته معروفة جيدا: دولتان تعيشان في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها، وعاصمتها القدس. والمسألة ليست مسألة قانونية فحسب، بل إنها مسألة تتصل بالواقعية أيضا: فحل الدولتين وحده هو الذي يلي تطلعات الفلسطينيين ويضمن أمن إسرائيل، الذي لن تفرط فرنسا فيه أبدا.

وفي هذا السياق، تكرر فرنسا نداءها لإسرائيل بالتخلي عن أي خطة لضم أجزاء من الضفة الغربية، أيا كان محيطها. وكما ذكرت الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس في الشهر الماضي، فإن أي ضم سيشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي (انظر S/2020/596). وسيشكل ذلك انتهاكا صارخا للنظام الدولي الذي وضعنا مع قواعده، بدءا بميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص على مبدأ الامتناع عن اكتساب الأراضي بالقوة.

كما أن من شأن أي ضم للأراضي أن يوجه ضربة قاصمة ليس لعملية السلام فحسب، بل أيضا لحل الدولتين. ومن شأن ذلك أن يعزز أعداء السلام وأن يلحق الضرر بالجهود الرامية إلى تحقيق السلام الإقليمي وضمان أمن إسرائيل. ولن يكون الضم في مصلحة الإسرائيليين ولا الفلسطينيين. ولن تعترف فرنسا بأي تعديل لخطوط حزيران/يونيه 1967، باستثناء تلك التي يتفق عليها الطرفان، وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والمعايير المتفق عليها دوليا التي يستند إليها حل الدولتين.

وكما قال الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، فإن أي قرار بالضم ستكون له عواقب على علاقة الاتحاد الأوروبي مع إسرائيل. كما أشار وزير الشؤون الأوروبية والشؤون الخارجية الفرنسي جان - إيف لو دريان إلى أن مثل هذا القرار لا يمكن أن يمر دون رد نظرا لخطورته. ولذلك، فإن المجلس يتحمل مسؤولية البقاء على أهبة الاستعداد لمنع اتخاذ أي قرار من هذا القبيل.

كما تعرب فرنسا عن قلقها العميق إزاء استمرار الاستعمار في انتهاك للقانون الدولي. وتدعو فرنسا إسرائيل على وجه الخصوص إلى وضع حد لتوسيع المستوطنات في جفعات هاماتوس وفي المنطقة E-1، التي تتسم بحساسية خاصة فيما يتعلق بإمكانية تحقيق حل الدولتين. ومن دواعي القلق في هذا الصدد أنه من المقرر فتح باب تقديم العطاءات لبناء أكثر من 1 000 وحدة سكنية في جفعات هاماتوس ومواصلة إجراءات بناء 3 500 وحدة سكنية في المنطقة E-1. كما تشعر فرنسا بالقلق إزاء استمرار عمليات الهدم والمصادرة والإخلاء في المنطقة جيم والقدس الشرقية، على الرغم من أن السلطات الإسرائيلية التزمت بتعليق عمليات الهدم بسبب مرض فيروس كورونا.

إن فرنسا مصممة، مع شركائها، ولا سيما الشركاء العرب والأوروبيين، على مواصلة العمل من أجل استئناف مفاوضات طموحة وذات مصداقية بين الطرفين، استنادا إلى القانون الدولي وقرارات مجلس

الأمن والمعايير المتفق عليها دولياً. والطرفان هما المسؤولان، بدعم من المجتمع الدولي، عن التفاوض على التنازلات اللازمة للمضي قدماً على طريق السلام.

ولن يُحل النزاع من خلال قرارات أحادية الجانب. والطريق إلى السلام سيكون طويلاً وصعباً. وسيتطلب اتخاذ قرارات سياسية شجاعة. وسيكون إحراز تقدم نحو المصالحة بين الفلسطينيين خطوة هامة في هذا الاتجاه.

وتعرب فرنسا عن استعدادها، بالتعاون مع شركائها العرب والأوروبيين، للاضطلاع بدورها الكامل في هذه العملية. وفي 7 تموز/يوليه 2020، أكد وزراء خارجية فرنسا وألمانيا ومصر والأردن معاً أهمية استئناف الحوار المثمر بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني. كما أعلنوا دعمهم لتيسير إحراز تقدم في المفاوضات.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً دعم فرنسا الكامل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والدعوة إلى زيادة التعبئة لتمكين الوكالة من التغلب على أزمته المالية ومواصلة تنفيذ ولايتها كاملة.

## بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

اسمحوا لي أولاً أن أشكر الرئاسة الألمانية لمجلس الأمن على عقد جلسة اليوم الهامة والمناسبة من حيث التوقيت. ونتفق مع ما قاله أمس السفير ماتجيبلا، ممثل جنوب أفريقيا، في احتفال لإحياء ذكرى نيلسون مانديلا، عندما ذكرنا مرة أخرى برسالة الحرية التي بعث بها مانديلا. وأشكر أيضاً المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف ومقدمي الإحاطتين الآخرين - السيد دانيال ليفي والسيد خليل الشقافي - على إسهاماتهم الهامة والثاقبة.

نجتمع مرة أخرى للإعراب عن قلقنا البالغ إزاء الحالة في فلسطين وخطة الضم الرسمية الإسرائيلية. ويعرب عن هذا القلق بصوت عالٍ مختلف أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك البرلمانات والمجتمع المدني والحكماء. فهذه الأصوات متحدة في التنديد بالخطة الإسرائيلية، التي قد تدمر أساسيات عملية السلام وتلحق أضراراً بملايين الفلسطينيين وتزعزع استقرار المنطقة وما يتجاوزها. إن الصوت واضح، والرسالة صريحة.

وقد يبدو أن تنفيذ الضم الرسمي متوقف في الوقت الراهن، غير أن الاحتلال مستمر. ومع ذلك، فإن معاناة الفلسطينيين حقيقية وعميقة، ولا تتوقف البتة. وأد أن أركز بياني، في ذلك الصدد، على ثلاث نقاط ذات صلة.

أولاً، نحث إسرائيل على التخلي عن خطتها للضم. فوقف الضم الرسمي ليس كافياً. ومع عدم اليقين الذي يحيط بخطة الضم، لا يزال هناك شيء واحد مؤكد: إن أي شكل من أشكال الضم غير قانوني وضار. فالضم انتهاك صارخ للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة والعديد من قرارات الأمم المتحدة. ويشكل استمرار إسرائيل في انتهاك هذه السياسة تحدياً مباشراً لمبدأ النظام الدولي القائم على القواعد الذي قامت عليه الأمم المتحدة.

كما إن الضم ضار. فهو يدمر أي أفاق للسلام. وسيضع ملايين الأسر الفلسطينية في خطر ويزعزع الاستقرار في منطقة متفجرة أصلاً ويؤدي إلى مستقبل لا يمكن التنبؤ به لا للفلسطينيين فحسب، بل للإسرائيليين كذلك. لقد استعرض السيد ليفي خمسة عناصر هامة، وأود أن أؤكد أن الحالة الراهنة تجسد حرمان الفلسطينيين الدائم من الحرية والحقوق والمساواة.

ثانياً، ندعو جميع الأطراف إلى استئناف عملية المفاوضات. وينبغي ترجمة تدفق الدعم للفلسطينيين وإدانة خطة الضم الإسرائيلية إلى أفعال، لأن الأقوال بدون أفعال تتطوي على عواقب ولن تمنع الضم ولا تنهي الاحتلال. ونود أن نردد نقاط الممثل الخاص ملادينوف بشأن استئناف الدبلوماسية. وتحت إندونيسيا المجتمع الدولي على حشد الدعم لاستئناف المفاوضات المتعددة الأطراف ذات المصادقية، مسترشدة بالمعايير المتفق عليها دولياً، بهدف تنفيذ حل الدولتين. ونرحب بكل جهد يبذله الأمين العام، إلى جانب المنسق الخاص، تجاه الانخراط والبدء في محادثات وإيجاد حل عادل ومستدام للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

ثالثاً، ندعو جميع الأطراف إلى كفالة وصول المساعدة الإنسانية. إن معركتنا ضد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لم تنته بعد. فعدد حالات الإصابة والوفيات في تزايد، بما في ذلك في إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويضيف الضم الوشيك وجائحة كوفيد-19 أعباءً كبيرة على الفلسطينيين الذين

عانوا عقوداً من الاحتلال وتزايد عمليات الهدم والتشريد فضلاً عن التدهور المستمر في ظروف المعيشة. ولا يغير عدم اليقين المحيط بالضم من حقيقة أن جميع الأطراف بحاجة إلى ضمان الحصول على المساعدة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلاً عن الخدمات الصحية وحركة السلع والأشخاص. وفي هذا الصدد، أناشد مواصلة دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

فمن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن يفهم المجتمع الدولي وفاء تاماً بالتزامه بدعم الشعب الفلسطيني وإنهاء معاناته. وأود أن أضيف إلى ما ذكره السيد ملادينوف في إحاطته (المرفق 1)، وهو الحاجة إلى وحدة الجهود وقوة الهدف والفهم الواضح للمخاطر المتعددة الجوانب. إن المخاطر والمواقف والمعاناة التي يتعرض لها شعب فلسطين وأطفاله تجعل إمكانية تحقيق مستقبل كبير تبدو قائمة.

وقد ظل دعم بلدي للقضية الفلسطينية ثابتاً وجزءاً لا يتجزأ من السياسة الخارجية لإندونيسيا. وسنواصل موقفنا السياسي إلى أن تتشظى فلسطين دولة مستقلة متصلة داخل حدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. ونعيد التأكيد على أن على مجلس الأمن التزام وواجب رسمي ليس فقط بوقف خطة الضم الوحشية التي وضعتها إسرائيل، بل بكفالة حصول الفلسطينيين على العدالة التي يستحقونها وعانوا من أجلها وانتظروا طويلاً.

## المرفق 11

## بيان البعثة الدائمة للنيجر لدى الأمم المتحدة

دق الأمين العام غوتيريش والمنسق الخاص ملادينوف ناقوس الخطر، قبل شهر وفي هذا المكان بالذات، بأن خطة إسرائيل لضم أجزاء من الضفة الغربية "سيلحق ضررا بالغا بإمكانية التوصل إلى حل الدولتين، علاوة على الحد من إمكانية استئناف المفاوضات" (S/2020/596، المرفق 1) و "ستكون لها آثار خطيرة على ... إمكانية التوصل إلى سلام مستدام عن طريق التفاوض" في المنطقة (المرجع نفسه، المرفق 2). ومن المؤكد أن تلك الإمكانية، التي كان لدينا جميعا سبب مشروع للقلق بشأنها نظرا لتحقيقها الوشيك، كانت ستضع حدا لجميع الآمال.

ومع ذلك ظلت الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، والأطراف نفسها والمجتمع الدولي ككل يبذلون جهودا منذ عام 1967 لتمهيد الطريق إلى السلام الذي ظللنا نسعى إليه منذ ما يقرب من 70 عاما - سلام ينطوي بالضرورة على تخلي إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن ضم الأراضي الفلسطينية وتدمير منازل الفلسطينيين، مع ما يصاحب ذلك من عنف وحرمان بجميع الأشكال.

وفي الإحاطات التي تابعتها توا باهتمام كبير، قدم لنا السيد نيكولاس ملادينوف، كالعادة ومن دون تهاون، صورة الحالة في الميدان (المرفق 1)، وهي صورة مقلقة للغاية، على أقل تقدير. وأشكره على ذلك. وكذلك أشكر السيد دانييل ليفي والسيد خليل الشقاعي على إحاطتهما بشأن الحالة في الشرق الأوسط والنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني (المرفقان 2 و 3، على التوالي).

لقد حان الوقت الآن أكثر من أي وقت مضى لأن نعطي الأمل لشعوب الشرق الأوسط التي طالما تعرضت لعذابات عدم الاستقرار والعنف والحرب. فهؤلاء السكان، ومعظمهم من الشباب وكثير منهم من النساء، الذين امتدت عبيرتهم إلى ما يتجاوز حدود هذه المنطقة، يستحقون تضامننا ودعمنا الثابتين.

فالحالة الخطيرة الراهنة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تجبرنا فرادى وجماعات على إظهار براعة وشعور أكبر بالتضامن. وهذه هي الحقيقة التي دفعت حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية منذ بضعة أشهر إلى التغلب على خلافتهما وبناء التعاون من أجل الاستجابة بفعالية لعواقب الجائحة على شعبيهما.

فقد أدت الجائحة بآثارها المدمرة إلى تفاقم حالة صحية معقدة أصلا، مع نقص المعدات والمنتجات الطبية المناسبة والحالة الاقتصادية الكارثية الناجمة عن الحصار المفروض على قطاع غزة، الأمر الذي زاد من ضعف الشعب الفلسطيني. ولذلك، فإننا نشي بحق على جميع البلدان التي أبدت سخاء كبيرا بموافقتها على المساهمة في تمويل برامج الأمم المتحدة للتدخل بشأن كوفيد-19، فضلا عن الأنشطة اليومية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

وفي الختام، يتعين اليوم على مجلس الأمن والمجموعة الرباعية والمجتمع الدولي ألا يدخروا جهدا لاستغلال بصيص الأمل هذا، مهما كان صغيرا، بغية إعادة إطلاق عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية على أساس المثل والمبادئ المقبولة عالميا، ولا سيما من خلال القرار 1515 (2003)، الذي يكرس حل الدولتين، مع إسرائيل وفلسطين يعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن وفي امتثال صارم لحدود عام 1967، كأساس لحل النزاع.

أو ليس السيد بان كي مون هو من ذكر في عهده أن  
”السبيل إلى الخروج من المأزق السياسي الراهن يتطلب الالتزام والتوافق والاحترام المتبادل  
والقيادة من كلا الجانبين. كما يتطلب القبول - بالأفعال فضلا عن الأقوال - بأن حل الدولتين هو  
الطريق الوحيد إلى السلام“ (S/PV.7673، ص 5)؟  
إن هذه الكلمات ما زالت تكتسي أهمية اليوم.

## بيان النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، ديمتري بوليانسكي

نرحب بكم، سيدي، بصفتكم رئيس مجلس الأمن. ونشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته، وقد استمعنا بعناية إلى السيد دانيال ليفي والسيد خليل الشقافي .

لا تزال الحالة في الشرق الأوسط في دائرة الضوء بسبب النزاعات والأزمات العديدة التي تؤثر على شعوب وبلدان المنطقة. وللأسف، فإن المشاكل الأساسية ما زالت قائمة. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن الأزمات عموماً إما أن تُثار من الخارج أو تتعقد بفعل التدخل الخارجي. وما يزيد من تعقيد الأمور هو اقتناع الذين يتدخلون بأنهم يعرفون كيف يحلون مسألة معينة بينما يحاولون تعزيز النهج الانفرادية. وكثيراً ما يتم تجاهل آراء السكان المحليين والجماعات القبلية والإثنية والدينية. إن المبادئ الأساسية للمساعدة الدولية للتغلب على الأزمات يجري تحريفها. وينبغي للمجتمع الدولي، والأمم المتحدة على وجه الخصوص، أن يساعد البلدان على كسر الجمود ومنع نشوب النزاعات وبذل جهود الوساطة. وينبغي أن تكون نقطة انطلاقنا هي مبدأ عدم الإضرار.

وتكتسي القضية الفلسطينية أهمية محورية في الشرق الأوسط بأسره. لقد تجاوزنا موعد 1 تموز/يوليه، الذي هدد البرلمان الإسرائيلي بالبداية بعده في مناقشة خطط ضم الضفة الغربية لنهر الأردن. ولم يتخذ أي إجراء حتى الآن، ولكن من المهم أن نفهم أن تنفيذ تلك الخطط قد يغلق الباب أمام احتمال التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين ولن يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة. ولا نرى بديلاً عن وجود دولتين - فلسطين وإسرائيل - تتعايشان سلمياً. وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً الدعوة إلى التخلي عن الأعمال الاستنزائية والخطوات الانفرادية. ويجب أن تقترن التسوية السلمية في الشرق الأوسط بالتعاون الدولي والخطوات المشتركة. وفي الوقت نفسه، نلاحظ مرة أخرى أن كامل نطاق مسائل الوضع النهائي ينبغي أن تحل في إطار مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وينبغي الشروع في هذه المفاوضات في أقرب وقت ممكن.

وروسيا، بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن وفي المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين، مستعدة لبذل الجهود من أجل التوصل إلى تسوية في إطار المعايير المعترف بها دولياً - وهي جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية - التي تنص على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ومتصلة جغرافياً ضمن حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. ونحث شركاءنا في المجموعة الرباعية - الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة - على تكثيف جهودهم التعاونية. ونحن أيضاً على استعداد للحوار مع الأطراف الإقليمية الرئيسية، بتيسير من المجموعة الرباعية.

وبصرف النظر عن تلك المسائل الأساسية، من المهم ألا ننسى التحديات اليومية - مواصلة النشاط الاستيطاني وهدم الممتلكات الفلسطينية وطرد الفلسطينيين والاشتباكات المستمرة والتهديد بإطلاق القذائف على الأرض الإسرائيلية. وقد ضاعف مرض فيروس كورونا تلك المشاكل، التي لا يمكن التغلب عليها إلا بصورة جماعية. وبتشاطر القلق المستمر إزاء الحالة الإنسانية في قطاع غزة. إن عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ودعم المجتمع الدولي لها أمر مطلوب أكثر من أي وقت مضى. ودعماً لجهود أصدقائنا المصريين، ندعو إلى الوحدة الفلسطينية، ونتعاون بنشاط مع مختلف الممثلين الفلسطينيين لمساعدتهم على تجاوز الانقسام الداخلي.

وفي الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى أن الحل الوحيد القابل للتطبيق هو الحل الذي يتوصل إليه الطرفان عن طريق المفاوضات ويستند إلى المبادئ المعترف بها دوليا. وما من وصفة أو خطة تتجاهلان - بل ترفضان رفضا واضحا - هذا الواقع يمكن أن تُفرضا أو تُصبجا سبيلا للتوصل إلى اتفاق. ونؤكد من جديد أيضا أن أي محاولة لتحويل انتباه المجتمع الدولي وإلقاء اللوم على الأطراف الإقليمية الأخرى، مهما كانت كبيرة ومؤثرة، لن تؤدي بالفلسطينيين والإسرائيليين إلى حل ممكن للحالة الراهنة.

## المرفق 13

## بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إنغا روندا كينغ

نبدأ بتوجيه الشكر للمنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته الشاملة. وأود أيضا أن أشكر السيد دانيال ليفي والسيد خليل الشقاقي وممثلي دولة فلسطين وإسرائيل على مشاركتهم تقيّماتهم وآرائهم بشأن الحالة المتطورة في الشرق الأوسط.

ولا تزال مسألة تنفيذ المعايير المتفق عليها دوليا لتحقيق حل عادل وسلمي للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني تشكل شاغلا كبيرا لسانت فنسنت وجزر غرينادين. وبالنظر إلى التطور الكبير للحالة في الميدان على مدى العقد الماضي، مما أدى إلى استمرار توسيع المستوطنات غير القانونية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة وما يرتبط به من تهديدات بالضم، أصبحت تلك المسألة أكثر حدة.

وتؤكد التطورات الأخيرة، أكثر من أي وقت مضى، الحاجة إلى دعم شعب فلسطين. ولا يزال يساورنا قلق عميق إزاء استمرار عمليات الهدم والاستيلاء على الممتلكات والمنشآت الفلسطينية، التي بلغت ذروتها في حزيران/يونيه، وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إلى أعلى مستوياتها منذ كانون الثاني/يناير 2017. وتمشيا مع القرار 2334 (2016) وقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، ندين الهدم غير القانوني للمنازل وتشريد المدنيين الفلسطينيين. ونظرا للشواغل الإنسانية الكبيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، التي تفاقمت بسبب مرض فيروس كورونا، فإننا ندعو المجتمع الدولي والجهات الفاعلة الأخرى إلى توفير مزيد من التمويل ل خطة الاستجابة المنقحة المشتركة بين الوكالات، التي لا تزال تعاني نقصا في التمويل.

وفي تطور إيجابي، نرحب باستعداد السلطة الفلسطينية لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل تحت رعاية المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، بمشاركة دولية. وندعو المجموعة الرباعية إلى بدء وتعزيز المشاورات مع الأطراف المعنية والأطراف الفاعلة الإقليمية الرئيسية في محاولة لاستئناف المحادثات في المدى القريب. وعلى الرغم من الانتكاسات العديدة، يمكن للمفاوضات المباشرة أن تعزز آفاق التوصل إلى حل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني قائم على وجود دولتين عن طريق التفاوض وتعزيز السلام الدائم في المنطقة.

إن الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية الخطيرة التي يقاسمها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة تتطلب حلا سياسيا عاجلا لتسهيل رفع الحصار الإسرائيلي الذي دام 13 عاما. ومن المهم الإشارة إلى أن ما تقدمه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من خدمات أساسية يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الرفاه العام للاجئين الفلسطينيين، ولا سيما لأشدهم ضعفا. وبالتالي، فإننا ندعو مجددا المجتمع الدولي إلى تزويد الأونروا بالتمويل اللازم حتى تتمكن من مواصلة تقديم الخدمات الحيوية لإنقاذ الأرواح والرعاية الصحية والتعليم للاجئين الفلسطينيين.

وعلى الرغم من أن إسرائيل لم تمض قدما في خططها للضم في 1 تموز/يوليه، فإننا ندرك أن التهديد بالضم ما زال قائما. ونغتتم هذه الفرصة لنؤكد مرة أخرى أن ضم أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة سيشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وسيقوض احتمالات التعجيل بعملية السلام في الشرق الأوسط. ومن الضروري أن نعمل بشكل جماعي على تثبيط أي مبادرة محتملة نحو الضم، وتعزيز الحل القائم على وجود دولتين المتفق عليه دوليا. ولذلك، فإننا نؤيد دعوة الرئيس عباس إلى عقد مؤتمر دولي.

### بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، قيس قبطني

أود في البداية أن أشيد بوزير الدولة في وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية، السيد ميغيل بيرغر، على قيادته القديرة لهذه الجلسة. وأشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته وجهوده الدؤوبة.

استرشادا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، أكد مجلس الأمن مجدداً - في قراراته 242 (1967) و 476 (1980) و 478 (1980) - عدم جواز حيازة الأراضي بالقوة. وتكرر ذلك الإصرار مرة أخرى في قرار المجلس الأخير 2334 (2016).

وأوضح مجلس الأمن، من خلال ذلك القرار القوي أن إقامة إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، لا تستند إلى أي شرعية قانونية وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، علاوة على كونها عقبة رئيسية أمام تحقيق حل الدولتين والسلام العادل والدائم والشامل. وأكد المجلس أيضا عدم اعترافه بأي تغييرات على خطوط الرابع من حزيران/يونيه 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات.

ومن المؤسف والمخجل أن تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تجاهلها الصارخ لجميع هذه الالتزامات القانونية والنداءات المتكررة من المجتمع الدولي لإنهاء احتلالها غير القانوني للأرض الفلسطينية، وكذلك إنهاء سياساتها وممارساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني.

وعلى الرغم من انتهاكات إسرائيل الصارخة للقانون الدولي التي طال أمدها، فإن إفلاتها من العقاب الذي دام عقودا يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لتحدي إسرائيل للنظام القانوني العالمي الذي تُرجم بشكل مستمر باستمرار احتلالها وسياساتها الاستيطانية وممارساتها العدوانية والعنصرية، ومؤخراً تهديداتها وإعلاناتها المتعلقة بالضم الفعلي غير القانوني الذي حُطّط له منذ فترة طويلة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يقف بحزم في دعم القانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلا عن رفض ومنع أي تحرك غير قانوني أحادي الجانب ويشكل تهديدا وجوديا للسلم والأمن الدوليين وللحقوق الفلسطينية الأساسية.

ونظرا للتهديد الوشيك الذي يشكله الضم، تدعو تونس بقوة مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره إلى مواصلة الصمود والتعاون في وقف المزيد من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، وبالتالي الحفاظ على مصداقية النظام المتعدد الأطراف برمته، فضلا عن آفاق السلام.

وما زلنا نعتقد أن المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط قادرة، بدعم من مجلس الأمن والأطراف الدولية الأخرى، على مواجهة تحدي الحفاظ على حل الدولتين وإعادة إطلاق عملية السلام على أساس الإطار المرجعي والمعايير المعتمدة دوليا، فتمنع بذلك دورة جديدة من العنف وعدم الاستقرار في المنطقة.

ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، يزداد عدد المصابين بمرض فيروس كورونا في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وتعرب تونس عن عميق تقديرها للجهود التي تبذلها دوائر العمل الإنساني لمساعدة السلطة الفلسطينية في التصدي للجائحة. ولكننا ما زلنا نشعر بالقلق من الزيادة الأخرى المرجحة في عدد

الإصابات خلال الأسابيع المقبلة. ولذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى زيادة مساعدته لدولة فلسطين، بما في ذلك دعم جهود الإنعاش الاقتصادي.

وتواجه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى طلبا متزايدا على الخدمات بسبب الأزمة العالمية الراهنة. وهناك حاجة عاجلة إلى التمويل الإضافي لضمان استمرارية الخدمات الأساسية التي تقدمها الوكالة. تحقيقا لتلك الغاية، أعلنت تونس مؤخرا عن مساهمة رمزية في ميزانية الوكالة تضامنا مع اللاجئين الفلسطينيين.

وفي السياق نفسه، لا تزال تونس تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية والاقتصادية المتردية في غزة والتي تفاقت بسبب استمرار الحصار القاسي واللإنساني من جانب إسرائيل. وحث الأمين العام إسرائيل في تقريره الأخير (S/2020/555) عن تنفيذ القرار 2334 (2016) على تخفيف القيود المفروضة على تنقل البضائع والأشخاص من غزة واليهما، مؤكدا من جديد أنه لا يمكننا أن نأمل في حل الأزمة الإنسانية بشكل مستدام إلا بالرفع الكامل للحصار المدمر، تمشيا مع القرار 1860 (2009).

ختاما، نحث المجتمع الدولي على تكثيف جهوده الجماعية الرامية إلى إعادة انخراط الطرفين في المفاوضات استنادا إلى الاختصاصات والمعايير المعتمدة دوليا لإنهاء احتلال الأرض الفلسطينية منذ 4 حزيران/يونيه 1967 بما فيها القدس الشرقية، وكفالة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ووضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني الطويلة، وكفالة الأمن والسلام والازدهار لجميع شعوب المنطقة. وينبغي تعزيز مؤتمر السلام الدولي الذي اقترحه الرئيس محمود عباس، لأنه قد يشكّل بداية جديدة نحو شرق أوسط أكثر استقرارا وسلاما.

## بيان القائم بأعمال المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

أود أن أرحب بكم، سيدي، في مجلس الأمن اليوم. وأشكر أيضا السيد ملادينوف على إحاطته، وأشكره بالطبع على الجهود المتواصلة التي يبذلها وفريقه في الميدان. وأود أيضا أن أشكر مقامي الإحاطتين باسم المجتمع المدني اللذين قدما بيانين مثيرين للاهتمام والحماس، على عملهما. وأخيرا، يسرني دائما أن نسمع من زميلي الفاضل، نائبي الممثلين الدائمين لإسرائيل ودولة فلسطين المراقبة.

وكما سمعنا، فإن هذه فترة تتسم بالهشاشة ومثيرة للقلق. وأود أن أقول أولا، إننا ما زلنا نشعر بقلق عميق من احتمال الضم. فهذا لا يقوض الجهود الرامية إلى استئناف مفاوضات السلام وينافي القانون الدولي فحسب، بل يؤدي أيضا إلى تفاقم الحالة الصحية والإنسانية الهشة أصلا. ويجب أن يكون منع الضم وإيجاد سبل بديلة لتعاون الأطراف على رأس الأولويات. وأكرر التأكيد مرة أخرى أن المملكة المتحدة لن تعترف بأي تغييرات على خطوط عام 1967، سوى تلك التي يتفق عليها الطرفان.

ونود في نهاية المطاف أن يتخذ كلا الجانبين خطوات ملموسة نحو تسوية عادلة ومتفق عليها للنزاع. وكما قال رئيس وزراء بلدي لكل من رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس في وقت سابق من هذا الشهر، فإننا نتطلع إلى عودة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات. وتعرب المملكة المتحدة عن تأييدها الكامل لتعزيز هذا الحوار.

وقد حان الوقت لكي تثبت إسرائيل عدم اتخاذها أي خطوات أحادية الجانب نحو الضم. وحان الوقت الآن لأن يستأنف كلا الطرفين التعاون بينهما، وخاصة ما يتعلق بالأمن. وحان الوقت الآن لأن يتواصل الفلسطينيون مع الولايات المتحدة وإسرائيل حتى يتسنى لنا بدء العودة إلى المفاوضات.

وندعو الطرفين، في سياق تهيئة الثقة اللازمة للحوار، إلى تجنب المزيد من الخُطب أو الأعمال الاستنزائية. وندعو إلى مساءلة كلا الجانبين عن التحريض، وإلى وقف إسرائيل جميع أنشطتها الاستيطانية ووقف عمليات الهدم ومنع عنف المستوطنين بطريقة فعالة. ومما يثير القلق على وجه الخصوص مواصلة خطط التوطين، بما في ذلك في جفعات هاماتوس وهار حوما والمنطقة E-1. فجميع المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي. ويهدد بناء المستوطنات في تلك المناطق البالغة الحساسية بالمزيد من إضعاف قدرة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية في المستقبل على البقاء.

ونتوقع إجراء تحقيقات كاملة وشفافة في الحالات التي وُجّهت فيها اتهامات باستخدام القوة المفرطة من جانب السلطات الإسرائيلية، كما يبدو في مقتل إيدان فيك في أيار/مايو. ويجب التفكير الجاد في الأسباب التي تحتم استخدام مثل هذه القوة. وفي الوقت نفسه، شهدنا زيادة مطردة في الهجمات بالنيران غير المباشرة من غزة على إسرائيل من أواخر أيار/مايو حتى أوائل تموز/يوليه. وهذا يدل على النية الحقيقية وغير المقبولة للجماعات الفلسطينية المسلحة تجاه المدنيين الإسرائيليين. من حق كل إسرائيلي وفلسطيني العيش في سلام وأمن.

ولا يزال مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) يشكل تهديدا خطيرا وكبيرا في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. إن التعاون بين وكالات الأمم المتحدة والسلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل خلال الموجة

الأولى كان محل ترحيب، مما كفل وصول الإمدادات الطبية الأساسية والعاملين في المجال الطبي إلى غزة والضفة الغربية. وفي مواجهة الأعداد المتزايدة من حالات كوفيد-19، ندعو الطرفين إلى استئناف التعاون، مع بذل جهود مشتركة لحماية الإسرائيليين والفلسطينيين على قدم المساواة.

وأود أن أنهى كلمتي بتكرار موقف المملكة المتحدة الثابت منذ أمد بعيد بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط. فنحن نؤيد التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض تفضي إلى إسرائيل آمنة وتتعلم بالسلام تعيش جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية قادرة على البقاء وذات سيادة، على أساس حدود عام 1967 مع عمليات مبادلة متفق عليها للأراضي، بحيث تكون القدس عاصمة مشتركة لكلتا الدولتين ومع التوصل إلى تسوية واقعية عادلة ومنصفة وملتزم عليها لمسألة اللاجئين. والمملكة المتحدة على استعداد لدعم ذلك الهدف بأي طريقة في وسعها.

## بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أشكر نيكولاي ملادينوف على إحاطته. وكما هو الحال دائما، فإننا نقدر العمل الشاق الذي قام به هو وفريقه في السعي لإيجاد حلول لهذا النزاع. كما أشكر مقدمي الإحاطتين على ملاحظتهما. ولئن كان لهم بالتأكيد الحق في إبداء آرائهم، فإنني أذكر زملائي في مجلس الأمن، وأولئك الذين يستمعون اليوم، بأن هذا هو بالضبط ما كانت عليه أغلب ملاحظتهما: آرائهما.

وكما ناقش نيكولاي، فإننا أيضا لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء عودة ظهور مرض فيروس كورونا في إسرائيل والضفة الغربية وغزة.

وأود أن أشاطر المجلس إحصائية مأساوية توضح الأثر السلمي للصراع الدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين واليأس الذي تسببه الحكومة المهملّة والمسيئة في غزة. في الأشهر الستة الماضية، حدثت في غزة أكثر من 15 حالة انتحار ومئات المحاولات، وغالبية الضحايا دون سن الثلاثين. 50 في المائة من قرابة مليوني شخص في غزة هم دون سن الثامنة عشرة. إنهم يستحقون مستقبلاً حقيقياً، لا الطريق إلى البؤس الذي ينتظرهم في ظل القادة الحاليين غير الأكفاء.

قتلت حماس وجرحت المئات عندما استولت على السلطة من فتح والسلطة الفلسطينية قبل 13 عاما. وقد حرضت على العنف منذ ذلك الحين، وحتى يومنا هذا تقوم بإسكات أصوات الاعتدال وتقويض آفاق السلام والازدهار للشعب الفلسطيني.

هناك عدد من العوامل يسهم في الحالة البائسة في غزة. غير أن الحكم القمعي لمنظمة إرهابية، حماس، في صميمها. واليوم، تدّعي حماس أنها تعمل كحكومة، وتستخدم أساليب للتخويف العنيف ضد أي فرصة للصحافة الحرة أو المجتمع المدني أو حرية التعبير. وينص ميثاق حماس على "لا حل للمسألة الفلسطينية إلا من خلال الجهاد". وهم على استعداد لإخضاع الشعب الفلسطيني لليأس والصراع الدائم لتحقيق رؤيتهم العنيفة واسترضاء تطلعات الهيمنة لرعاة، مثل النظام في إيران، بدلا من رسم مستقبل يسوده السلام والازدهار. ليس من المستغرب أن يفقد الشباب في غزة الأمل، وهو محاصر في هذه الدوامة من الجنون.

والأسوأ من ذلك هو احتمال أن النظام في طهران متأهب لإطلاق المزيد من البؤس وإراقة الدماء، ليس في غزة فحسب، بل في لبنان وسورية والعراق واليمن، إذا سمح مجلس الأمن برفع حظر الأسلحة المفروض على إيران. ويمكن القول إن هذه الجلسة والجلسات المتعلقة بالشرق الأوسط في الأشهر المقبلة ينبغي أن تركز على هذا التهديد الكبير للسلام والأمن.

يمكننا مناقشة الدلالات اللفظية والقرارات، ولكن يجب أن نركز على كيفية بث الأمل في نفوس الشباب في غزة والضفة الغربية وإسرائيل. إن الوضع الراهن يشكل فشلا. ينبغي أن نناقش كيفية حمل القيادة الإسرائيلية والفلسطينية المسؤولة على الجلوس إلى طاولة المفاوضات.

قدم الرئيس ترامب رؤيته للسلام للقيام بذلك تحديدا، ولإعطاء الشباب من كلا الجانبين الفرصة في مستقبل يسوده الازدهار والسلام. وقد رفض البعض عناصر خطتنا، ولكن أحدا لم يقدم بديلا واقعا وموثوقا به في آن واحد. في الواقع، شهدنا المزيد من المناقشات بشأن الردود العقابية المحتملة ضد إسرائيل، بدلا من

مناقشة السبل المثمرة للانخراط في السلام وتشجيع الفلسطينيين على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. وما لم نتمكن من حمل الطرفين على الانخراط بشكل مباشر، فسيظل الشباب في غزة والضفة الغربية وإسرائيل يعانون.

لذا، أسأل جميع الأعضاء، ما هي الخيارات الأخرى المتبقية في هذه المرحلة؟ هل ينبغي للمجلس أن يستمر في عقد الجلسات، شهرا بعد شهر، ويقول نفس الأشياء، أم أننا مستعدون فعلا لاحتواء رعاية إيران للجهاد الإسلامي وحماس، وهما مبتكرا الفوضى والموت؟ هل نحن مستعدون لتهيئة مناخ يمكن فيه للفلسطينيين والإسرائيليين تسوية صراعهما؟ لا يمكن أن تكون هناك بدائل للمفاوضات المباشرة بين الطرفين. ويجب أن يعطي مجلس الأمن الأولوية للسعي إلى تحقيق السلام من أجل مستقبل أفضل للفلسطينيين والإسرائيليين، وهذا يعني التحدث عن الأسباب الجذرية لهذا الصراع ومحفزيه. وبهذه الطريقة، سنساعد الإسرائيليين والفلسطينيين والناس في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

## بيان الممثل الدائم لفيت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

في البداية، أود أن أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته. كما أتوجه بالشكر إلى السيد ليفي والسيد الشقاقي على تشاطر وجهات نظرهما.

ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء التحديات الإنسانية التي تواجه الفلسطينيين. ومن دواعي القلق العميق أن عدد الحالات الجديدة اليومية لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد تزايد بشكل كبير منذ أواخر حزيران/يونيه. إن لهذه الجائحة تأثيراً شديداً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية. وقد أغلقت الأعمال التجارية والمصانع والمحلات التجارية، التي كانت في السابق كافية لمجرد الحفاظ على الكفاف الأساسي. ومئات الآلاف من الفلسطينيين يتهددهم خطر البطالة وانعدام الأمن الغذائي. والميزانية والأداء اليومي للسلطة الفلسطينية على وشك مواجهة اضطراب شديد.

ونشيد بالخطوات التي اتخذتها دولة فلسطين لمكافحة جائحة كوفيد-19 والتخفيف من آثارها. كما أن جهود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تعمل بشكل وثيق مع منظمة الصحة العالمية، في الأشهر القليلة الماضية كانت حاسمة الأهمية أيضاً في توفير الخدمات الطبية وخدمات النظافة الصحية والصرف الصحي وغيرها من خدمات الدعم العام للشعب الفلسطيني.

ونظراً للتحديات المتزايدة، إذ أن المخاطر التي تواجه المجتمعات الفلسطينية قد تزداد تفاقماً بسبب الموجة الثانية من الإصابات في المنطقة، فإننا ندعو السلطات في إسرائيل ودولة فلسطين إلى مواصلة تعاونهما بهدف السيطرة على الجائحة والحد من آثارها المدمرة.

ورغم أن الجائحة هائلة من حيث الأثر، فإنها مجرد شاغل واحد من بين العديد من الشواغل العميقة الجذور التي تساور المجتمع الدولي فيما يتعلق بالأفاق أمام الشعب الفلسطيني. ولا يزال الشاغل الأهم يتركز على خطط إسرائيل لضم مساحات شاسعة من الأرض الفلسطينية المحتلة.

وإذا ما تحققت، فإن هذه الخطط ستترتب عليها آثار خطيرة لا رجعة فيها على إمكانية تحقيق حل الدولتين، وكذلك على السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. ومن شأن هذا الضم أن يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، كما أنه يتعارض مع المصالح الطويلة الأجل للإسرائيليين أنفسهم. وقد تسبب الإعلان عن هذه الخطط في الأشهر القليلة الماضية في الكثير من القلق والتوتر المتزايد والشعارات الرنانة. فهو يضر بالبحث عن حل دائم لعملية السلام في الشرق الأوسط ويفاقم الحالة الإنسانية المتردية التي يعاني منها الفلسطينيون.

وإزاء هذه الخلفية، حان الوقت لمضاعفة الجهود لنزع فتيل التوتر واستئناف الحوار. ولذلك ندعو إسرائيل إلى وقف جميع الإجراءات الأحادية الجانب وإلى التخلي عن جميع خطط الضم. كما ندعو جميع الأطراف المعنية الأخرى إلى الامتناع عن أي عمل انفرادي أو استخدام للقوة أو التحريض على العنف ما من شأنه أن يعقد الحالة أو يصعد التوترات الحالية.

ونرحب بالبيان الذي أدلى به الرئيس محمود عباس مؤخراً بأن السلطة الفلسطينية مستعدة لاستئناف محادثات السلام المتوقفة منذ فترة طويلة مع إسرائيل. ونعرب عن تقديرنا لتصميم الأمين العام

والمنسق الخاص على العمل مع جميع الأطراف ذات الصلة لاستئناف الحوار وتخفيف معاناة الفلسطينيين. ونشيد بالجهود المتعددة التي تبذلها مختلف الأطراف المهمة، بما فيها المجموعة الرباعية، لاستئناف المفاوضات بطريقة خلاقة ومستدامة. وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في هذا الوقت المليء بالتحديات، بما في ذلك تعزيز دعم ميزانية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من أجل تقديم المساعدة الإنسانية الكافية وفي الوقت المناسب.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مرة أخرى على دعمنا الكامل للجهود الرامية للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني عن طريق الحوار والتفاوض. فمن الأهمية بمكان أن نسعى إلى ضمان المصالح المشروعة للأطراف المعنية، فضلاً عن تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في الشرق الأوسط. والخيار الوحيد لتحقيق تلك الغاية هو حل الدولتين.

## بيان الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، نوا فورمان

في الأشهر الأخيرة، تكاتف العالم لمكافحة مرض فيروس كورونا. وفي حين أن هذه الأوقات قد وضعت المجتمع الدولي أمام تحديات، فإن الأشهر المقبلة تتيح له فرصاً لإعادة تأكيد التزامه بالسلام والأمن الدوليين، لا بالأقوال وحسب إنما أيضاً بالأفعال.

وقد استخدم البعض الجائحة في محاولة لصرف الانتباه عن سلوكهم الخبيث. ما فتئ النظام الإيراني يشكل المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وأثبت أنه يشكل تهديداً في المنطقة وخارجها. وقد مضى النظام قدماً بشكل حاد في عدوانه على الرغم من أن الجائحة العالمية قد أصابت الشعب الإيراني خاصة بشكل شديد.

لقد واصل النظام الإيراني نشر الأسلحة المتقدمة. وهو يُسلح نفسه ووكلاءه، في انتهاك منهجي لحظر الأسلحة المفروض عليه بموجب القرار 2231 (2015)، مستخدماً هذه الأسلحة في محاولة لزعزعة استقرار المنطقة. لم تضيّع إيران لحظة بعد التوقيع على خطة العمل الشاملة المشتركة وبدأت في انتهاك الحظر على الفور.

كما هدد النظام الإيراني بالانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبالتوقف عن الالتزام بالعناصر القليلة من الخطة التي لا يزال يلتزم بها. لا ينبغي الاستخفاف بهذه التهديدات، حيث أثبت النظام مراراً وتكراراً أنه لا ينبغي الوثوق في تعهده بالاتفاقات.

فعلى سبيل المثال، تشير التحقيقات التي تجريها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوضوح إلى أن إيران قد نفذت أنشطة نووية محظورة في مواقع غير معلنة ولم تبلغ قط عن وجودها أو أنشطتها. وعلاوة على ذلك، يرفض النظام دخول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى المرافق النووية.

لا يمكن الوثوق بالنظام الإيراني ولا يمكن السماح له بالحصول على أسلحة نووية. إن منع هذا النظام الخطير من امتلاك الأسلحة النووية يجب أن يكون أولوية لمجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره.

ولا يقتصر التهديد الذي تشكله إيران في المنطقة على الأعمال التي تقوم بها بنفسها. فالنظام الإيراني يكرّس نفسه لفرض ثورة ذات طابع متطرف وخطير في أرجاء المنطقة. إن وكلاءه هم محور هذه الاستراتيجية، ويدربهم النظام ويسلحهم في انتهاك للحظر الذي فرضه مجلس الأمن. وحيثما انتشر وكلاء النظام الإيراني، فإن الإرهاب والعنف ضد المدنيين الأبرياء يعقب ذلك.

إن الحالة في لبنان مزرية. ولم تعمل جائحة مرض فيروس كورونا سوى على تفاقم الأزمة الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية في البلد. ومع ذلك فإن حزب الله، الذي تنطبق عليه صفة الوكيل الإيراني، يخدم مصالح النظام الإيراني بدلاً من مصالح الشعب اللبناني. وهو يحول مسار الأموال عن مساعدة الشعب اللبناني لبناء ترسانة من الأسلحة. إن لدى حزب الله أكثر من 150 000 قذيفة وصاروخ، نُقل معظمها من إيران. وهي تستهدف المدنيين الإسرائيليين وتشكل تهديداً أمنياً خطيراً لإسرائيل والمنطقة بأسرها.

لا يمكن للمرء محاربة مرض فيروس كورونا والأزمة الاقتصادية بالقذائف الدقيقة التوجيه. فقد زاد النظام الإيراني وحزب الله من جهودهما لتحويل الصواريخ الموجودة إلى قذائف دقيقة التوجيه على الأراضي

اللبنانية. تتقل إيران التكنولوجيات المتقدمة والمكونات اللازمة لتمكين تلك المنظمة الإرهابية من تصنيع القذائف والصواريخ وتحويلها، بحيث يزيد مداها ودقتها وتطورها. ويستخدم السكان المحليين درعاً بشرياً لهذه الأنشطة غير المشروعة، ليقدم مرة أخرى المصالح الإيرانية غير المشروعة على شعب لبنان. ويشكل هذا التطور المقلق انتهاكاً صارخاً آخر للقرارات 2231 (2015) و 1701 (2006) و 1559 (2004)، وينبغي أن يكون غير مقبول لأي شخص هدفه هو تجنب نزاع آخر في منطقتنا.

كما زاد حزب الله من نشاطه في جنوب لبنان، حيث يحرم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من قدرتها على الوفاء بولايتها. يحرم حزب الله القوة المؤقتة من الدخول إلى أجزاء كبيرة من جنوب لبنان، بحجة أنها ممتلكات خاصة، ويهاجم أفرادها من أجل تخويفهم، وينفذ أعمالاً عدوانية ضد إسرائيل انطلاقاً من منطقة عمليات القوة.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، شارك سفراء العديد من أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات لدى إسرائيل في إحاطة بشأن الحدود الإسرائيلية - اللبنانية. وتجولوا في نفق هجومي لحزب الله، ورأوا بأن أعينهم كيف بنى حزب الله بنية تحتية هجومية في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وصولاً إلى الأراضي الإسرائيلية، في انتهاك لسيادة إسرائيل وقرارات مجلس الأمن.

وفي سورية، تم نشر فيلق القدس الإيراني إلى جانب حزب الله لإيقاظ بشار الأسد في السلطة. لقد أزهقت أرواح أكثر من 400 ألف مدني سوري في الحرب الأهلية، كثير منهم على أيدي أشخاص دربهم النظام الإيراني ويستخدمون الأسلحة التي وفرها النظام لهم في انتهاك للحظر.

إن اليمن هو أكبر أزمة إنسانية في العالم. إذ يحتاج زهاء 80 في المائة من السكان إلى المساعدة الإنسانية، بمن فيهم ما يفوق 12 مليون طفل. وبدلاً من المساعدة في حل الأزمة، فإن النظام الإيراني يفاقمها.

يزود النظام الحوثيين بالأسلحة بشكل غير مشروع، في انتهاك للقرارين 2216 (2015) و 2231 (2015). وقد استخدمت هذه الأسلحة في الهجمات على أهداف سعودية، كما أكد تقرير الأمين العام التاسع عن القرار 2231 (2015) (S/2020/531). كما أن الأسلحة المنقولة بشكل غير قانوني تساعد الحوثيين على وضع الأسلحة في أيدي أكثر من 18 000 من الأطفال الجنود.

وتقوم الميليشيات الشيعية الإيرانية في العراق، المسلحة بقذائف تسيارية تم الحصول عليها في انتهاك للحظر، بسحق أي معارضة بعنف. وكما اتضح من الأحداث الأخيرة في البلد، عندما تزيد إيران من وجودها ونقلها للأسلحة يزداد عدم الاستقرار والعنف، مما يعرض المدنيين للخطر. وتشكل تلك الأسلحة المتقدمة التي نكرتها، والتي يجري نقلها بحرية في جميع أنحاء الشرق الأوسط وتستخدمها الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية، تهديداً استراتيجياً للمنطقة بأسرها. فالنظام الإيراني ينشر أسلحته من أجل تعزيز عدم الاستقرار ولم يسمح لجائحة دولية بإبطاء خطواته، بل على العكس من ذلك.

تتيح الشهور المقبلة للمجتمع الدولي ككل، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، ثلاث وسائل ملموسة لتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

الوسيلة الأولى هي تمديد حظر الأسلحة المفروض على النظام الإيراني، الذي سينتهي في تشرين الأول/أكتوبر. فقبل 13 عاماً، وردا على السلوك المتهور والخطير لذلك النظام، اتخذ مجلس الأمن القرارين

1747 (2007) و 1929 (2010)، ثم القرار 2231 (2015)، الذي فرض حظر الأسلحة الأساسي على النظام. وكما تُظهر تصرفات إيران، فإن الحظر أكثر أهمية من أي وقت مضى. فالنظام الإيراني ينشر الأسلحة في جميع أنحاء المنطقة، بل وفي جميع أنحاء العالم، مما يتسبب في عدم الاستقرار ويشجع على العنف. ومن دون الحظر، ستعزز إيران ترسانتها العسكرية وتستحوذ على مجموعة كبيرة من منظومات الأسلحة، والتي ستتقلها بعد ذلك إلى دولتها المارقة ووكلائها من المنظمات الإرهابية. وسيؤدي ذلك إلى مضاعفة التهديد القائم الذي تشكله إيران وسيكون كارثياً على السلام والأمن في المنطقة وخارجها. ولذلك، من الأهمية بمكان أن يجدد مجلس الأمن الحظر وأن يؤكد من جديد التزامه بمنع هذا النظام الخطير والمزعزع للاستقرار من الحصول على الأسلحة النووية.

والوسيلة الثانية لتعزيز السلام والأمن في المنطقة هي منح قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان السلطة والأدوات اللازمة لتنفيذ ولايتها بفعالية في عملية التجديد المقبلة للولاية. فقد أدت أعمال حزب الله في جنوب لبنان إلى عجز قوة الأمم المتحدة عن الاضطلاع بولايتها. ويجب أن تجسد الولاية المجددة التحديات التي يفرضها حزب الله وأن تحسن بشكل كبير أسلوب عمل القوة. ويجب على المجلس اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان حرية تنقل أفراد القوة المؤقتة وتقديمها لتقارير أكثر شمولاً ودقة عن تنفيذ حظر الأسلحة والحوادث في المنطقة. ويجب أيضاً اتخاذ خطوات لضمان إجراء تحقيقات شاملة في هذه الحوادث. ولا يمكن تبرير نشر قوة كبيرة كهذه في المنطقة إلا إذا عولجت هذه الشواغل.

وتتمثل الوسيلة الثالثة التي يمكن بها للمجتمع الدولي والمجلس تعزيز السلام والأمن في الشرق الأوسط خلال الشهور المقبلة في اعتماد النهج الواقعي والعملي لمبادرة الرئيس ترامب للسلام. وقد عملت إسرائيل دائماً، وستظل تعمل دائماً، من أجل بناء سلام عادل ودائم مع جيراننا. وكما فعلنا مع الأردن ومصر، نأمل أن نفعل الشيء نفسه مع جيراننا الآخرين.

وتلتزم إسرائيل بدفع خطة الرئيس ترامب قدماً بشكل مسؤول، مع الحفاظ على جميع اتفاقات السلام التي أبرمتها ومصالحها الاستراتيجية وبالتنسيق الكامل مع الولايات المتحدة. وندعو الفلسطينيين إلى الكف عن رفض فرص السلام والجلوس إلى طاولة المفاوضات.

إن مبادرة الرئيس ترامب للسلام فرصة حقيقية لإحلال السلام والأمن في الشرق الأوسط. وهي تشكل تصوراً واقعياً ونهجاً عملياً لإنهاء النزاع. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحث الفلسطينيين على عدم تفويت فرصة أخرى.

ولا ينبغي اعتماد روح الخطة ليس لمجرد أنها المسار الأكثر واقعية لتحقيق السلام منذ عقود، بل لأنها تبعث برسالة قوية يتعين سماعها في جميع أنحاء الشرق الأوسط: إن المواقف المتصلبة التي لا تعبر عن الواقع لن تؤدي إلى السلام.

ولا يمكن تحقيق السلام والأمن بتهديد الطرف الآخر بقرارات في الجمعية العامة أو مجلس الأمن. ولا يمكن تحقيقه إلا من خلال المفاوضات والحوار. ومن خلال تبني الخطة وتشجيع الفلسطينيين على الانضمام إلى إسرائيل والجلوس إلى طاولة المفاوضات، سيوجه المجتمع الدولي رسالة واضحة إلى المنطقة بأسرها مفادها: نحن ملتزمون بإنهاء العنف وإيجاد سلام عادل ودائم وواقعي.

وفي الوقت الذي يتعامل فيه العالم بأسره مع جائحة كوفيد-19، يجب على الشرق الأوسط أيضاً أن يتعامل مع التهديدات المتزايدة للاستقرار في المنطقة. وستتيح الشهور المقبلة ثلاث فرص للمجتمع

الدولي لإثبات التزامه بتعزيز السلام والأمن في المنطقة. إذ يجب تجديد حظر الأسلحة المفروض على إيران ويجب منح قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الأدوات اللازمة لأداء ولايتها ويجب تبني روح مبادرة الرئيس ترامب للسلام حتى يمكن التوصل إلى سلام واقعي وعادل.

## بيان البعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

نشكر جمهورية ألمانيا الاتحادية على الدعوة إلى المشاركة في هذه المناقشة.

إن الحديث اليوم عن الشرق الأوسط يؤدي بالضرورة إلى النظر في الإعلانات المتعلقة بخطط إسرائيل لضم أراض فلسطينية محتلة في الضفة الغربية. ونحث سلطات ذلك البلد الشقيق على أن تسترشد بالالتزام العام لجميع الدول الأعضاء بالعمل وفقا للمادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة.

ونشير إلى أن مجلس الأمن أدان توسيع المستوطنات، لأنه يشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني وانتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.

وترى الأرجنتين أن المستوطنات الإسرائيلية، وكذلك أي ادعاءات بضم الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، ليس لها أي شرعية قانونية وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وعقبة رئيسية أمام تحقيق سلام عام وعادل ودائم يقوم على أساس وجود دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

واسترشادا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بوصفها الركائز الأساسية للنظام الدولي القائم على القواعد، فإن الأرجنتين تشكك في أي قرار يحيد عن المبادئ الأساسية، مثل عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، على النحو المشار إليه في فتاوى محكمة العدل الدولية.

ولهذا السبب، تؤكد الأرجنتين من جديد عزمها على تأييد اتفاق سلام نهائي في المنطقة على أساس القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتؤكد من جديد أنها لن تعترف بأي تغييرات في خطوط 4 حزيران/يونيه 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، بخلاف تلك التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات. وفي هذا الصدد، تظل الأرجنتين مقتنعة بأن الحل الوحيد هو أن يجلس الطرفان للتفاوض في إطار عملية تؤدي إلى حل يفضي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة ومتصلة جغرافيا، تعيش في سلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين.

## بيان البعثة الدائمة لأذربيجان لدى الأمم المتحدة باسم حركة بلدان عدم الانحياز

يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز البالغ عددها 120 دولة.

في البداية، أود أن أهني البعثة الدائمة لألمانيا على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن في هذا الشهر، وأشكرها على إتاحة الفرصة لحركة عدم الانحياز لعرض موقفها بشأن قضية فلسطين، التي تشكل تاريخياً مسألة تثير قلق الحركة وتكتسي أهمية حيوية بالنسبة لها.

بعد أن نظر مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز في التطورات الحرجة والحالة المتدهورة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أدان المكتب - في بيانه المعتمد في 15 أيار/مايو بشأن خطط الضم الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة - الخطط التي أعلنتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك غور الأردن والأرض التي أقامت عليها مستوطناتها والجدار.

إن استمرار إسرائيل في الاستعمار الاستيطاني للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وجميع تدابير الضم، تشكل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية جنيف الرابعة، والعديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وتحذر حركة بلدان عدم الانحياز من أن هذه الخطط، إن لم يتم تقاؤها، ستكون لها انعكاسات بعيدة المدى ومدمرة على آفاق أعمال حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والاستقلال، والحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967، والسلام والأمن العادلين والدائمين.

وتدعو حركة بلدان عدم الانحياز المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير جادة للمساءلة في ضوء استمرار إسرائيل في عدم الامتثال. وينبغي أن يشمل ذلك وقف الأعمال التجارية مع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية وحظر دخول منتجات المستوطنات إلى الأسواق، ضمن تدابير أخرى للمساءلة، بما يتماشى مع المعايير والقواعد الدولية، بما فيها قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

ولا تزال حركة بلدان عدم الانحياز ترى أن القرار 2334 (2016) يتيح أفضل المسارات لإحلال السلام، وتدعو إلى تنفيذه تنفيذاً كاملاً وفعالاً. فهذا القرار يحدد المتطلبات والمعايير الأساسية لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967، وفقاً للمعايير المرجعية الطويلة الأمد للسلام التي أيدها المجتمع الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية.

وتدعو حركة عدم الانحياز إلى وقف جميع الانتهاكات والاستفزازات والاعتداءات في هذا الصدد، وإلى احترام حرمة الأماكن المقدسة، وترفض أي محاولات لتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم. وتعرب الحركة أيضاً عن دعمها للأردن في حفظ وإدارة الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس، بما فيها المسجد الأقصى/الحرم الشريف، والوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات، التي يمارسها صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملك الأردن. وتشدد الحركة على أن إدارة الأوقاف وشؤون المسجد الأقصى في الأردن هي السلطة الوحيدة والحصرية لإدارة المسجد الأقصى/الحرم الشريف.

وتطالب حركة عدم الانحياز مرة أخرى بأن تلتزم إسرائيل بالقرار 497 (1981) وأن تتسحب انسحاباً كاملاً من الجولان السوري المحتل إلى حدود 4 حزيران/يونيه 1967، تنفيذاً للقرارين 242 (1967) و 338 (1973). ويدين أعضاء حركة عدم الانحياز البيان الذي أدلى به رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في 21 آذار/مارس 2019 بشأن الجولان السوري المحتل، وكذلك الإعلان الانفرادي والتعسفي اللاحق بشأن الاعتراف بمرتفعات الجولان كجزء من إسرائيل، ويدعون مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته من خلال إدانة هذا البيان والإعلان الاستقرازيين إدانة واضحة. ونكرر دعوة مجلس الأمن إلى التمسك بواجباته وتنفيذ قراراته إزاء قضية فلسطين والعمل على وجه السرعة على التصدي لخطط الضم الإسرائيلية التي تهدد السلام والأمن الإقليميين والدوليين. وتنتهي حركة عدم الانحياز على جهود جلالة الملك محمد السادس بصفته رئيساً للجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي. وترحب الحركة ببناء القدس، الذي وقعه جلالته الملك محمد السادس ملك المغرب، وقادة البابا فرنسيس في الرباط في 30 آذار/مارس 2019، للتأكيد على الدور الهام للقدس كمدينة للتسامح والاحترام المتبادل بين أتباع الديانات التوحيدية الثلاث، وتشدد على ضرورة الحفاظ على خصوصياتها وسماتها كمدينة للتعايش السلمي.

وفي ضوء التدهور المستمر للحالة الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حالة اللاجئين الفلسطينيين، التي زاد من تفاقمها انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19)، يعرب أعضاء الحركة عن تقديرهم العميق لما تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من عمل لا يقدر بثمن، بما في ذلك المساعدة الطارئة الأساسية التي تقدمها لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين على مواجهة جائحة كوفيد-19. ونحث مرة أخرى على توفير تمويل كاف وقابل للتنبؤ للوكالة لتمكينها من مواصلة عملياتها، تمشياً مع الولاية التي أسندتها إليها الجمعية العامة، ونشجع على دعم الميزانية البرنامجية الأساسية للوكالة، وكذلك لخطة الأمم المتحدة الرامية للتصدي لجائحة كوفيد-19 في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والنداء العاجل من أجل اللاجئين الفلسطينيين لمواجهة كوفيد-19.

وفي الختام، تؤكد حركة عدم الانحياز مرة أخرى تضامنها الثابت مع الشعب الفلسطيني، فضلاً عن تأييدها الجازم لقضيته العادلة. وتجدد التزامها بمواصلة دعم وتعزيز وتنسيق الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وسلمي لقضية فلسطين من جميع جوانبها، بما في ذلك محنة اللاجئين الفلسطينيين، استناداً إلى قرار الجمعية العامة 194 (د - 3). ونعرب عن أملنا الصادق في أن يشهد هذا العام تقدماً ملموساً في السعي البطولي للشعب الفلسطيني إلى تحقيق العدالة ونيل حقوقه غير القابلة للتصرف وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والحرية والاستقلال في دولته الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية. ومن المؤكد أن هذا سيفتح فصلاً جديداً للسلام والاستقرار الإقليميين والعالميين، وهو هدف تؤيده حركتنا بقوة، ويتطلب اتخاذ إجراء دولي عاجل لتفادي الأخطار التي تلوح في الأفق وإنقاذ آفاق السلام العادل والدائم.

## بيان الممثل الدائم للبحرين لدى الأمم المتحدة، جمال فارس الرويعي

[الأصل بالعربية]

بدايةً أود أن أتوجه إلى وفد ألمانيا الصديق بالشكر على عقد هذه الجلسة الهامة لمناقشة قضايا الشرق الأوسط، وأن أعرب عن تقديري لقيادة وفدكم لأعمال مجلس الأمن لشهر يوليو بكل اقتدار.

كما أود أن أتقدم بالشكر للمبعوث الخاص للأمين العام لعملية السلام في الشرق الأوسط السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته القيمة.

وتجدد مملكة البحرين التأكيد على موقفها الثابت والراسخ من القضية الفلسطينية ودعمها لكافة الجهود الهادفة للتوصل إلى حل عادل وشامل ودائم لهذه القضية، يؤدي إلى نيل الشعب الفلسطيني كافة حقوقه المشروعة كغيره من الشعوب وقيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967 م، وعاصمتها القدس الشرقية، وفق مبدأ حل الدولتين واستناداً لمبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

ونود في هذا السياق الإشارة إلى أن الخطط الإسرائيلية بضم أراضي فلسطينية في الضفة الغربية وفرض السيادة الإسرائيلية عليها وعلى المستوطنات غير القانونية المقامة على أرض دولة فلسطين المحتلة منذ عام 1967، وبخاصة ضم الأغوار الفلسطينية والمنطقة المصنفة (ج) من الضفة الغربية، إنما يمثل تهديدًا خطيرًا للسلام والأمن الدوليين ويعد مخالفة صريحة للقرارات الدولية ويقوض فرص تحقيق سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط.

وحيث أن القضية الفلسطينية تعتبر واحدة من أقدم القضايا المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، فإنه يتعين اليوم على المجتمع الدولي البناء على الجهود الأمامية المستمرة منذ عقود، وذلك للتوصل إلى حل سلمي وشامل وعادل ودائم لهذه القضية.

دعمت مملكة البحرين دعوة الأمين العام للأمم المتحدة لوقف عالمي فوري لإطلاق النار لتعزيز العمل الدبلوماسي في مناطق النزاع، والمساعدة في تهيئة الظروف لإيصال المساعدات الطبية والإنسانية إلى الأماكن الأكثر عرضة لجائحة COVID-19، حيث أن المعركة المشتركة باتت مكافحة هذه الجائحة، ومع أن هناك صعوبات كبيرة في تنفيذ وقف إطلاق النار نظراً لأن الصراعات قد تفاقمت لسنوات وساد جو من انعدام الثقة بين الأطراف، إلا أن الحاجة إلى تعزيز الجهود الدبلوماسية باتت أمراً ملحاً لمواجهة هذه التحديات ولإيجاد سبل لتعزيز جهود إرساء الأمن والسلام الدوليين.

رحبت مملكة البحرين بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة الوارد في الوثيقة S/2020/531 بشأن تنفيذ القرار 2231 (2015) المعني بإيران (S/2020/531)، والذي أكد تحمل إيران المسؤولية المباشرة عن الأعمال الإرهابية التي استهدفت معملين تابعين لشركة أرامكو بمحافظة بقيق وهجرة خريص بالمملكة العربية السعودية الشقيقة، واستهداف مطار أبها الدولي العام الماضي، بصواريخ "كروز" وطائرات مسيرة بدون طيار.

كما تدين مملكة البحرين بشدة تجهيز ميليشيات الحوثيين الانقلابية التي تدعمها إيران زورقين مفخخين مسيرين عن بعد لتنفيذ أعمال عدائية وعمليات إرهابية وشيكة بمضيق باب المندب وجنوب البحر

الأحمر مؤخرا، الأمر الذي يعكس إصرارا واضحا من الحوثيين على تهديد سلامة حركة الملاحة البحرية واستهدافا خطيرا لأمن واستقرار المنطقة.

ونظرا للتهديد الخطير الذي تشكله عمليات نقل الأسلحة الإيرانية في المنطقة على نطاق واسع، بات من الضروري على مجلس الأمن تمديد حظر الأسلحة المفروض على إيران. إذ أن الحظر أداة مهمة لمواجهة مد إيران وكلاءها بالأسلحة، كما إنه يعزز الاستقرار الإقليمي ويجعل إيران تتحمل المسؤولية عن أفعالها.

وختاماً، فإن العالم اليوم يواجه تهديداً مشتركاً يجعل إرساء السلام والاستقرار ومجابهة المخاطر التي يتعرضان لها ضرورة ملحة. ولذا، يتوجب علينا بذل الجهود من أجل وقف الممارسات التي تقاوم من معاناة المدنيين حول العالم بغية تحقيق الأمن والسلام الدوليين وضمان مستقبل أكثر ازدهارا لجميع شعوب العالم.

### بيان الممثلة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، رباب فاطمة

أود أن أبدأ بتهنئة الرئاسة الألمانية على قيادتها الناجحة لأعمال مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه في خضم هذا الزمن الصعب غير المسبوق لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19). كذلك نشكر الرئاسة الألمانية على تنظيم هذه المناقشة الهامة. وأغتتم هذه الفرصة لأشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الشاملة صباح اليوم (المرفق 1).

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي قدمته دولة الإمارات العربية المتحدة باسم منظمة التعاون الإسلامي (المرفق 47).

لا تزال الحالة العامة في الأرض الفلسطينية المحتلة تتسم، للأسف، بالتوترات والنزاعات، ما يشكل انتهاكا لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير. وقد ازداد الوضع سوءا بسبب جائحة كوفيد-19. وفي ظل هذا الخطر المزدوج، فإننا نشعر بالقلق إزاء خطة إسرائيل غير القانونية والأحادية الجانب لضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك غور الأردن والأرض التي أقامت عليها مستوطناتها والجدار. إن التهديد بالضم من قبل إسرائيل انتهاك واضح وخطير للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة، كما أنه يتعارض مع القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وستكون لخطة الضم، إذا ما نُفذت، آثار اقتصادية وسياسية وإنسانية وحقوقية ضارة للغاية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وستكون لها عواقب وخيمة على السلام في الشرق الأوسط. وفوق كل شيء، فإنها ستشكل عقبة خطيرة أمام جهود المجتمع الدولي والأمم المتحدة للنهوض بجدول أعمال السلام والأمن الدوليين.

ولذلك، فإننا ننضم إلى المجتمع الدولي في إظهاره تضامنا عالميا لحث إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على وقف تنفيذ خطتها للضم الانفرادية وغير القانونية. وعلاوة على ذلك، يجب مواصلة هذه الجهود ومتابعتها على المدى الطويل. وندعو إسرائيل إلى وضع حد لجميع الانتهاكات والاستفزازات والاعتداءات ضد الفلسطينيين، استجابة لنداء الأمين العام من أجل وقف عالمي لإطلاق النار. كما يجب أن يتوقف بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي وهدم المنازل والممتلكات الفلسطينية والحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة. ويجب الحفاظ على حرمة الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة، ولا سيما المسجد الأقصى، بأي ثمن.

ويظل يساورنا قلق بالغ إزاء استمرار الركود الاقتصادي والاجتماعي الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني وتدهور حالته الإنسانية، والتي ازدادت تفاقمًا بسبب جائحة كوفيد-19. ويجب على المجتمع الدولي كفالة أن تسمح إسرائيل بوصول المساعدات الإنسانية والطبية إلى الفلسطينيين من دون قيود لمواجهة هذه الجائحة.

فقد أدت هذه الجائحة إلى زيادة الضغط على قدرة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) المستندة على الدوام. ولذلك، فإن ثمة حاجة إلى تقديم دعم فوري

لخطة الأمم المتحدة المنقحة للاستجابة لكوفيد-19 في الأرض الفلسطينية المحتلة ونداء الأونروا العاجل للاستجابة لكوفيد-19 وميزانية الوكالة البرنامجية الأساسية. وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم تمويل سخي ويمكن التنبؤ به ومساعدات تقنية لتمكين الأونروا من مواصلة عملها الذي يشكل شريان حياة للفلسطينيين.

فالجهد المتعدد الأطراف هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط وحل الأزمة الفلسطينية. وترى بنغلاديش أن ثمة أهمية استثنائية في هذا الصدد للتنفيذ لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخارطة طريق المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية في الوقت المطلوب. وهذا التهديد بالضم يجعل تعزيز المجتمع الدولي لتصميمه واستئنافه اتخاذ إجراءات للمضي قدماً بالعملية السياسية ضروريين أكثر من أي وقت مضى. ونتوقع من مجلس الأمن أن يضاعف جهوده لوقف خطة إسرائيل غير القانونية والافتراضية لضم الأراضي الفلسطينية، وفاء لالتزاماته بموجب الميثاق، من خلال تنفيذ قراراته ذات الصلة، ولا سيما القرار 2334 (2016).

أما بالنسبة لنا، فإننا سنواصل الوقوف بقوة إلى جانب قضية النضال الفلسطيني من أجل تقرير المصير إلى أن تُقام دولة فلسطين على أساس حل الدولتين وحدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

### بيان البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

تشكر البرازيل مقدمي الإحاطات والرئاسة على عقد هذه المناقشة الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

ونغتتم هذه الفرصة لتأكيد تضامننا مع جميع المتضررين من الجائحة، التي تشكل تحديات غير متوقعة لمنطقة تعاني أصلاً من تشريد جماعي وعدم يقين اقتصادي. وقد استجابت البرازيل للدعوة إلى زيادة المساهمات في الجهود الإنسانية بإعلانها مؤخرًا عن تقديم تبرعات لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ولخطة الاستجابة الإنسانية السورية.

وفيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، تكرر البرازيل الإعراب عن تأييدها لحل الدولتين، الذي يعيش بموجبه الإسرائيليون والفلسطينيون جنباً إلى جنب في سلام وأمن. ونشجع الطرفين على السعي إلى إيجاد بيئة سياسية بناءة تقضي إلى العودة إلى مفاوضات مجدية وعلى بذل جهود دبلوماسية جديدة ومبتكرة بعقل منفتح من أجل التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة.

وبشأن بسورية، نعيد تأكيد أهمية الامتثال الكامل لوقف إطلاق النار في إدلب، مع ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين بطريقة سريعة ومن دون عوائق. وتشدد البرازيل أيضاً على دعمها لعمل المبعوث الخاص غير بيدرسن وتأمل في أن ترى المزيد من التقدم على مسار جنيف، لا سيما من خلال انعقاد اللجنة الدستورية، ربما في شهر آب/أغسطس المقبل.

وبشأن باليمن، نشيد بجهود المبعوث الخاص للتفاوض على إعلان مشترك بين حكومة اليمن وأنصار الله، الأمر الذي قد يمهد الطريق لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد والاستئناف العاجل للعملية السياسية.

أما بالنسبة لليبيا، فإن البرازيل تحث جميع الأطراف على استئناف الحوار تحت رعاية الممثلة الخاصة بالنيابة، ستيفاني ويليامز، بغية بذل جهود مشتركة لمكافحة الجائحة. وحظر الأسلحة أمر لا غنى عنه للتخفيف من حدة النزاع ويظل انتهاكه المنهجي مدعاة لقلق بالغ.

وينبغي لنا، مع تكشف الأزمات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أن نضع في اعتبارنا أن الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي على المدى الطويل يعزز كل منهما الآخر. وفي الوقت نفسه، لا يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الإقليمية إلا من خلال الحل السلمي للنزاعات. وينبغي أن تظل حماية الحرية الدينية أيضاً أولوية عليا لأن الأقليات غالباً ما تتعرض للعنف والاضطهاد أكثر من غيرها.

ورغم ما تشكله الحالة الراهنة من مخاطر وتحديات هائلة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإنها تتيح أيضاً فرصاً فريدة للحوار والتعاون من أجل تحقيق السلام والازدهار. والبرازيل على استعداد للإسهام في الجهود المبذولة في هذا الصدد.

## بيان رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، شيخ نياغ

أولاً، أود أن أهنيء ألمانيا على إدارتها المهنية لرئاسة المجلس هذا الشهر في هذا الإطار الافتراضي الجديد. ونشكر المنسق الخاص ملادينوف ومقدمي الإحاطتين الآخرين، السيد خليل الشقاقي والسيد دانيال ليفي، على عروضهم الهامة والمتسمة بحسن التوقيت.

وبينما لا يزال العالم بأسره يكافح الانتشار المتواصل لوباء فيروس كورونا، فإن الشعب الفلسطيني الرارخ تحت الاحتلال لا يواجه تحدي الفيروس فحسب بل أيضاً أزمة أكبر - خطط الحكومة الإسرائيلية وتدابيرها للشرع في ضم المزيد من أجزاء الضفة الغربية بحكم القانون.

وينبغي ألا يخطئن أحد، فالضم الزاحف للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مستمر منذ أكثر من خمسة عقود، وقد أصبح راسخاً بصورة متزايدة على مر السنين. إن مشروع الاستيطان الإسرائيلي غير القانوني، بشبكته للطرق المنفصلة فضلاً عن الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ونظام التصاريح وهدم المنازل والهياكل وعمليات طرد أسر فلسطينية بأكملها وعنف المستوطنين وغارات قوات الأمن الإسرائيلية، قد أثر على حياة أجيال بأكملها من الفلسطينيين. وظل قطاع غزة مقطوعاً عن بقية الأرض الفلسطينية لمدة 13 عاماً تحت حصار إسرائيلي غير قانوني يؤثر على حياة وسب عيش مليوني فلسطيني في الجيب الساحلي، وهو حصار يجب رفعه.

إن الهدف المتمثل في رؤية إسرائيل وفلسطين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن على طول حدود ما قبل عام 1967، مع اعتبار القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، لم يكن يوماً أكثر عرضة للخطر مما هو الآن. وكما ذكر الأمين العام في جلسة مجلس الأمن المعقودة في 24 حزيران/يونيه (انظر S/2020/596، المرفق 1)، فإننا نعيش "لحظة فاصلة". وحظر حيازة الأراضي بالقوة حظر مطلق في ميثاق الأمم المتحدة، وأي ضم، بغض النظر عن نطاقه، سيشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي. وكما ذكرت اللجنة في 5 أيار/مايو (انظر GA/PAL/1432)، فإن الضم يمثل تهديداً خطيراً للحل القائم على وجود دولتين ويهدد السلام والأمن العالميين.

والضم القانوني، إن نُفذ، لن يؤدي فحسب إلى توجيه ضربة قاتلة إلى تحقيق الحل القائم على وجود دولتين وإمكانية التوصل إلى حل تفاوضي، بل سيعرض أيضاً للخطر جوهر مبادئ القانون الدولي والإطار القانوني الكامل الذي بناه المجتمع الدولي على مدى عقود. ويجب أن يكون احترام اتفاقيات جنيف وقرارات الأمم المتحدة وضمن المساواة عن انتهاكات القانون الدولي، مثل الضم، هو الشغل الشاغل لمجتمع الأمم.

إن خطط الضم الإسرائيلية قد عارضها معظم أعضاء مجلس الأمن بوضوح في جلسة المجلس المعقودة في 24 حزيران/يونيه، وفضلاً عن شركاء لجنتنا من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والمقررين الخاصين للأمم المتحدة والخبراء القانونيين المشهورين والشخصيات البارزة، بمن فيهم مجلس الحكماء والمجتمع المدني والناس من جميع مشارب الحياة. وحذر عاهل الأردن الملك عبد الله الثاني بن الحسين، من بين آخرين، من أن أي تدبير إسرائيلي انفرادي لضم أراضٍ في الضفة الغربية سيهدد الاستقرار الإقليمي. وتضم اللجنة صوتها إلى أصوات جميع الذين أكدوا أن

ضم الأرض الفلسطينية المحتلة لن يعترف بشرعيته المجتمع الدولي وسترتب عنه أيضا عواقب وأضرار لا يمكن إصلاحها لمكانة إسرائيل الدبلوماسية.

وفي حين لم يسمع أي تعبير صريح عن تخلي إسرائيل عن هذه الخطط منذ انقضاء الموعد النهائي للضم في 1 تموز/يوليه، فإننا نأمل أن تتخلى الحكومة الإسرائيلية فورا عن هذه الخطة غير القانونية ونناشدها أن تفعل ذلك.

وإعلان القيادة الفلسطينية أنها لم تعد ملزمة بالاتفاقات والتفاهات مع إسرائيل والولايات المتحدة، بما في ذلك التعاون الأمني، يشير إلى أن الحالة قد تصبح حالة لا تطاق إن نُفذ الضم. وسيكون لوقف جميع الاتصالات الثنائية أثر سلبي كبير على جميع جوانب الحياة الفلسطينية، وسيؤدي إلى نتائج مزرعة للاستقرار.

وندعو المجموعة الرباعية إلى الاضطلاع بمسؤولياتها التي أوكّلها إليها مجلس الأمن للعمل مع الطرفين لإحياء عملية السلام التي تمس الحاجة إليها في سياق إطار دولي ضمن المعايير المعروفة التي تحظى بتأييد دولي، بما في ذلك مبادرة السلام العربية.

وندعو مجددا إلى تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرار 2334 (2016)، ولا سيما الفقرة 5، التي تدعو الدول الأعضاء إلى التمييز في تعاملاتها بين إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفيما يتعلق بالأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية التي تعتبر غير قانونية بموجب القانون الدولي. ونحث الفلسطينيين على مواصلة جهودهم لتحقيق المصالحة فيما بين الفلسطينيين، ونحيط علما بالعلامات المشجعة التي تجسدت في الدعوة الأخيرة إلى الوحدة بين فتح وحماس.

ونرحب بتعهدات الجهات المانحة في المؤتمر المعقود في 23 حزيران/يونيه بالتبرع بـ 130 مليون دولار لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وهذا دعم بالغ الأهمية للشعب الفلسطيني، ولكنه لا يزال قاصرا عن تلبية الاحتياجات الفعلية، مما يُلزمنا بتجديد ندائنا لتقديم الدعم للأونروا. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل بذل كل جهد ممكن لضمان تمويل قوي يمكن التنبؤ به للوكالة في وقت يتسم بعدم الاستقرار والتقلبات والضعف الشديد بالنسبة للاجئين الفلسطينيين والشرق الأوسط.

ويتفاقم الاحتلال المستمر والتهديد بزيادة الضم الآن بسبب انتشار وباء فيروس كورونا، الذي بلغ آلاف الحالات ليس فقط في دولة فلسطين، مما يشكل تحديات خطيرة فيما يتعلق بتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية الأساسية للسكان، بمن فيهم النساء والفتيات، ولكنه يهدد أيضا صحة ورفاه الإسرائيليين. وستكون للصدمة السلبية آثار عميقة على الاقتصاد الفلسطيني والرفاه العام والعمالة والتماسك الاجتماعي والاستقرار المالي والمؤسسي. ونشدد على أن الدعم القوي من المانحين الدوليين والمساعدة التقنية المحددة الأهداف سيكونان حاسمين على طريق الانتعاش.

بيد أن وقف الضم لا يمكن أن يكون هدفا لن يؤدي إلا إلى العودة إلى حالة تتحول بسرعة إلى واقع الاحتلال القائم على وجود دولة واحدة. إن رضانا بالبقاء على حافة الهاوية بينما نحدق فيها لا يمكن أن يكون كافيا. فلنراع أعين الأجيال الضائعة من الفلسطينيين والإسرائيليين ونتخذ إجراءات حاسمة من أجلها وننهي الاحتلال ونحقق الحل القائم على وجود دولتين بوصفه حجر الزاوية في تحقيق السلام والأمن العادلين والدائمين في المنطقة.

## بيان نائبة الممثل الدائم والقائمة بالأعمال بالنيابة لكوبا لدى الأمم المتحدة، آنا سيلفيا رودريغيس أباسكال

[الأصل: بالإنكليزية والإسبانية]

نؤيد البيان الذي قدمته أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز (المرفق 20).

إن آثار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تتطلب منا استجابة قوية ومنسقة وفعالة تقوم على التكامل والتعاون والتضامن. وهذا الوباء تحد يواجهنا جميعا، وتتشأ عنه أزمة لها عدة آثار مدمرة ليس على الصحة فحسب، بل أيضا على الاقتصاد والتجارة ومجتمعاتنا بصفة عامة. وكوفيد-19 لا يحترم الحدود أو الأيديولوجيات. ويجب أن توضع الخلافات السياسية جانبا في هذه اللحظة المثيرة بالنسبة للبشرية بوصف ذلك البديل الوحيد للبحث عن حلول مشتركة. ونكرر الإعراب عن شعورنا بالقلق العميق من تأثير جائحة كوفيد-19 على بلدان الشرق الأوسط، وندعوها إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراء قد يؤدي إلى مزيد من زعزعة الاستقرار والسلام في المنطقة.

وفي حين تعمل الحكومات في جميع أنحاء العالم بلا كلل للتصدي للجائحة، تواصل إسرائيل احتلال الأرض الفلسطينية وتنفيذ سياسات الضم وزيادة ممارساتها وتدابيرها غير القانونية والاستعمارية، بما في ذلك بناء وتوسيع المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة وأعمال الهدم العقابية ومصادرة الموارد من المؤسسات الفلسطينية، وتشريد مئات المدنيين الفلسطينيين ومواصلة الحصار المفروض على قطاع غزة، مما يؤدي إلى تفاقم حالة الطوارئ التي يواجهها نظام الصحة العامة، وكذلك الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في فلسطين، لا سيما في القدس الشرقية وقطاع غزة وإعاقة التصدي لانتشار جائحة كوفيد-19.

وفي هذا الصدد، نأسف للهشاشة التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى نتيجة لسحب الدعم المالي عنها من جانب الولايات المتحدة.

ونرفض خطط الضم في الضفة الغربية المحتلة، التي تشكل بعد سنوات طويلة من التفاوض، تهديدا لمستقبل الدولة الفلسطينية، في انتهاك واضح للقانون الدولي وحقوق الإنسان.

ومما يثير القلق أنه لم تُتخذ أي تدابير خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير لإنهاء العدوان والاحتلال العسكري الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية وفقا للقرار 2334 (2016). والتزم المجلس الصمت في حين تواصل إسرائيل توطيد سياستها في توسيع المستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة في إفلات من العقاب وتهدد الآن بضم الأراضي الفلسطينية في غور الأردن ومناطق أخرى في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

وفي ضوء الأحداث الأخيرة، ندعو مجلس الأمن مرة أخرى إلى تحمّل المسؤولية التي أناطها به ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين. ويجب على المجلس أن يطالب إسرائيل بالإنهاء الفوري والكامل لجميع سياساتها وممارساتها الاستعمارية، والامتناع عن اتخاذ أي إجراء انفرادي يتعارض مع القرارات المتعلقة بالحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين التي اتخذها هذا الجهاز، ولا سيما القرار 2334 (2016).

ويجب وقف الاستخدام المستمر لحق النقض من جانب الولايات المتحدة لضمان إفلات إسرائيل من العقاب على إجراءاتها. وتقوض الأعمال العدوانية الأحادية وغير المبررة من جانب واشنطن في الشرق الأوسط بشدة المصالح المشروعة للدول العربية والإسلامية وتؤدي إلى تصعيد خطير في المنطقة.

ونكرر رفضنا لما يسمى "صفقة القرن" التي وضعتها الإدارة الحالية للولايات المتحدة، والتي تتجاهل حل الدولتين الذي أيدته تاريخياً الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية. ونرفض الإجراء الأحادي الجانب الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وإنشاء تمثيلها الدبلوماسي في تلك المدينة دون اعتبار لوضعها التاريخي. ويشكل ذلك الإجراء بالإضافة إلى قرارها الاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان السوري، انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن. وندعو مرة أخرى إلى انسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من الجولان السوري ومن جميع الأراضي العربية المحتلة.

ونؤكد من جديد تأييدنا غير المشروط للتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، من شأنه أن يمكّن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة وذات سيادة داخل حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، فضلاً عن كفالة حق العودة للاجئين. ونعرب عن تضامننا الثابت مع حكومة فلسطين وشعبها، وتأييدنا لانضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة بصفتها دولة كاملة العضوية.

وفيما يتعلق بإيران، فإننا نؤكد تأييدنا الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة، ونرفض انسحاب الولايات المتحدة من ذلك الاتفاق ومحاولاتها تجاهل سريان القرار 2231 (2015) والمصادقة على خطة العمل وإعادة فرض الجزاءات من جانب أحادي والتهديد العسكري لجمهورية إيران الإسلامية.

ونكرر إدانتنا القوية للجزاءات الأمريكية المفروضة على سوريا وتنفيذ قانون قيصر، والتي تؤثر على إعادة إعمار البلاد بعد تسع سنوات من الحرب وفي خضم جائحة كوفيد-19 في انتهاك صارخ وجسيم لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والحقوق الإنسانية للشعب السوري.

ومن غير المقبول أن تعاني بعض البلدان من فرض تدابير قسرية أحادية تعسفية، في انتهاك للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ونطالب بالإنهاء الفوري ودون شروط سياسية، للتدابير الأحادية غير القانونية المفروضة على الدول ذات السيادة التي تعوق مكافحة الجائحة بالإضافة إلى عواقبها الدائمة على البلدان المعنية.

وفي هذه الظروف المعقدة تنتهج الولايات المتحدة سياسة خارجية تهدف إلى إثارة وتعزيز النزاعات والانقسامات والمغالاة الوطنية والمواقف العنصرية. فهي تهاجم تعددية الأطراف وتقوض دور المنظمات الدولية بصورة جائرة، ولا سيما منظمة الصحة العالمية.

ويهدد سلوك الولايات المتحدة السلم والأمن الدوليين، ويزيد عدوانها المستمر على بعض البلدان من تقاوم الوضع. ونؤيد النداء العاجل الذي وجهه الأمين العام من أجل إنهاء آفة الحرب ومكافحة المرض الذي يعصف بعالمنا: جائحة فيروس كورونا. ويجب وقف جميع أشكال الحرب، بما فيها الحرب غير التقليدية.

ونظرا للتحديات التي أشرت إليها للتو، فلا يزال الدفاع عن الحق في السلام أولوية رئيسية. ومن واجب جميع الدول، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، أن تدافع عن تعددية الأطراف والمقاصد والمبادئ المكرسة في الميثاق، بما في ذلك احترام المساواة في السيادة بين الدول واستقلالها السياسي ووحدتها الإقليمية وسلامتها الإقليمية، والتسوية السلمية للنزاعات، فضلا عن الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية.

## بيان البعثة الدائمة لإكوادور لدى الأمم المتحدة

[الأصل: الإسبانية]

أود في البداية أن أعرب عن تهنئة ألمانيا على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه الجاري. ونشيد بالجهود الإضافية التي تعين على رؤساء المجلس بذلها في الأشهر الماضية، والتي اتسمت بالتحديات التي تواجه البشرية بسبب آثار جائحة مرض فيروس كورونا كوفيد-19.

إنه لشرف لإكوادور أن تخاطب مجلس الأمن لإبداء موقفه إزاء قضية فلسطين التي كانت تاريخياً قضية مثيرة للقلق وذات أهمية حيوية. ونؤكد في هذا الصدد مرة أخرى تضامناً مع فلسطين والتزامنا بالتخفيف من صعوبة الوضع الذي يواجهه الشعب الفلسطيني. ولن يتخفف الوضع إلا عن طريق حل سياسي سلمي نهائي وعادل يتفق عليه الطرفان استناداً إلى وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، ضمن حدود عام 1967 المعترف بها.

وترفض إكوادور جميع أشكال التحريض على العنف التي من شأنها أن تجعل الحل أبعد منا لا للطرفين. ونكرر النداء الذي وجهه القرار 2334 (2016) إلى الطرفين بالحفاظ على الهدوء وضبط النفس والتصرف وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

وأود أن أعرب عن شعور وفد بلدي بالقلق إزاء الحالة الإنسانية، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان وعدم الامتثال للقانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتدعو إكوادور المجتمع الدولي إلى منع تنفيذ أي نوع من السياسات الاستيطانية غير القانونية، ولا سيما هدم ومصادرة الهياكل الأساسية المملوكة للفلسطينيين، بما في ذلك الهياكل الأساسية للمياه والصرف الصحي، في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وكذلك أي جهد لإعاقة تقديم المساعدة الإنسانية،

ونعرب عن قلقنا العميق إزاء تدابير الضم التي تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي وتؤثر بشكل خطير على إمكانية التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين وتهدد آفاق استئناف المفاوضات. ونحن نرفض أي إجراء انفرادي يقوض الآمال في حل الصراع عن طريق المفاوضات ويسبب مزيداً من التدهور في الحالة الإنسانية لآلاف الفلسطينيين. وتدعو جميع الأطراف إلى بذل جهود جماعية لبدء مفاوضات ذات مصداقية وتكثيف الجهود الدبلوماسية الإقليمية والدولية الرامية إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط من دون إبطاء.

وأخيراً، أود أن أكرر دعم إكوادور الكامل لدعوة الأمين العام أنطونيو غوتيريش إلى وقف إطلاق النار وإسكات الأسلحة في جميع أنحاء العالم، وفقاً للبيان المشترك الذي شاركت فيه إكوادور، مع 172 بلداً آخر، بغية العمل معاً لمكافحة COVID-19، الذي هو عدونا المشترك. ومن شأن تلبية ذلك النداء أيضاً أن يكون خطوة أولى نحو تحقيق سلام نهائي ومستدام.

## بيان البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

أود في البداية أن أعرب لكم عن التهنئة بتولي ألمانيا رئاسة مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه الجاري. وأثنى جهودكم في قيادة أعمال المجلس في ظل التحديات الإقليمية والدولية المطروحة على جدول أعمال المجلس.

كما أوجه الشكر والتقدير للإحاطة المقدمة من السيد نيكولاي ملادينوف منسق عملية السلام في الشرق الأوسط (المرفق 1).

بالإضافة إلى الإعراب عن تضامن مصر مع بياني كل من حركة عدم الانحياز (المرفق 20) والمجموعة الإسلامية (المرفق 47) في هذا الصدد.

على الرغم من تبني المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة القضية الفلسطينية منذ صدور قرار الجمعية العامة 181 (د-2) لعام 1947، وما نص عليه من إقامة دولة فلسطينية، إلا أن الشعب الفلسطيني ما زال حتى يومنا هذا يرزح تحت الاحتلال الإسرائيلي دون أن ينال حقه في تقرير المصير. لقد مرت القضية الفلسطينية على مدى عقود بعدة مراحل كان آخرها إقرار الدول العربية والقيادة الفلسطينية السلام باعتباره خياراً استراتيجياً، أملاً في تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط التي طالما عانت من النزاعات.

وفي هذا الإطار، قامت منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ببدء مسار المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي. حيث نجحت المفاوضات في بث الأمل لدى الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي وكافة شعوب المنطقة في إمكان التوصل إلى سلام حقيقي في المنطقة ينهي إحدى أقدم الأزمات التي تشهدها المنطقة ومثلت على الدوام القضية المركزية للأمة العربية. إلا أنه بعد مرور كل تلك الأعوام شهدت القضية الفلسطينية المزيد من التراجع وتدهور الأوضاع في الأراضي المحتلة. فقد تزايدت وتسارعت وتيرة الممارسات الإسرائيلية على الأرض، التي تهدف إلى فرض الأمر الواقع وتقويض حل الدولتين بصورة تجعل من إقامة الدولة الفلسطينية أمراً مستحيلاً.

لقد تواصلت الممارسات الإسرائيلية في مجال النشاط الاستيطاني. حيث استمرت سلطات الاحتلال في مصادرة المزيد من الأراضي، وطرد المواطنين الفلسطينيين وهدم منازلهم، والإعلان عن خطط لبناء المزيد من الوحدات الاستيطانية. بالإضافة إلى انتهاكات المستوطنين الإسرائيليين تجاه الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية. كما لم تسلم الأماكن المقدسة خاصة في القدس الشريف والمسجد الأقصى من تلك الممارسات على الرغم مما تمثله تلك المدينة المقدسة من أهمية خاصة لأتباع الأديان السماوية الثلاثة.

كذلك لم تكتف إسرائيل بتلك الممارسات، وإنما أعلنت عن توجيهها لضم المزيد من الأراضي الفلسطينية، حيث نص اتفاق تشكيل الحكومة الإسرائيلية الحالية على بدء ضم أجزاء من أراضي الضفة الغربية، بما يخالف القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة وكافة مرجعيات عملية السلام، بل ويقضي على حل الدولتين ويقوض فرص استئناف المفاوضات.

إن أي إجراءات أحادية تتخذها إسرائيل عبر ضم الأراضي الفلسطينية سوف تمثل فرضاً للأمر الواقع ولحقائق جديدة لا يمكن تجاوزها أو تجاهلها. وسوف تؤدي إلى المزيد من تدهور الأوضاع في الأراضي المحتلة، فضلاً عن تداعياتها السلبية على أمن واستقرار المنطقة بأسرها. بالإضافة إلى منح الأصوات المتشددة والمتطرفة الفرصة لكي تنتشر أفكارها المعادية للسلام والتعايش بين الشعوب.

لقد أكدت مصر دوماً على موقفها الثابت تجاه الشعب الفلسطيني وحقه المشروع في إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وفي ظل التطورات الحالية، فإن مصر لا ترى سبيلاً لكي ينال الشعب الفلسطيني حقوقه، إلا عبر وقف الإجراءات الأحادية خاصة خطط ضم الأراضي الفلسطينية، ووقف الممارسات الإسرائيلية في الضفة الغربية، ورفع الحصار عن قطاع غزة، بما يساهم في تهيئة المناخ الملائم لاستئناف المفاوضات على أساس حل الدولتين والمبادرة العربية للسلام والشرعية الدولية ومقرراتها.

ولا تعد باقي أزمات منطقة الشرق الأوسط بأفضل حالاً. حيث تعاني منطقتنا بشكل متزايد من تبعات مشروع إرهابي مغرض يتخذ من الدين ستاراً للوصول إلى السلطة واحتكارها وهدم مبادئ الدولة الوطنية والمواطنة أيما كان الثمن الذي تدفعه الشعوب. ولعل من المؤسف أن تستمر الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها في غرض الطرف عن الممارسات الفجة والهدامة التي تقوم بها حكومات عدد محدود من دول المنطقة لدعم ونشر هذا المخطط المغرض ونشر المزيد من الإرهاب والفوضى والانقسامات الطائفية في انتهاك لأهم مبادئ القانون الدولي.

وتؤكد مصر أن هذه المخططات الخبيثة مألها إلى الفشل، وأنه لن يسود في النهاية إلا ما يحق مصالح شعوب المنطقة ويلبي تطلعاتها نحو الأمن والتنمية في دول ديمقراطية ذات سيادة تحترم مبادئ المواطنة بعيداً عن الاتجار الرخيص بالأديان كستار لتحقيق أطماع سياسية أو أوهام توسعية.

وتؤيد مصر نداءات التوصل لوقف شامل لإطلاق النار بما يمكن شعوب المنطقة من مواجهة تطورات الجائحة الحالية ويمهد لبدء عمليات سياسية شاملة تستند للمرجعيات التي تضمنتها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة لتسوية نزاعات المنطقة التي طال أمدها، على أن تضمن الأمم المتحدة أن تكون جهود التسوية السلمية للأزمات في سورية واليمن بقيادة شعوب تلك الدول دون تدخلات أو إملاءات من أطراف خارجية، ومع الحفاظ التام على سيادة واستقلال هذه الدول الشقيقة ووحدة وسلامة شعوبها وأراضيها.

وفي هذا السياق، تعرب مصر عن قلقها البالغ إزاء الاستنتاجات الخطيرة التي تضمنها تقرير الأمين العام الصادر في حزيران/يونيه الماضي بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015) (S/2020/531)، حول التحقق من منشأ الأسلحة المهربة التي تم ضبطها في طريقها إلى اليمن، ومنشأ الصواريخ والطائرات المسيّرة التي تم استخدامها في الهجمات التي استهدفت منشآت حيوية بالمملكة العربية السعودية العام الماضي والتي أدانتها مصر بأشد العبارات.

لقد جددت مصر في بيان السيد وزير الخارجية سامح شكرى في جلسة مجلس الأمن حول ليبيا، التي عقدت يوم 8 تموز/يوليه 2020، دعوة السيد رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي لكافة الأطراف الليبية للوقف الفوري وغير المشروط لإطلاق النار (انظر S/2020/686، المرفق 18). كما تؤكد مصر على دعمها للتسوية السياسية للأزمة الليبية على نحو ما تضمنه إعلان القاهرة الصادر في 6 حزيران/يونيه 2020 المتسق تماماً مع استنتاجات مؤتمر برلين وقرارات مجلس الأمن الخاصة بليبيا، والتي تستهدف

تحقيق الاستقرار في ليبيا عبر إعادة تشكيل المجلس الرئاسي الليبي، وتكوين حكومة مستقلة ليبية يتم التوافق عليها بين كافة الأطراف الليبية المعنية، وتحظى بثقة مجلس النواب الليبي، وحل الميليشيات المسلحة، ومواجهة الإرهاب، وضمان التقاسم العادل للثروات الليبية.

ومن هذا المنطلق، تجدد مصر إدانتها للتدخلات الخارجية الهدامة في ليبيا من جانب طرف إقليمي محدد، والذي يعمل على استقدام العناصر الإرهابية من سورية إلى ليبيا، ويدعم الميليشيات المسلحة والجماعات المتشددة في البلد، الأمر الذي يزيد من اتساع الهوة بين التطلعات المشروعة للشعب الليبي للعيش بسلام وأمان وكرامة في ظل دولة موحدة مستقلة، وبين واقع مشروع الفوضى والتطرف الذي يسعى ذلك الطرف الإقليمي لنشره في البلد.

لقد آن الأوان، بل لقد تأخر المجتمع الدولي كثيراً، لكي يتم الاحتكام إلى صوت العقل والحكمة، وتحقيق آمال وتطلعات شعوب المنطقة في العيش بأمن وسلام، والحفاظ على مقدرات المنطقة وشعوبها بدلاً من إهدارها في نزاعات تستنزفها. إن مصر سوف تظل تعمل إلى أن يعم الأمن والسلام منطقة الشرق الأوسط من أجل غدٍ أفضل لشعوب المنطقة.

## بيان رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، أولوف سكوغ

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي.

لا يزال الاتحاد الأوروبي متحداً في التزامه بتحقيق حل الدولتين الذي يلبي الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية والتطلعات الفلسطينية إلى إقامة الدولة وإلى السيادة، والذي ينهي الاحتلال الذي بدأ عام 1967 ويحل جميع قضايا الوضع النهائي من أجل إنهاء النزاع.

ويشير الاتحاد الأوروبي إلى أنه يجب التوصل إلى حل دائم للنزاع على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ مدريد - بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، وخارطة الطريق والاتفاقات التي سبق أن توصل إليها الطرفان - ومبادرة السلام العربية، تعيش بموجبه دولة إسرائيل جنباً إلى جنب مع دولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والمتصلة الأراضي وذات السيادة والقابلة للحياة في سلام وأمن واعتراف متبادل. ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد التزامه الأساسي بأمن إسرائيل، بما في ذلك ما يتعلق بالتهديدات الحالية والناشئة في المنطقة.

وهو يعارض بشدة جميع الإجراءات التي تقوض جدوى حل الدولتين ويحث كلا الجانبين على أن يبدأ، عبر السياسات والإجراءات، التزاماً حقيقياً بحل الدولتين من أجل إعادة بناء الثقة وإيجاد طريق للعودة إلى مفاوضات مجدية.

وتحقيقاً لتلك الغاية، سيواصل الاتحاد الأوروبي رصد التطورات في الميدان عن كثب وآثارها الأوسع نطاقاً، وسيُنظر في اتخاذ المزيد من الإجراءات بغية حماية جدوى حل الدولتين، الذي يتآكل باستمرار جراء الحقائق الجديدة على أرض الواقع.

وكما كتب الممثل السامي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي، جوسيب بوريل فونتيليس، في رسالته إلى الأعضاء الحاليين بمجلس الأمن في 23 حزيران/يونيه:

”أجريت في الأيام الأخيرة محادثات مفتوحة وودية وبنّاءة مع عدد من كبار المحاورين الإسرائيليين، بمن فيهم رئيس الوزراء المناوب بيني غانتس ووزير الخارجية غابي أشكنازي. وبالإضافة إلى ذلك، فإنني على اتصال وثيق مع القيادة الفلسطينية ومع الممثلين العرب الرئيسيين الآخرين، وأجريت أيضاً بالتعاون مع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي مناقشة مفيدة بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط مع وزير خارجية الولايات المتحدة مايك بومبيو.

”وشددتُ في تلك المناقشات على معارضة الاتحاد الأوروبي لأي خطوات انفرادية من أي من الطرفين، وخاصة احتمال ضم إسرائيل لأي جزء من الضفة الغربية. وإنني على اقتناع راسخ بأن هذه الخطوات ستقوّض الجهود المتواصلة التي يبذلها مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره لتحقيق رؤية لمنطقة تعيش فيها دولتان - إسرائيل وفلسطين - جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها.

”وفي آذار/مارس من هذا العام، أدلى الاتحاد الأوروبي ببيان بهذا المعنى في مجلس حقوق الإنسان في جنيف، مشيراً بوضوح إلى أن أي ضم سيشكل يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون

الدولي'. والواقع أن أحد الأحكام القانونية الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، هو حظر حيازة الأراضي بالقوة.

”ومن المهم أيضاً القول بأن الضم الانفرادي سيلحق ضرراً حقيقياً بأفاق التوصل إلى حل عملي يقوم على وجود دولتين.“ (انظر S/2020/596، المرفق 23)

وإذ يشير الاتحاد الأوروبي إلى أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة أمام السلام وتهدد بجعل حل الدولتين أمراً مستحيلاً، فإنه يكرر الإعراب عن معارضته الشديدة لسياسة إسرائيل الاستيطانية والإجراءات المتخذة في هذا السياق، مثل بناء الجدار الفاصل خارج حدود عام 1967؛ وأعمال الهدم والمصادرة، بما في ذلك المشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي؛ وعمليات إخلاء السكان؛ والنقل القسري، بما في ذلك نقل البدو؛ والبؤر الاستيطانية غير القانونية والقيود المفروضة على التنقل والوصول. ويدعو الاتحاد الأوروبي إسرائيل إلى وقف التوسع الاستيطاني المستمر، بما في ذلك في القدس الشرقية، ولا سيما في المناطق الحساسة مثل هار حوما وجفعات هاماتوس والمنطقة E-1، التي تهدد بشدة حل الدولتين.

ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف إلى اتخاذ خطوات عاجلة لإحداث تغيير أساسي في الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية في قطاع غزة، بما في ذلك إنهاء الإغلاق وفتح نقاط العبور بالكامل، مع معالجة شواغل إسرائيل الأمنية المشروعة. إن إطلاق الجماعات المسلحة للصواريخ في الآونة الأخيرة أمر غير مقبول ويؤكد مرة أخرى خطر التصعيد. ويجب على جميع الجهات المعنية الالتزام باللاعنف وبالسلام.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد استعداده للعمل على استئناف مفاوضات مجدية لحل جميع مسائل الوضع النهائي ولتحقيق سلام عادل ودائم. ويحث كلا الجانبين على أن يبدأ، من خلال السياسات والإجراءات، التزاماً حقيقياً بحل الدولتين بوصفه السبيل الواقعي الوحيد لإنهاء النزاع.

أود الآن أن أنتقل إلى الحالة في سورية. ففي إدلب، أدى الهجوم الذي شنّه النظام السوري والداعمون له، بما في ذلك روسيا، إلى معاناة إنسانية لا توصف وقد فجّر أسوأ أزمة إنسانية منذ بداية النزاع السوري.

ويكرر الاتحاد الأوروبي بأقوى العبارات الممكنة دعوته جميع الأطراف إلى الإبقاء على وقف دائم لإطلاق النار وضمان حماية المدنيين على الأرض ومن الجو وتمكين المجتمع الدولي من إيصال المساعدة الإنسانية من دون عوائق.

وإذ يقر الاتحاد الأوروبي بوجود جماعات إرهابية حددتها الأمم المتحدة في المنطقة، فلا يمكن تحت أي ظرف من الظروف تبرير الهجمات العشوائية وتدمير البنى التحتية المدنية - بما في ذلك المرافق الصحية والمدارس والتجمعات السكنية للنازحين - من جانب النظام السوري وحلفائه، وهي يجب أن تتوقف. ونكرر موقف الاتحاد الأوروبي المتمثل في أنه ينبغي محاسبة جميع مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

لقد أدان الاتحاد الأوروبي العمل العسكري التركي الانفرادي في شمال شرقي سورية، والذي يسبب معاناة إنسانية غير مقبولة ويقوض الحرب ضد داعش ويهدد الأمن الأوروبي بشكل خطير. إن تركيا شريك

رئيسي للاتحاد الأوروبي وفاعل مهم للغاية في الأزمة السورية والمنطقة. وينبغي معالجة الشواغل الأمنية لتركيا في شمال شرقي سورية من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية، لا بالعمل العسكري، وبما يتوافق تماماً مع القانون الدولي الإنساني.

واستجابة للنتائج التي توصل إليها تقرير 8 نيسان/أبريل لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، اتخذ المجلس التنفيذي للمنظمة مؤخراً قراراً بالغ الأهمية بشأن معالجة مسألة حياة النظام السوري للأسلحة الكيميائية واستخدامها. وقد صيغ هذا القرار بعناية وفقاً لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وهو يضع معايير واضحة ويمكن التحقق منها للإجراءات التي يتعين على النظام السوري اتخاذها من أجل العودة إلى الامتثال الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويؤيد الاتحاد الأوروبي القرار بقوة ويحث النظام السوري على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتصحيح الوضع في الإطار الزمني المحدد. وعلى النحو المبين في القرار، سيكون من واجب مؤتمر الدول الأطراف الآن أن يقرر أي متابعة لمسار العمل، وفقاً للمادة الثانية عشرة من الاتفاقية. وتدعو جميع الدول الأطراف إلى الوفاء بمسؤوليتها وتعزيز مصداقية الاتفاقية.

ويحث الاتحاد الأوروبي النظام السوري على العودة إلى طاولة المفاوضات ويكرر أن أي حل مستدام للنزاع يتطلب انتقالاً سياسياً حقيقياً متشعباً مع القرار 2254 (2015) وبيان جنيف لعام 2012 (S/2012/522، المرفق)، الذي تفاوضت عليه الأطراف السورية في إطار عملية جنيف التي تقودها الأمم المتحدة، ويظل ملتزماً بوحدة الدولة السورية وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

إن الاتحاد الأوروبي يعالج الحالة الإنسانية على سبيل الأولوية. ويجري إيصال المساعدات الإنسانية لتلبية الاحتياجات الطارئة من مأوى ودعم طبي وغذائي لنحو مليون شخص أُخرجوا من ديارهم ولجميع السوريين الآخرين المحتاجين في منطقة إدلب. ويجب أن نواصل ضمان الوصول الآمن والمستمر والفوري إلى السكان المحتاجين، في امتثال تام للقانون الدولي الإنساني. وكما ذكر الممثل السامي جوسيب بوريل ومفوض إدارة الأزمات، يانيس لينارتشيتش، في 12 تموز/يوليه:

”في يوم السبت 11 تموز/يوليه، اعتمد مجلس الأمن قراراً تمس الحاجة إليه بشأن تقديم المساعدة عبر الحدود، وهو قرار بالغ الأهمية لمساعدة الأشخاص الذين يعانون من النزاع في سورية.

”بيد أن من دواعي القلق العميق أن القرار الذي اتُخذ بعد استخدام روسيا والصين مرارا لحق النقض لا يأذن إلا بمعبر واحد من المعبرين اللذين كانا متاحين سابقاً للأمم المتحدة. إن النهج غير البناء الذي يتبعه بعض أعضاء مجلس الأمن أمر مؤسف لا سيما في وقت لم تكن الاحتياجات قط أكبر مما هي عليه وفي سياق جائحة فيروس كورونا.

”ولم يبق الآن سوى معبر باب الهوى للأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية الأساسية. والإذن بمعبر واحد فقط سيعيق إيصال إمدادات الطوارئ المنقذة للحياة إلى مئات الآلاف من المحتاجين في شمال غرب سورية“.

إن الاتحاد الأوروبي سيكون مستعداً للمساعدة في إعادة إعمار سورية عندما تجري بشكل راسخ عملية انتقال سياسي شامل وحقيقي وجامع في إطار القرار 2254 (2015) وعملية جنيف.

## بيان الممثل الدائم لإيران لدى الأمم المتحدة، مجيد تخت روانجي

اليوم، أصبحت معاناة الشعب الفلسطيني المستمرة منذ عقود متعددة الجوانب نتيجة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، فضلا عن تكثيف النظام الإسرائيلي للتدابير القمعية. وما يجعل هذه الحالة الإنسانية المرعبة في فلسطين أكثر مرارة ولا تطاق هو تصميم النظام المستمر بوقاحة على المضي قدماً في سياساته التوسعية غير القانونية.

وفي ظل الظروف الحالية التي لم يسبق لها مثيل، حيث أصبحت الحالة في فلسطين والمنطقة ككل أكثر تشابكا وتعقيدا، تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية جسيمة عن بذل كل ما في وسعه لمعالجة الأزمة ومنع المزيد من التدهور في السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

ويجب أن يبدأ ذلك بمجلس الأمن الذي يتحمل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. فالحالة في فلسطين هي، أولا وقبل كل شيء، نتيجة لتقاعس المجلس الذي دام عقودا في وجه السياسات التوسعية والممارسات غير القانونية للنظام الإسرائيلي. وبغية الحيلولة دون استمرار تلاشي الثقة في المجلس وفي الأمم المتحدة بصفة عامة، يجب أن يتصرف المجلس وفقا لمسؤوليته بموجب الميثاق.

وبالتوازي مع النظر في هذه الحالة في مجلس الأمن، يجب على المجتمع الدولي أيضا أن يمارس ضغطا جماعيا منسقا على الولايات المتحدة لحملها على وضع حد لسياساتها غير المسؤولة المتمثلة في دعمها اللامتناهي للأعمال غير المشروعة التي يقوم بها النظام الإسرائيلي، فضلا عن حمايتها الكاملة والممنهجة لإسرائيل من تدابير المجلس، مما يشجع ذلك النظام على مواصلة ارتكاب الجرائم دون أي عقاب. وللأسف، استمر دعم الولايات المتحدة دون انقطاع على مدى العقود السبعة الماضية في انتهاك صارخ للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وفي ازدياد لجميع معايير السلوك الدولي وبالمخالفة لجميع مبادئ الإنسانية والأخلاق.

وبينما يشكل احتلال فلسطين السبب الرئيسي لأزمة الشرق الأوسط، فإن النظام الإسرائيلي قد فتح، بكشفه عن خطته لضم أجزاء كبيرة من الأرض الفلسطينية المحتلة، فصلا جديدا في سياسته التوسعية، التي ستؤدي، إذا لم يتم كبحها، إلى زيادة تفاقم الحالة المتوترة أصلا في الشرق الأوسط.

إن احتلال الأراضي واكتسابها بالقوة أمر محظور وغير مقبول بوصف ذلك قاعدة أمر من قواعد القانون الدولي. ومن ثم، فإن ضم حتى أصغر جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة سيكون انتهاكا جسيما للمبادئ الأساسية للقانون الدولي والميثاق. ويجب على جميع الدول، وفاء منها بالتزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي، أن ترفض الاعتراف بهذا الضم.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب إجبار النظام الإسرائيلي أيضا على وضع حد لاستمراره في بناء المستوطنات وتوسيعها، وكذلك للحصار اللاإنساني المستمر على قطاع غزة. وازدادت المسألة الأخيرة إلحاحاً نظراً لتقشي جائحة كوفيد-19 والحاجة الماسة للفلسطينيين إلى الغذاء والدواء والمعدات الطبية لعلاج المرضى ومنع زيادة انتشار فيروس كورونا.

وفي ضوء التقارير الحالية عن حالة الفلسطينيين المزرية في السجون الإسرائيلية، يجب أيضا إجبار النظام على إطلاق سراح السجناء الفلسطينيين - وهي حاجة ملحة الآن بسبب جائحة كوفيد-19.

وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون إنهاء احتلال النظام الإسرائيلي للأراضي العربية الأخرى محور جميع التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن. وبناء على ذلك، يجب إجبار النظام على إنهاء احتلاله لجميع الأراضي الفلسطينية، وكذلك الجولان السوري المحتل والأجزاء المحتلة من لبنان. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على ذلك النظام أن يضع حدا لجميع أنشطته المزعزعة للاستقرار في المنطقة، بما في ذلك الانتهاك المنهجي لسيادة سورية ولبنان.

وإذ أُؤكد مرة أخرى ضرورة إنهاء عقود من الاحتلال والعدوان والجريمة والموت والدمار في فلسطين، أود أن أكرر التأكيد على أن جمهورية إيران الإسلامية تواصل دعمها للقضية العادلة للشعب الفلسطيني والإعمال الكامل لجميع حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه الأصلي في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة في كل فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف.

### بيان البعثة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

أشكركم، سيدي، على عقد مناقشة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام، وأشكر أيضاً مقدمي الإحاطات اليوم.

تؤيد أيرلندا تماماً البيان المقدم باسم الاتحاد الأوروبي (المرفق 28).

أود في البداية أن أعرب عن دعم أيرلندا للجهود الرامية إلى احتواء انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. فالزيادة السريعة في الحالات خلال الأسابيع الأخيرة تبعث على القلق العميق، ونحث على التعاون الكامل في الجهود الرامية إلى مكافحة الفيروس وضمان حصول جميع المحتاجين على الرعاية الصحية.

وتثير الزيادة الحادة في الحالات في مخيمات اللاجئين المكتظة القلق بصفة خاصة، ونشيد بالعمل الاستثنائي الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في توفير خدمات الرعاية الصحية الحيوية للاجئين الفلسطينيين. وخلال مؤتمر إعلان التبرعات المعقود في 23 حزيران/يونيو، أعلن وزير الخارجية والدفاع الأيرلندي سايمون كوفني عن تقديم تمويل إضافي بقيمة مليون يورو من أيرلندا للأونروا، بالإضافة إلى المبالغ التي خصصتها للوكالة لعام 2020 وقدرها 6 ملايين يورو. ولا تزال الأونروا تواجه وضعاً مالياً بالغ الصعوبة، ونشجع جميع المانحين على النظر في تقديم دعم إضافي للوكالة.

لا بد لي من أن أعرب مرة أخرى عن قلق أيرلندا العميق إزاء التهديد بضم أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة. ونؤيد تقييم الأمين العام غوتيريش الذي أبلغ المجلس في 24 حزيران/يونيو (انظر [S/2020/596](#)، المرفق الأول) بأن الضم، إذا ما نُفذ، سيشكل انتهاكاً خطيراً جداً للقانون الدولي وسيخلق ضرراً بالغاً بإمكانية التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين وسيضعف احتمالات استئناف المفاوضات. ويجب علينا أيضاً أن نعترف بأن الضم من شأنه أن يضاعف الانتهاكات القائمة لحقوق الإنسان في المناطق المتضررة من الضفة الغربية، التي تأثرت بالفعل سلباً بالمستوطنات غير القانونية. إن من شأن ضم أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة أيضاً أن يهدد الاستقرار الإقليمي، وسيكون له عواقب حتمية وسلبية على علاقات إسرائيل مع المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. ونحث إسرائيل، بوصفها شريكاً هاماً، على الامتناع عن اتخاذ هذه الخطوة الضارة.

وتظل أيرلندا ملتزمة بحل تفاوضي يقوم على وجود دولتين ينهي الاحتلال الذي بدأ في عام 1967، والقدس عاصمة لكلتا الدولتين، على أساس القانون الدولي، والمعايير المتفق عليها دولياً، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويتمشى ذلك مع موقف الاتحاد الأوروبي الثابت وقرار الجمعية العامة [73/89](#) المؤرخ 6 كانون الأول/ديسمبر 2018، الذي قدمته أيرلندا (انظر [A/73/PV.47](#))، بشأن تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. ونحن على استعداد لدعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف.

أنتقل الآن إلى الحالة في سورية. لا يزال الصراع في سورية يسبب معاناة لا يمكن تصورها، ولا سيما في الشمال الغربي والشمال الشرقي. وعلى الرغم من أن وقف إطلاق النار في إدلب لا يزال قائماً، إلا أن احتمال التصعيد لا يزال حقيقياً للغاية. كما أن عدم الاستقرار الاقتصادي وانتشار كوفيد-19، والقيود

الجديدة على إيصال المساعدات عبر الحدود، تزيد من تهديد السوريين الضعفاء. ونرحب بتجديد ولاية إيصال المعونة الإنسانية عبر الحدود مؤخرًا، ولكننا نأسف أسفا عميقا لأنه لا يزال هناك معبر واحد لخدمة الملايين من الناس في الشمال الغربي الذين يعتمدون على المعونة، وكثير منهم من الأطفال.

وتدين أيرلندا بشدة جميع انتهاكات القانون الدولي في سورية وترحب بكل الجهود المبذولة لتحقيق المساواة والعدالة. ونشكر لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية على عملها الهام، بما في ذلك تقريرها المؤرخ 2 تموز/يوليه (A/HRC/44/61). ونكرر دعمنا للآلية الدولية المحايدة والمستقلة، وندعو مرة أخرى إلى إحالة الوضع في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وتتضم أيرلندا إلى الدعوة إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلاد في سورية، وتؤيد المبعوث الخاص إلى سورية في جهوده الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي حقيقي وشامل، على أساس القرار 2254 (2015).

### بيان الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، إيشيكان كيميhiro

لا يزال مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) يشكل تهديدا خطيرا للأمن البشري في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في الشرق الأوسط. وتؤيد اليابان تأييدا كاملا الجهود الجارية التي تبذلها جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة للتصدي لهذه الجائحة. ويوصفها من المشاركين في المبادرة بالبيان الذي وقّعت عليه أكثر من 170 دولة عضوا ومراقبا دعما لنداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في خضم جائحة كوفيد-19، يحذو اليابان وطيد الأمل أن تحترم جميع الأطراف المعنية القرار 2532 (2020) الذي اعتمد مؤخرا احتراما كاملا.

وبفضل الجهود التي بذلتها كل من السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، ظل عدد الإصابات الناجمة عن عدوى كوفيد-19، فضلا عن عدد الوفيات في فلسطين، منخفضا نسبيا خلال المرحلة الأولية. غير أن الأعداد تتزايد، ونحن بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لاحتواء الفيروس في إطار الجهود المتضافرة دوليا. ومنذ بداية هذه الأزمة، أسهمت اليابان بحوالي 10.8 ملايين دولار للمنظمات الدولية، بما في ذلك اليونيسيف والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، لدعم جهود فلسطين لمكافحة هذه الجائحة.

وتقدر اليابان تقديرا عاليا دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لمنع انتشار كوفيد-19 في مخيمات اللاجئين المكتظة بالسكان. وقد أثبتت الوكالة مرة أخرى قدرتها على تقديم خدمات جيدة. وتثني اليابان على جميع العاملين في خط المواجهة في الأونروا لتفانيهم في العمليات اليومية في ظل هذه الظروف الصعبة. إن الوكالة تضطلع بدور حيوي ليس في تلبية الاحتياجات الإنسانية فحسب، ولكن أيضا في تحقيق الاستقرار الإقليمي. وساهمت اليابان حتى الآن في عام 2020 بأكثر من 25 مليون دولار للأونروا، بما في ذلك حوالي 1.5 مليون دولار استجابة للنداء العاجل لمواجهة كوفيد-19. ونتوقع من الأونروا أن تنوع مانحها لتحقيق قاعدة مالية أكثر استقرارا. وتحقيقا لهذه الغاية، نظمت اليابان في منتصف شهر حزيران/يونيه اجتماعا على مستوى العمل لمؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين، وشجعنا شركاءنا الآسيويين على مواصلة دعم الأونروا.

وتظل اليابان ملتزمة بدعم حل الدولتين. وينبغي تسوية النزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين عن طريق المفاوضات على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المعروفة. ويساورنا قلق بالغ إزاء استمرار إسرائيل في أنشطة الاستيطان، بما في ذلك هدم المباني المملوكة للفلسطينيين، مما يقوض الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي.

وإذا ما فرضت إسرائيل تطبيق السيادة على الضفة الغربية من جانب واحد، بصرف النظر عن النطاق الإقليمي لهذه التدابير، فإن ذلك سيقوض بشدة الثقة المتبادلة بين الطرفين من أجل التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين، وقد يؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة. وقد نقلنا هذه الرسالة الحازمة إلى الجانب الإسرائيلي، بما في ذلك خلال المحادثة الهاتفية التي أجراها وزير الخارجية في 14 تموز/يوليه. ونؤكد من جديد توقعنا القوي بأن تتصرف إسرائيل بطريقة معقولة.

ويجب أن يشكل استئناف الحوار بين الطرفين أولوية. واليابان مستعدة للاضطلاع بدور إيجابي من خلال مشاركتها في الأطر الدولية ذات الصلة، بما في ذلك المجموعة الرباعية. وفي مواجهة أزمة الأمن

البشري غير المسبوقة الناجمة عن كوفيد-19، يجب أن يكون التعاون الدولي الذي يضع الناس في مركز الصدارة هو السبيل إلى الأمام من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

### بيان البعثة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة

أود في البداية أن أهنئكم، السيد الرئيس، وألمانيا، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. إن ألمانيا قوة فاعلة من أجل السلام والاستقرار وتعددية الأطراف على الصعيد العالمي، وننتظر إلى مواصلة العمل معكم، سيدي، في التصدي للتحديات الإقليمية. كما نود أن نعرب عن امتناننا للمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته.

إن التهديد الذي يلوح في الأفق بضم إسرائيل لأجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة يعرض جهودنا الجماعية والمشاركة لتحقيق سلام عادل ودائم للفلسطينيين على أساس حل الدولتين للخطر. إن منع ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة وتهيئة الأفق لاستئناف العمل من خلال المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين نحو تحقيق دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن أولوية ملحة.

وفي 7 تموز/يوليه 2020، أصدر وزراء خارجية الأردن ومصر وفرنسا وألمانيا إعلانا مشتركا بشأن الحالة الراهنة لعملية السلام في الشرق الأوسط. وشددوا على أن أي ضم للأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1967 سيشكل انتهاكا للقانون الدولي وسيعرّض للخطر أسس عملية السلام. واتفقوا أيضا على أن هذه الخطوة ستكون لها عواقب وخيمة على أمن المنطقة واستقرارها، وستشكل عقبة رئيسية أمام الجهود الرامية إلى تحقيق سلام شامل وعادل. كما أكد الوزراء أن مثل هذه الخطوة يمكن أن تكون لها عواقب على العلاقات مع إسرائيل.

وعلاوة على ذلك، عقد وزراء الأردن والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر والمغرب وفلسطين، وهم أعضاء الوفد الوزاري العربي المنبثق عن مبادرة السلام العربية، إلى جانب وزراء تونس، العضو العربي في مجلس الأمن؛ وعمان، الرئيس الحالي لمجلس جامعة الدول العربية، والكويت، العضو العربي السابق في مجلس الأمن، إلى جانب الأمين العام لجامعة الدول العربية، اجتماعا إلكترونيا في 7 تموز/يوليه، أكدوا فيه تضامنهم الكامل مع الفلسطينيين، الذين يسعون جاهدين إلى إعمال حقوقهم المشروعة، بما في ذلك الحق في الحرية وإقامة دولة تتوفر لها مقومات البقاء وعاصمتها القدس الشرقية على خطوط 4 حزيران/يونيه 1967، وعلى أساس حل الدولتين، وفقا للقانون الدولي ومبادرة السلام العربية. ودعا الوزراء المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف واضح ومؤثر، والعمل على ردع تنفيذ الضم، من أجل التمسك بالقانون الدولي وحماية السلام، ودعوا في الوقت نفسه إلى إحياء مناقشات جادة وفعالة بشأن حل النزاع على أساس حل الدولتين وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

ومن المهم أن يواصل المجتمع الدولي دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وكفالة استمرارها في أداء ولايتها ريثما يتم التوصل إلى حل دائم وعادل لقضية اللاجئين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار الجمعية العامة 194 (د - 3)، وفي سياق حل شامل للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي على أساس حل الدولتين.

وقد التزمت 75 حكومة ومنظمة غير حكومية بتقديم 130 مليون دولار لدعم عمليات الوكالة وخدماتها، خلال المؤتمر الوزاري الاستثنائي لإعلان التبرعات بشأن الأونروا، الذي شارك في تنظيمه الأردن والسويد في 23 حزيران/يونيه. إننا نشكر جميع الدول التي أبدت دعمها للأونروا سياسيا وماليا. غير أنه

يجب علينا أن نبذل كل جهد ممكن لجعل تمويل الأونروا مستداما ويمكن التنبؤ به وكافيا. وهذا يعني معالجة أوجه القصور المزمن في التمويل والأزمات المستمرة في التدفق النقدي من خلال التزامات متعددة السنوات.

ونغتتم هذه الفرصة أيضا لعرب عن تقديرنا لموظفي الأونروا بوصفهم مستجيبين في الخطوط الأمامية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ولقدرة الوكالة على ضمان تنفيذ ولايتها في بيئة سياسية ومالية متزايدة الصعوبة. وسيظل الأردن، بوصفه مضيفا لأكبر مجموعة من اللاجئين الفلسطينيين، يقدم مع شركائه كل الدعم السياسي والمالي الممكن للأونروا لكفالة استمرار الوكالة في تقديم خدماتها الحيوية للاجئين الفلسطينيين.

وسيواصل الأردن - تنفيذًا لتوجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني، الوصي على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس - تكريس كل جهوده لحماية القدس ومقدساتها والحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم وحماية هويتها الإسلامية والمسيحية.

وفي الختام، يجب على الذين يؤمنون بالسلام أن يرفعوا صوتهم ضد الضم. ويجب على جميع الذين يريدون إنهاء النزاع أن يعملوا على منع الضم. إن تحقيق السلام العادل والدائم الذي يلي جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني هو خيار استراتيجي أردني وفلسطيني وعربي. ومن شأن أي سيناريو آخر أن يشكل تهديدا للسلام ولنا جميعا في المنطقة. إننا نقف عند مفترق طرق حاسم: إما أن نهوي عميقا في هاوية النزاع واليأس أو أن ننفذ السلام الذي هو ضرورة إقليمية ودولية. وسيواصل الأردن العمل مع الدول العربية والمجتمع الدولي من أجل تحقيق السلام الدائم والعادل.

## بيان البعثة الدائمة للكويت لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالعربية]

نود بداية، السيد الرئيس، أن نهني وفد ألمانيا الدائم على نجاح إدارته لأعمال مجلس الأمن هذا الشهر. كما نشكر السيد نيكولاي ملادينوف، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطته، مؤكداً دعمنا لجهوده في تهدئة الوضع والاستقرار في ظل انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد.

يعقد مجلس الأمن جلسته المفتوحة ريع السنوية اليوم في إطار بند الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، حيث يواصل المجتمع الدولي اجتماعاته ومساعدته لمواجهة خطط إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بشأن ضم أراضٍ في الضفة الغربية وفرض السيادة الإسرائيلية على مناطق غور الأردن وشمال البحر الميت.

ومما لا شك فيه أن دولة الكويت والدول العربية كثفت من جهودها خلال الأشهر القليلة الماضية لمواجهة محاولات إسرائيل استغلال انشغال العالم بمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد، متجاهلة التوجه الإنساني والعالمي لوقف العدوان والحرب والحصار في هذه الظروف الإنسانية العسيرة، حيث أكد مجلس جامعة الدول العربية، على المستوى الوزاري، في شهر نيسان/أبريل الماضي، على أن إقدام حكومة الاحتلال الإسرائيلي على تنفيذ تلك المخططات يمثل جريمة حرب جديدة تضاف إلى السجل الإسرائيلي الحافل بالجرائم الغاشمة بحق الشعب الفلسطيني والانتهاكات الفاضحة لميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. كما شهدنا أيضاً إدانة المجتمع الدولي لتلك الخطط الإسرائيلية التي تقوض الجهود الدولية الهادفة إلى إحلال السلام العادل والشامل. ولعل أبرز مثال على وقوف المجتمع الدولي في وجه الخطط الإسرائيلية يتجلى في مواقف غالبية الدول الأعضاء في مجلس الأمن خلال جلسته المفتوحة بتاريخ 24 حزيران/يونيه 2020 (انظر S/2020/596)، على المستوى الوزاري، عندما تم تحذير إسرائيل من تنفيذ خطط الضم وتذكيرها بانتهاكاتها للقانون الدولي.

إن عدم تنفيذ إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لخطط الضم في الأول من شهر تموز/يوليه لا يعني بأي حال من الأحوال تراجعها عن تلك الخطة. فنحن ندرك أن ما تسعى إليه إسرائيل هو تكريس الاحتلال عبر مواصلة أنشطتها وسياساتها غير القانونية بتوسيع وبناء وإقامة الآلاف من الوحدات الاستيطانية وضم الأراضي في انتهاك صريح للقرار 2334 (2016) ومنع إقامة دولة فلسطينية مستقلة متصلة وقابلة للحياة والاستمرار وذات سيادة مستقلة، وهي لن تتوانى في استغلال أي ظرف أو أزمة عالمية لتنفيذ اعتداءاتها السافرة ضد الشعب الفلسطيني، الأمر الذي يتطلب منا تفعيل الآليات الدولية والسياسية والقانونية لضمان مساءلة إسرائيل ومحاسبتها عن انتهاكاتها المستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني، المصونة بموجب القوانين الدولية، بوقف حملات الاعتقالات التعسفية وهدم المباني الفلسطينية وتدمير الممتلكات والاستيلاء عليها والتهمير القسري للمدنيين وسقوط الضحايا منهم بسبب جرائم المستوطنين وتشديد الحصار المفروض على غزة منذ حوالي 13 عاماً والاعتداءات المتكررة على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، إلى جانب تقويض عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وإمعانها في اتخاذ

القرارات الأحادية غير القانونية، كتجميد جزء من عائدات الضرائب الفلسطينية والشروع في إجراءات تهدف إلى تغيير طابع ووضع مدينة القدس التاريخي وتركيبها الديموغرافية.

وأمام هذه الاعتداءات الإسرائيلية، نؤكد مرة أخرى على أهمية اتخاذ مجلس الأمن موقفاً حازماً لوقف تلك الجرائم والاعتداءات. فلا بديل عن تحمل المجلس مسؤولياته، وبصورة عاجلة، قبل فوات الأوان، لأن الاحتلال واستباحة حقوق الشعب الفلسطيني لا يصنعان السلام، لا سيما في وقت تنفّس فيه جائحة باتت تفتك بالبشرية جمعاء.

وختاماً، تجدد دولة الكويت تمسكها بالموقف العربي والإسلامي والدولي الذي يؤكد على أن السلام هو الخيار الاستراتيجي وأن الحل الدائم والشامل والعاقل يقوم على حل الدولتين وفقاً للمرجعيات المتفق عليها والمتمثلة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية، بما يؤدي إلى حصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه السياسية المشروعة وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف.

## بيان المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، ماجد عبد الفتاح عبد العزيز

[الأصل بالعربية]

اسمحوا لي أن أهنئكم، السيد الرئيس، على تولي ألمانيا رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأن أشيد بجهودكم وجهود وفد بلدكم الموقر في إدارة أعمال المجلس بكل كفاءة وفاعلية، وأن أتوجه بالشكر للسيد ملادينوف، المبعوث الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ولفريقه على إحاطته المتميزة، وعلي الجهود المبذولة علي الأرض في ظل ظروف بالغة الصعوبة، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ القرار 2334 (2016) حول الاستيطان الإسرائيلي غير الشرعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تشكل جلسة اليوم لمجلس الأمن امتداداً طبيعياً للاجتماع الوزاري للمجلس الذي عقد في 24 حزيران/يونيه (انظر S/2020/596) بمشاركة فاعلة من الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام لجامعة الدول العربية، وعدد كبير من وزراء خارجية الدول الأعضاء بالمجلس، والتي استمعت إلى إحاطات في غاية الأهمية من وزير خارجية دولة فلسطين (انظر S/2020/596، المرفق 19) ومن غيرهم من الوزراء الحاضرين الذين أودعوا بياناتهم في محضر الجلسة، والتي أوضحت بجلاء معارضتهم التامة جميعاً لمخططات الضم الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية المحتلة، وإدانته لها، نظراً لآثارها الكارثية، ليس فقط علي عملية السلام ومبدأ الأرض مقابل السلام الذي قامت عليه، وإنما أيضاً على حل الدولتين، الذي يشكل أحد ركائز الشرعية الدولية، جنباً إلى جنب مع المبادرة العربية للسلام ومقررات أوسلو ومدريد والقرارات العديدة والمتلاحقة لمجلس الأمن حول القضية الفلسطينية، بل ولآثارها المدمرة على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بكاملها. تلك الجلسة التي أكدت، بما لا يدع مجالاً للشك، وحدة الموقف الدولي المعارض لهذا الضم، وأكدت على النية الدولية للتصدي له.

وفي هذا الإطار، فقد أبرز معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية في الجلسة الأخيرة، وبكل وضوح، أن الطريق الوحيد للتسوية السلمية والمستدامة للصراع العربي الإسرائيلي هو التنفيذ الأمين لحل الدولتين، وذلك من واقع إيمان الجميع بأن خطط الضم الإسرائيلية لن تضر فقط بعملية السلام اليوم، ولكنها ستدمر أيضاً أي احتمالات للسلام في المستقبل. وستفقد الفلسطينيون ثقتهم في تسوية تفاوضية عادلة، كما ستفقد العرب اهتمامهم بالسلام الإقليمي والدولي. وستعود إلى واقع مظلم جديد في مواجهة هذا الصراع وفي المنطقة بشكل عام (انظر S/2020/596، المرفق 3).

تعاود جامعة الدول العربية التأكيد على محورية حل الدولتين الذي اتخذه المجتمع الدولي أساساً لتسوية القضية الفلسطينية، والقائم على أساس إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف علي حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967، كما تجدد الإعراب عن معارضتها لأي خطط للسلام يتم إعلانها أو تنفيذها بدون مفاوضات مباشرة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، أو تتضمن أي مقترحات بتغيير أي من المرجعيات الرئيسية لعملية السلام، أو تعديل لوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، وتشدد على معارضتها لأي مساعٍ للاعتراف بالسيادة الإسرائيلية علي أي من هذه الأراضي بما في ذلك القدس الشريف، بل وتصر على التوصل لاتفاق حول قضايا الوضع النهائي الخمس من خلال التفاوض المباشر برعاية محايدة من الرباعية الدولية، التي نسعى لتفعيل دورها وتوسيع نطاقها لتشمل الأطراف الفاعلة والمؤثرة في عملية السلام.

وفي هذا الإطار، فإن جامعة الدول العربية تتطلع للمزيد من العمل الجاد جنباً إلى جنب مع مجلس الأمن في التعامل مع الأخطار المحدقة بمنطقة الشرق الأوسط بكاملها من جهة، وبالقضية الفلسطينية من جهة أخرى، خاصة في التعاون وبكل فاعلية في التصدي لمخططات إسرائيل ضم الأراضي الفلسطينية. وفي هذا الإطار تشجع الجامعة العربية مجلس الأمن على العمل وبجدية على ما يلي:

أولاً، وضع آليات عملية بما في ذلك توفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني، والعمل على طرح مبادرات بديلة تزيد من تعزيز فرص تنفيذ حل الدولتين القائم على أسس ومبادئ الشرعية الدولية، وتقضي إلى إنهاء الاحتلال ووضع حد لجميع الممارسات الإسرائيلية غير القانونية على الشعب الفلسطيني الأعزل.

ثانياً، إعادة التأكيد على أن "ضم" أي جزء من الضفة الغربية المحتلة أو غور الأردن يُعد باطلاً ولا أساس له ويظل غير معترف به. مع العمل على الوقف الفوري لبناء أو توسيع المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ثالثاً، تفعيل المبادرات الإقليمية الداعمة للتسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، وعلي رأسها مبادرة السلام العربية، والابتعاد عن كل ما يناقض مرجعيات عملية السلام الهادفة لتحقيق حل الدولتين المبني على أساس التفاوض المباشر حول المحددات الخمسة للتسوية النهائية الشاملة والعادلة للصراع العربي الإسرائيلي.

رابعاً، تنشيط دور اللجنة الرباعية الدولية وتوسيعها لتمكينها من استعادة دورها في عملية السلام بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وبما يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة وذات سيادة تعيش في أمن وسلام على حدود 4 حزيران/يونيه 1967.

خامساً، ضرورة إخضاع إسرائيل لنفس قواعد المساءلة الدولية المطبقة على سائر الدول دون محاباة أو تمييز أو معايير مزدوجة، وأن تصدر عن هذا المجلس رسالة قوية واضحة في هذا الصدد تحذر إسرائيل، وبكل قوة، من التماهي في انتهاكاتها للقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني وللقانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما في مسألة الضم الجزئي أو الكلي للأراضي الفلسطينية المحتلة.

## بيان الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة، أمل مدللي

يمر الشرق الأوسط بمرحلة فاصلة حقا كما أبلغ الأمين العام أنطونيو غوتيريش المجلس مؤخرا (انظر S/2020/596، المرفق 1). وبالنسبة للفلسطينيين والعرب، فهذه لحظة ستحدد ما إذا كان قد تحتم علينا العيش في مستقبل من النزاع المستمر أو أن لنا مستقبلا مفعما بالأمل وأقفا للسلام. ولا يزال التهديد بضم أجزاء من الضفة الغربية مرفوعا كالسيف فوق رؤوس الفلسطينيين، ويشكل "تهديدا وجوديا لمستقبلهم"، كما قال عن حق رئيس الوزراء محمد اشتية.

وتهدد إسرائيل باتخاذ إجراءات أحادية الجانب من شأنها أن تُهَيِّع عقودا من صنع السلام والأمل في التوصل إلى تسوية تفاوضية للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي. ومن شأن مثل هذه الإجراءات أن تقضي على حل الدولتين وتقوض أي آفاق للسلام. فإلى متى سيقبل مجلس الأمن الإجراءات الإسرائيلية الأحادية وغير القانونية التي ما فتئت تتحدى وتضر بصون السلام والأمن في المنطقة لعقود عديدة؟ وإلى متى يتعين على الفلسطينيين تحمّل انتهاك حقوقهم الأساسية وحرمانهم من تطلعاتهم المشروعة في العيش في سلام وأمن في دولتهم المستقلة؟

قبل عامين وخلال هذه المناقشة الفصلية نفسها (انظر S/PV.8316) أدان عدد كبير من البلدان بشدة اعتماد إسرائيل قانونا أساسيا يكرس التمييز القانوني ضد العرب. واليوم، عشية الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، قررت إسرائيل مرة أخرى الاستخفاف التام بالشرعية الدولية وتعددية الأطراف بإعلانها عن نيتها ضم أجزاء من الضفة الغربية.

ولا حاجة إلى تذكير المجلس بالإدانات العديدة لهذا القرار من قبل الحكومات والبرلمانات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني أيضا. وفي رسالة أعرب 1080 عضوا برلمانيا من 25 بلدا أوروبا عن رفضهم لخطط الضم التي تعتزم إسرائيل تنفيذها، وأكدوا أنها ستقضي على آفاق السلام، ودعوا بلدانهم وكذلك الاتحاد الأوروبي إلى اعتماد جزاءات دولية للرد على تلك الخطط. ودفعت خطة الضم أيضا أكثر من 400 باحث من علماء الدراسات اليهودية في أمريكا الشمالية والجنوبية وأوروبا وإسرائيل إلى كتابة رسالة ترفض هذه الخطة وتوضح أنها "ستشرع رسميا (قانونا) لشروط الفصل العنصري في إسرائيل وفلسطين".

وللأسف، فإن التهديد بالضم هذا ليس سوى تنويع لعقود من الاحتلال ومصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات وهدم منازل الفلسطينيين وقتلهم وسجنهم وإبعادهم من أراضيهم وبلدهم. ولئن يتسنى تحقيق عملية سلام حقيقية ضمن المعايير المتفق عليها دوليا بينما تواصل إسرائيل فرض الأمر الواقع دون أن يتصدى له مجلس الأمن. إلى متى هذا؟ إننا ندعو مجلس الأمن إلى تحمّل مسؤولياته وتجاوز الإدانات إلى وضع حد للتدابير الإسرائيلية غير المشروعة التي تتعارض مع جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي اتخذها هذا المجلس نفسه.

ويواجه لبنان تحديات متعددة بسبب انعدام أفق السلام في المنطقة، علاوة على الأزمة المالية والاقتصادية وتششي جائحة تعرض سكانه لخطر شديد إذا ما تجاوزت قدرة مرافقه وإمداداته الطبية. وعلى الرغم من هذه التهديدات الخطيرة، تسعى الحكومة لإيجاد حل للمأزق الاقتصادي الراهن. وتواصل العمل مع المؤسسات المالية الدولية لإعادة البلد إلى مسار الانتعاش.

وقد أكدت السلطات اللبنانية من جديد أنها لا تزال ملتزمة بتنفيذ الإصلاحات الأساسية والضرورية، وأنها تواصل التماس دعم المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان الصديقة في المنطقة والعالم.

وفي هذا السياق الرهيب، أثبتت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أنها حصن هام للاستقرار في جنوب لبنان والمنطقة. والزيارة الأخيرة التي قام بها وزير الخارجية والمغتربين اللبنانيين، السيد ناصيف حني، إلى مقر القوة المؤقتة دليل على تقدير لبنان لدور القوة والتزام بلدنا الطويل الأمد بتنفيذ القرار 1701 (2006) بكامله. وفي هذا الصدد، يدعو لبنان مرة أخرى إلى تجديد مهمة القوة المؤقتة دون أي تغييرات في ولايتها من أجل الحفاظ على الهدوء النسبي السائد في منطقة عملياتها ولصون الاستقرار في الجنوب.

إن الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للسيادة اللبنانية برأ وجواً وبحراً تقوض استقرار الجنوب ولبنان بأسره يومياً، وذلك في انتهاك خطير للقرار 1701 (2016). وكمثال على ذلك، سجلت القوة المؤقتة 3.7 انتهاكا للمجال الجوي يوميا في المتوسط و 11 ساعة تحليق يومية خلال الفترة من 19 شباط/فبراير إلى 16 حزيران/يونيه من هذا العام، وذلك في خضم جائحة قاسية. وتزيد هذه الانتهاكات المتكررة من جانب إسرائيل من زعزعة استقرار الحالة.

وندعو المجلس مرة أخرى إلى اتخاذ تدابير لإجبار إسرائيل على وقف انتهاكاتها لسيادة البلد ومنع زيادة التوتر في المنطقة. إن القوة المؤقتة، كما قال العديد من الأعضاء في المجلس، قد أنشئت لتعود بالنفع على المنطقة عموماً. فلنمكّنها، من خلال وقف أي انتهاكات للقرار الذي منحها ولايتها، وفقاً للقرار 1701 (2006)، كي نسمح لبعثة الأمم المتحدة هذه بتنفيذ هذه الولاية بفعالية.

### بيان الممثل الدائم لليختنشتاين لدى الأمم المتحدة، كريستيان فينافيزر

تشارك ليختنشتاين، وليس للمرة الأولى في هذا العام، في المناقشة الفصلية المفتوحة بشأن الشرق الأوسط في جو من القلق الشديد. ويلوح باستمرار، في مقدمة قضايا اليوم، شبح ضم إسرائيل لأجزاء من الضفة الغربية. وتكرر ليختنشتاين موقفها الذي لطالما تمسكت به بأن ضم الأراضي، أو أي قرار بتغيير الحدود بين إسرائيل وفلسطين أو تعديلها دون موافقة صريحة من الطرفين، يشكل انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهذه الأعمال غير قانونية بغض النظر عن حجم الضم أو سرعته. وبدلاً من أن يجعل الضم إسرائيل أكثر أمناً، فإنه يقوض إمكانية التوصل إلى حل الدولتين المستند إلى القانون الدولي المنطوق، ولا سيما القانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، التي تظل السبيل الوحيد الممكن لإيصالنا إلى حل مستدام للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. وستنفذ ليختنشتاين سياستها، في جميع الحالات، وفقاً للقانون الدولي بعدم الاعتراف بشرعية أي ضم للأراضي.

وتحيط ليختنشتاين علماً بالإجراءات الجارية في الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالحالة في فلسطين، وتتطلع إلى صدور قرارها في الوقت المناسب. وتشكل هذه الإجراءات الجارية في محكمة دولية قائمة وذات سلطة تعبيراً عن نظام دولي فعال قائم على القواعد، على نحو ما يدعو إليه باستمرار قسم كبير من أعضاء الأمم المتحدة. ولا يمكن للهجمات السياسية ضد المحكمة الجنائية الدولية أن تهدف إلا إلى إضعاف سيادة القانون وتقويض تعددية الأطراف وتعزيز حكم القوة - وهو اتجاه عقدنا العزم على معارضته إلى جانب العديد من الدول الأخرى. ولذلك، سنواصل دعمنا للمحكمة الجنائية الدولية في توفير العدالة دون أن يعوقنا شيء ونحن على ثقة بولايتها المدعومة على نطاق واسع.

تأسف ليختنشتاين لانسحاب جمهورية إيران الإسلامية والولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة - وهما قراران يجعلان العالم بلا شك مكاناً أقل أمناً. لقد كانت خطة العمل إنجازاً بارزاً للدبلوماسية المتعددة الأطراف، عزز النظام الدولي القائم على القواعد وحقق نتائج ملموسة فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي. وينبغي استعادة الامتثال الكامل لبودها. وتشير ليختنشتاين أيضاً إلى أن القرار 2231 (2015) لا يزال نافذاً، وبالتالي فهو لا يزال ملزماً لجميع الدول، فيما تقع مسؤولية خاصة على عاتق جميع أعضاء مجلس الأمن.

لقد تابعنا عن كثب العملية المؤدية إلى اتخاذ القرار 2533 (2020)، الذي سيسمح للملايين في شمال غربي سورية، ولا سيما في إدلب وما حولها، بمواصلة تلقي المساعدات. غير أن عملية التوصل إلى القرار أظهرت مرة أخرى أن المجلس لم يتمكن من حشد الإرادة السياسية لإعطاء الأولوية لحماية الشعب السوري، حتى وإن كانت الضرورات الإنسانية واضحة تماماً، ولا من الاتفاق على تدابير تتناسب مع التحدي الذي نواجهه. واستناداً إلى المعلومات المتاحة، يجب أن نستنتج أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه داخل المجلس سيزيد على الأرجح من حدة المعاناة الإنسانية في البلد ولن يؤدي إلى جلب مزيد من الإغاثة الدائمة.

ونشكر أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما القائمين على الصياغة، الذين وضعوا ثقلهم الجماعي وراء تحقيق هذا الحل الأدنى من أجل مواصلة إيصال المعونة عبر الحدود. وفي المقابل، فإن استخدام عضوين دائمين في المجلس لحق النقض لعرقلة مشروع قرارين سابقين قدمهما القائمون على الصياغة، وبالتالي

ضمان وقف إيصال المساعدات عن طريق معبري باب السلام واليعربية الحدوديين، أمر يدعو إلى الأسف. ويساورنا القلق من أن الناس في شمال حلب وشمال شرقي سورية سيعانون بسبب هذه الأعمال، تماماً كما عانوا نتيجة استخدام حق النقض 14 مرة من قبل فيما يتعلق بالوضع في سورية على مدى السنوات السبع الماضية. لقد آن منذ وقت طويل أوان أن يُقَابَل هذا الاستخدام السافر لحق النقض برّد من عموم الأعضاء، بما في ذلك من خلال اتخاذ إجراءات في الجمعية العامة.

وعلى الرغم من أن الأعضاء قد أعربوا في غالبيتهم وبوضوح عن ضرورة ضمان المساءلة عن أسوأ الجرائم المرتكبة في سورية، فإن مجلس الأمن لا يزال يتجاهل الدعوة إلى إحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي هذا السياق، تزداد أهمية القرار المتخذ في أواخر عام 2016 بإنشاء آلية دولية محايدة مستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، سعياً إلى تحقيق قدر من العدالة فيما يتعلق بالفظائع المرتكبة في سورية. والعمل الدؤوب الذي تقوم به الآلية الدولية المحايدة والمستقلة هو تذكير دائم بالدور المحوري للمساءلة الجنائية في أي عملية سياسية تهدف إلى تحقيق سلام مستدام ومصالحة حقيقية في سورية. وترحب ليختنشتاين بالالتزام الواضح بهذا الشأن من جانب المشاركين في مؤتمر بروكسل الرابع بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة وتظل مؤيدة له تمام التأييد.

## المرفق 37

### بيان الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة، سيد محمد هاسرين عبيد

أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة.

تؤيد ماليزيا البيانين المقدمين باسم كل من حركة بلدان عدم الانحياز (المرفق 20) ومنظمة التعاون الإسلامي (المرفق 47).

وأود بداية أن أثني على مجلس الأمن لاتخاذ القرار 2532 (2020) في 1 تموز/يوليه، بشأن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ووقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. وتأمل ماليزيا، بوصفها إحدى الدول المشاركة في إطلاق البيان المشترك بشأن وقف إطلاق النار العالمي الذي وقعت عليه 172 من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول المراقبة غير الأعضاء، في أن تتفد الأطراف كافة جميع أحكام القرار تنفيذاً كاملاً.

ما زالت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تعلن صراحة عن نيتها ضم أجزاء كبيرة من الأرض الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية. وموقف ماليزيا من هذه المسألة واضح تماماً. إن الضم غير قانوني. فهو ينتهك ميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، والتي لا يجوز بموجبها اكتساب الأرض عن طريق الحرب أو القوة.

لن يؤدي الضم إلا إلى تفاقم الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين. إن سياسات إسرائيل وممارساتها اللاإنسانية والتمييزية لصالح المستوطنين غير الشرعيين ستظل تضر بإخواننا وأخواتنا الفلسطينيات. وسيوافج المزيد من الفلسطينيين، بالإضافة إلى عمليات الهدم والمصادرة غير القانونية للممتلكات نتيجة للمستوطنات غير القانونية، قيوداً أكبر على مواردهم الطبيعية ومياههم وأراضيهم الزراعية. وباختصار، فإن الضم سيلحق ضرراً لا يوصف بسبل عيش الفلسطينيين وتتميتهم.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل غير مبال وصامتا إزاء العدوان الإسرائيلي الأخير على الفلسطينيين المحتلين. وتدعو ماليزيا المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى أن يفي دون إبطاء بمسؤوليته التي ينص عليها الميثاق تجاه الفلسطينيين. ويجب على مجلس الأمن أن يدين ويرفض خطة الضم الإسرائيلية وأن يضمن عدم تنفيذ الخطة أبداً.

ولا يوجد حل عسكري للمسألة الفلسطينية. إن الأعمال الاستفزازية التي تتخذها إسرائيل لن تؤدي إلا إلى تفاقم الحالة. ولذلك، تحث ماليزيا الحكومة الإسرائيلية بقوة على الكف عن السعي إلى حل عسكري. ولا يمكن التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم إلا من خلال تسوية سياسية عن طريق التفاوض - وهي عملية يجب على المجتمع الدولي وهذه الهيئة متابعتها بنشاط. ويجب أن يشمل ذلك الانسحاب الكامل لإسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما في ذلك مدينة القدس الشريف. ونؤكد من جديد أيضاً دعماً لإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. إن تنفيذ جميع القرارات الدولية بشأن القضية الفلسطينية هو وحده الكفيل بتحقيق السلام الدائم بين إسرائيل وفلسطين. وتدعو إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مرة أخرى إلى الامتثال للقرارات 242 (1967) و 338 (1973) و 2334 (2016) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة.

وستواصل ماليزيا أيضا التضامن مع فلسطين حكومة وشعبا، بما في ذلك جهودها لمكافحة جائحة كوفيد-19. ولمساعدة الفلسطينيين في جهودهم الرامية إلى الاستعداد لكوفيد-19 والتصدي له، ساهمنا بمليون قناع للوجه و 500 وقاء للوجه و 500 000 قفاز مطاطي باليد إلى الحكومة الفلسطينية. كما تعهدنا بتقديم مساهمة مالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في الشهر الماضي، دعما لعمل الوكالة وعملياتها، وندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز الدعم المقدم إلى الوكالة.

إن حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني يظل يمثل السبيل لإحلال السلام المستدام في الشرق الأوسط. ولكن هناك أمر واحد مؤكد: لا يمكن تحقيق سلام مستدام بين فلسطين وإسرائيل إذا سُمح بالمزيد من الضم. وهكذا، يجب أن تصبح المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب أولوية فورية بالنسبة للمجتمع الدولي. ونحن، كأعضاء في الأمم المتحدة، نتحمل مسؤولية سياسية وأخلاقية رسمية عن الدفاع عن النظام الدولي القائم على القواعد والتصدي فورا لهذه التهديدات التي تطال السلم والأمن الدوليين.

ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعم الحق المشروع في تقرير المصير، الذي يشكل أحد المبادئ الأساسية للأمم المتحدة منذ إنشائها قبل 75 عاما. وتشدد ماليزيا على ضرورة أن يتصرف المجلس على وجه السرعة في ضوء الحالة المتدهورة على أرض الواقع لمعالجة السبب الجذري للنزاع، وأخيرا إنهاء أطول احتلال في التاريخ الحديث.

## بيان البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه. وأود أيضا أن أشكر وفد فرنسا على ترؤسه المجلس خلال شهر حزيران/يونيه. ونشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته.

يشهد العالم اليوم حالة استثنائية شكلها تفشي فيروس كورونا المستجد. وتزيد هذه الحالة من معاناة الشعب الفلسطيني، الذي يعيش تحت الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه، في ظل ضعف المنشآت الصحية والاعتماد أساسا على المساعدات الإنسانية التي تشمل المواد الغذائية والإمدادات الطبية.

ورغم هذه القيود ومحدودية إمكانيات السلطة الفلسطينية، إلا أنها تتخذ خطوات عملية وتفعل كل ما في وسعها لمكافحة الجائحة، ولا سيما عن طريق إجراء عمليات الإغلاق وإجراء الاختبارات وعزل الأشخاص المصابين ومخالطهم.

وفي مواجهة هذه الحالة، فإن على جميع الأطراف الالتزام بالاستجابة لدعوة الأمين العام إلى وقف شامل لإطلاق النار، وهو ما يؤيده المغرب. ويرحب وفد بلادي بالنداء المشترك الذي وجهه مبعوثو الأمين العام إلى الشرق الأوسط إلى كل أطراف النزاعات بالمنطقة من أجل وقف إطلاق النار.

إن الشعب الفلسطيني ما زال يعيش تحت الاحتلال الإسرائيلي، وحقوقه المشروعة تنتهك يوميا. ولا تزال تجري في الأراضي الفلسطينية ممارسات تخالف القرارات المعترف بها دوليا والقانون الإنساني الدولي. ومن الأمثلة على ذلك قرار الحكومة الإسرائيلية بضم أجزاء من الضفة الغربية.

ويرى المغرب أن هذه الخطوات من شأنها أن تقوض مبدأ الحل القائم على وجود دولتين المتفق عليه دوليا وتقوض جميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام العادل والشامل الذي يتطلع إليه المجتمع الدولي.

إن المغرب، تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، سيظل دائما داعما رئيسيا للقضية العادلة والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في سعيه إلى تحقيق تطلعاته في العيش بحرية وكرامة.

ويؤكد المغرب على التزامه الكامل بالسلام كخيار استراتيجي لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. وهو مقتنع اقتناعا راسخا بأن المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لا تزال تشكل السبيل الوحيد القابل للتطبيق للتوصل إلى حل عادل ودائم للصراع، وهو حل من شأنه أن يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه المشروع في إقامة دولة مستقلة قابلة للحياة وذات سيادة عاصمتها القدس الشرقية.

كما يجدد المغرب دعوته العاجلة لتكثيف الجهود، بالاشتراك مع الجهات الدولية الفاعلة والقوى المحبة للسلام في العالم، لصون الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ومواجهة الممارسات الإسرائيلية المناهضة للقانون الدولي، والعمل على إعادة إطلاق دينامية السلام البناءة التي تمكن جميع شعوب المنطقة من العيش في أمن واستقرار ووثام.

ويعتقد المغرب اعتقاداً راسخاً بأن القدس الشرقية جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1967، وأنها عاصمة دولة فلسطين. ولذلك فإن القدس الشرقية هي إحدى مسائل الوضع النهائي التي يجب معالجتها من خلال المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وهي كذلك جوهر الصراع في منطقة الشرق الأوسط برمتها، وتقع في صميم الحل السياسي في أية تسوية بين الطرفين.

وعليه، فإن المغرب يرفض أي إجراءات انفرادية تقوض الوضع القانوني والتاريخي للقدس بوصفها مدينة مقدسة ومهداً للديانات السماوية الثلاث. وتتعارض هذه الأعمال مع القرارين (1980) 476 و (1980) 478. كما يؤكد المغرب مجدداً أهمية وقف النشاط الاستيطاني وتنفيذ القرار (2016) 2334.

وفيما يخص وضعية اللاجئين الفلسطينيين، تجدد المملكة المغربية دعمها لولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وللمجهودات التي تبذلها للتخفيف من معاناتهم في دول المنطقة، وتمكينهم من ولوج الخدمات الأساسية وخاصة التمدرس لدى الأطفال والرعاية الطبية، خاصة في هذه الظروف الاستثنائية الناجمة عن انتشار جائحة كورونا.

وتستمر وكالة بيت مال القدس الشريف، الذراع التنفيذية الميدانية للجنة القدس من جهتها، في دعم المقدسيين عن طريق إنجاز عدة مشاريع تهم على الخصوص حماية التراث الثقافي والعمراني للقدس ومشاريع المساعدة الاجتماعية والمحافظة على الأرشيف الوطني الفلسطيني.

ولا يزال المغرب يؤمن بوجود حل للقضية الفلسطينية. إلا أن وقف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين حال دون الخروج من دوامة العنف والاحتقان وانعدام الثقة بين الطرفين. لذلك، وجب على المجتمع الدولي أن يأخذ بزمام الأمور وأن يعمل بإرادة فعالة وخلاقة على إعادة الفلسطينيين والإسرائيليين إلى طاولة المفاوضات من أجل تحقيق حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967، والقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين. ويجب أن تقوم هذه المفاوضات على أسس سليمة، وفق جدول زمني محدد يعيد الثقة بين الطرفين، لإرساء دعائم دولة فلسطينية قابلة للاستمرار والحياة، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في أمن وسلام وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية. كما يقدر المغرب الجهود التي تبذلها مختلف الدول لإحلال السلام والأمن الدائمين في الشرق الأوسط.

### بيان الممثل الدائم لناميبيا لدى الأمم المتحدة، نيفيل ملفين غيرتزي

أهنئ ألمانيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه 2020 وأشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

كما أشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين قدمهما كل من وفد أذربيجان، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والممثل الدائم للسنگال، بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (المرفقان 20 و 24، على التوالي).

في الوقت الذي يكافح فيه العالم جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، تواصل إسرائيل سياستها التوسعية الاستيطانية، علاوة على تدمير الهياكل الفلسطينية وتشريد الرجال والنساء والأطفال. إنني أعتزم هذه الفرصة لأذكر إسرائيل بأن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة أمام السلام وحل الدولتين.

وكذلك أعتزم هذه الفرصة للترحيب بحكم محكمة العدل العليا الإسرائيلية الصادر في 9 حزيران/يونيه والقاضي بإبطال قانون صدر عام 2017 يمكن من مصادرة واسعة النطاق للأراضي الفلسطينية الخاصة وإضفاء الشرعية بأثر رجعي، بموجب القانون الإسرائيلي، على آلاف الوحدات السكنية في المستوطنات الإسرائيلية.

ولئن كان التوسع الاستيطاني وتدمير الممتلكات المملوكة للفلسطينيين يمثلان عقبة أمام السلام، فإن أكبر تهديد لحل الدولتين هو ضم أجزاء من الضفة الغربية. ويساور ناميبيا قلق بالغ إزاء الاقتراح الذي قدمه رئيس الوزراء نتياهو بالبدء في ضم أجزاء من الضفة الغربية. فأى ضم ستكون له آثار خطيرة من حيث القانون الدولي وحل الدولتين وأفاق التوصل إلى سلام مستدام عن طريق التفاوض، كما أكد الأمين العام.

إن اتخاذ خطوات انفرادية في أي نزاع لن يحقق السلام والاستقرار. إنه سيؤدي وحسب إلى مزيد من الانقسام والتوتر. وكما حذر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في إحاطته لمجلس الأمن في 24 حزيران/يونيه فإن:

”من شأن الضم أن يغير على نحو لا رجعة فيه طبيعة العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية. ويهدد بتقويض ما يزيد على ربع قرن من الجهود الدولية المبذولة لتأييد دولة فلسطينية قابلة للبقاء في المستقبل تعيش في سلام وأمن واعتراف متبادل مع دولة إسرائيل.“ (S/2020/596، المرفق 2)

كما إنه يمثل تهديدا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين. ولذلك، فإننا ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى الامتناع عن اتخاذ هذه الخطوات ونحثها على ذلك. كما ندعو المجتمع الدولي إلى أن يظل ملتزما بسيادة القانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة، ولا سيما القرار 2334 (2016)، وبالطرق التوفيقية الدولية بشأن إيجاد حل عادل لقضية فلسطين.

إن كوفيد-19 يمثل تحدياً كبيراً للشعب الفلسطيني. ويساور ناميبيا قلق بالغ إزاء حالة الفلسطينيين في قطاع غزة، حيث لا يزال النظام الصحي يواجه تحديات هائلة. فقد كان مخزون 44 في المائة من الأدوية الأساسية و 30 في المائة من الإمدادات الطبية الأساسية في القطاع، في نيسان/أبريل 2020، يكفي لأقل من شهر. كما إن جائحة كوفيد-19 ألحقت الضرر باقتصاد غزة في جميع القطاعات. وعلى الرغم من أن الشعب الفلسطيني يعاني من نفس آثار وعواقب جائحة كوفيد-19 التي يعاني منها بقية العالم، ينبغي التنكير بأن قدرة حكومته على الاستجابة لآثارها بنفس الطريقة كدولة مستقلة ذات سيادة تواجه تحديات أكبر بكثير.

وأود أن أعرب عن تقديري العميق لعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. فقد مثل تقديمها للخدمات الحيوية عنصر استقرار في منطقة لا تزال ضحية للعنف. ولم تعمل المساعدة الإنسانية الأساسية الطارئة التي تقدمها الوكالة لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين على مواجهة جائحة كوفيد-19 إلا على تعزيز أهميتها.

إنني أدعو مجلس الأمن إلى أن يظل متمسكاً بالتزاماته بموجب الميثاق، وذلك بالاضطلاع بمسؤولياته وواجباته. وإذا تم أي شكل من أشكال الضم للضفة الغربية، فإن ناميبيا تحث المجلس على أن يتصرف على وجه السرعة في الرد على أي عمل من هذا القبيل الذي لا ينتهك القانون الدولي فحسب، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، بل وسيمثل كذلك تهديداً للسلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وأختتم بياني بالتأكيد مجدداً على دعم ناميبيا الثابت والطويل للأمد للشعب الفلسطيني وتضامنها معه. فلشعب فلسطين حقوقاً أساسية في تقرير المصير والاستقلال. ويجب علينا أن نحقق سلاماً عادلاً ودائماً وشاملاً بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مع إرساء حل الدولتين، مع القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، على أساس حدود ما قبل عام 1967.

## بيان القائم بأعمال نيجيريا لدى الأمم المتحدة، سامسون صنداى إتيفوجي

أود في البداية أن أشكر ألمانيا على عقد هذه المناقشة الهامة.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي قدمه وفد جمهورية أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز (المرفق 20)، غير أنه يود أن يقدم الملاحظات الإضافية التالية بصفته الوطنية.

لقد أصبح من الطقوس الدورية أن تجتمع الدول الأعضاء لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، من دون إحراز أي تقدم ملموس. وعلى الرغم من أنه لم يحدث أي زخم في المفاوضات وأن التوترات بين الإسرائيليين والفلسطينيين لا تزال مستمرة، يجب علينا ألا نستسلم لليأس. ومن جانبنا، ستواصل نيجيريا مشاركة الآخرين في التعبير عن ضرورة التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل لهذه الأزمة التي طال أمدها.

ويظل موقف نيجيريا بشأن هذه المسألة ثابتا. فنحن ندعو إلى حل الدولتين الذي يبشر بقيام دولة فلسطينية قابلة للبقاء ومتصلة الأراضي والقدس الشرقية عاصمة لها، على أساس حدود عام 1967، وفقا للعديد من قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن. ونود مرة أخرى أن نناشد الدول ذات النفوذ على الأطراف المعنية أن تتحلى بما يكفي من الإرادة السياسية وأن تشجع الطرفين على إعادة الانخراط في الحوار استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد وخريطة طريق المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية وغيرها من الاتفاقات القائمة. ونود مرة أخرى أن نجدد هذا النداء للدول ذات النفوذ لكي تتحلى بالإرادة السياسية الكافية وأن تجلب الطرفين إلى طاولة المفاوضات.

ويجب علينا أن نبدأ في التفكير بطرق غير معتادة من أجل إيجاد سبل مبتكرة للتصدي للتحديات والثغرات القائمة أمام تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة بهذا الموضوع. وتحقيقا لتلك الغاية، ندعو إسرائيل مرة أخرى إلى اتخاذ خطوات ملموسة لتجميد جميع الأنشطة المتصلة بالمستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلة كتدابير لبناء الثقة، في الوقت الذي ينبغي فيه لدولة فلسطين، من جانبها، أن تشرع في اتخاذ تدابير لبناء الثقة بأن تبدي، أولا وقبل كل شيء، استعدادها للعودة إلى طاولة المفاوضات. وينبغي لها أيضا أن تتصدى لأعمال التشدد للسماح ببذل الجهود لتحقيق الوحدة والسلام.

نلاحظ أن الغياب الطويل الأمد لأفق سياسي لحل النزاع على نطاق أوسع قد تزامن مع تدهور مطرد في الأحوال المعيشية للفلسطينيين. وتفاقت الحالة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) حيث أبلغت السلطة الفلسطينية عن 862 حالة إصابة مؤكدة بالفيروس وشفاء 174 مصابا و 3 وفيات حتى تاريخ 13 تموز/يوليه 2020. ونعرب عن تقديرنا العميق للعمل القيم الذي تؤديه حركة عدم الانحياز من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بما في ذلك مساعدتها الطارئة الأساسية التي تمكن اللاجئين من مواجهة جائحة كوفيد-19.

ويكرر وفد بلدي مرة أخرى دعوته للمجتمع الدولي لمواصلة دعم وتشجيع إسرائيل وفلسطين على قبول عملية السلام بوصفها وسيلة لحل النزاع الطويل الأمد.

ختاماً، نود أن نكرر الإعراب عن إيماننا الراسخ بأن تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط لن يتحقق بواسطة الرصاص أو الحصار بل بالعزم والالتزام بتقديم تضحيات جسيمة دعماً للسلام. وذلك سيحقق السلام والعدل المنشودين، ويحد من التهديد الخطير للسلام والأمن الإقليميين والدوليين، ويتيح المزيد من احتمالات التنمية للدولتين.

## بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، مونا يول

أود الإدلاء بتعليقين أولاً - حالتا النزاع في سوريا واليمن - قبل التركيز على عملية السلام في الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بسوريا، نشعر بالارتياح لاتخاذ القرار 2533 (2020) ولكننا نأسف لقرار المجلس الحد أكثر من نطاق الآلية القائمة. ويساورنا قلق بالغ إزاء الأثر المحتمل لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على اقتصاد متدهور ومجاعة أبلغ عن أنها تلوح في الأفق. ويجب على جميع الأطراف، ولا سيما النظام السوري وداعميه، وقف جميع الأعمال العدائية وضمان حماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية. فليس هناك حل عسكري للنزاع. ونكرر تأييدنا الكامل للمبعوث الخاص بيدرسن ولتسوية سياسية تتماشى مع القرار 2254 (2015).

ويساور النرويج القلق العميق إزاء التصعيد العسكري في اليمن فضلاً عن انتشار جائحة "كوفيد-19" والحالة المتأكلة لناقلة النفط "صافر". ونؤيد جهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة ونحث الطرفين على الالتزام بوقف إطلاق النار والانخراط في مشاورات سياسية، فضلاً عن الاتفاق على تدابير إنسانية واقتصادية عاجلة. وهناك حاجة ملحة إلى تحقيق السلام الدائم في اليمن. ولن يتسنى إنهاء النزاع والأزمة الإنسانية هذه إلا بواسطة حل سياسي شامل.

وفي 2 حزيران/يونيه شاركت النرويج الاتحاد الأوروبي في رئاسة اجتماع وزاري افتراضي لمجموعة المانحين الدوليين لفلسطين، وهي لجنة الاتصال المخصصة لتتسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين، بمشاركة الطرفين والمانحين. وقد عقد ذلك الاجتماع في سياق التطورات السياسية التي أثرت سلباً على التعاون بين الطرفين في ظروف جائحة كوفيد-19 والأزمة المالية التي تهدد وجود السلطة الفلسطينية.

ولا تزال التنمية الاقتصادية والمؤسسية الفلسطينية تخضع لمجموعة من العوامل. وبالإضافة إلى ذلك، تسببت أزمة الجائحة في انعكاسات سلبية خطيرة على الاقتصاد الفلسطيني. وهناك حاجة ملحة إلى تحسين الترتيبات المالية التي تكفل التحويلات الشهرية إلى السلطة الفلسطينية بصورة منتظمة ويمكن التنبؤ بها، وإلى استمرار الدعم المالي من المانحين. ويجب ضمان سلامة السكان الفلسطينيين وصحة، علاوة على حماية ممتلكاتهم من الهجمات.

وهناك حاجة إلى ضمان إيصال الإمدادات الإنسانية إلى السكان الفلسطينيين على وجه السرعة، ولا سيما حماية جميع الجهود الرامية إلى منع تفاقم الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19. علاوة على ذلك، ينبغي للسلطة الفلسطينية أن تكفل إلى أقصى حد ممكن دفع مرتبات الموظفين العموميين في غزة والضفة الغربية. ولا غنى عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ومن الضروري أن يواصل المانحون دعمهم للوكالة.

وعلى مدى عقود واصلت الجهات المانحة الالتزام بتحسين الظروف المؤسسية والاقتصادية بما يُفضي إلى إيجاد حل تفاوضي يقوم على وجود الدولتين. وأكد المانحون في اجتماع لجنة العمل المخصصة دعمهم المتواصل لحل الدولتين عن طريق التفاوض وللتنمية الاقتصادية لفلسطين. غير أن دعمهم وحده لن

يحق الحل المنشود ولن يكون بديلا عن العملية السياسية. ويجب عكس مسار التهديدات والعوائق الحالية التي تحول دون تحقيق التقدم الاقتصادي والسياسي.

لقد حذرت النرويج في عدة مناسبات من ضم إسرائيل أجزاء من الضفة الغربية. فالضم ينتهك القانون الدولي ويقوض إمكانية إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيا ويضر بأفاق تحقيق السلام الدائم.

ونكرر دعوة الأمين العام غوتيريش إلى مجلس الأمن في 24 حزيران/يونيه (S/2020/596)، المرفق (1) التي حث فيها الطرفين على الالتزام بإجراء حوار هادف، فضلا عن حث جميع مؤيدي حل الدولتين على المساعدة في إعادة الطرفين إلى مسار مؤدٍ إلى التسوية الدائمة. وينبغي أن تشكل الاتفاقات القائمة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة الأساس لاستئناف المحادثات. وتعهد الطرفان بموجب اتفاقات أوسلو، بحل جميع المسائل المعلقة، بما فيها الحدود والأمن واللجوء والقدس في مفاوضات الوضع النهائي. وهناك إجماع دولي قوي على أنه لا يمكن التوصل إلى سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلا من خلال حل الدولتين الذي يتم التوصل إليه بالتفاوض.

## بيان البعثة الدائمة لبيرو لدى الأمم المتحدة

[الأصل: الإسبانية]

ترحب بيرو بعقد المناقشة الفصلية المفتوحة اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونشكر أيضاً مقدمي الإحاطات على بياناتهم المتبصرة اليوم.

ما زلنا نتابع بقلق عميق التطورات التي تحيط بقضية فلسطين، ولا سيما الإعلان عن إجراءات انفرادية ربما تؤدي إلى عواقب وخيمة على استقرار الشرق الأوسط وعلى العالم بأسره. وتتضم بيرو إلى أغلبية الدول والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني لدعوة إسرائيل إلى إلغاء خططها للضم. وإذا ما نفذت هذه الخطط، فإنها ستكون انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وستقوض على نحو خطير آفاق إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة وهو وضع يجب ألا يتسامح معه المجتمع الدولي.

ونود في هذه الظرف الدقيق أن نجدد التزامنا بالحل الوحيد الذي نرى أنه متسق مع القانون الدولي: دولتان ذاتا حدود معترف بها دولياً وأمنة، يتم التفاوض بشأنهما مباشرة بين إسرائيل وفلسطين على أساس الحدود القائمة حتى عام 1967، والتي يجب أن تؤدي إلى تحديد الوضع النهائي للقدس. ويتطلب هذا، في جملة أمور، اتخاذ إجراءات لائقة في المجالات السياسية والدينية والاجتماعية بهدف بناء الثقة المتبادلة من أجل استئناف الحوار البناء. وقادة كلا الطرفين مسؤولون عن إثبات مؤشرات ملموسة على الاعتدال والالتزام بالسلام.

ومن الضروري أيضاً أن تضع الحكومة الإسرائيلية حداً لممارسات الاستيطان وهدم المباني وعمليات الإخلاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، مما يقوض حل الدولتين ويخالف الأحكام التي أقرها المجلس في القرار 2334 (2016). ويساورنا القلق بشكل خاص من الخطط الرامية إلى توسيع المستوطنات في هار حوما بالقدس الشرقية، مما سيؤثر أكثر على الحفاظ على سلامة الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتؤكد بيرو من جديد اعترافها بحق إسرائيل في الحفاظ على وجودها وأمنها بممارسة حقها في الدفاع عن النفس. وندين بشدة استمرار إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون والأجهزة الحارقة التي تعرض حياة المدنيين الإسرائيليين للخطر وتسبب أضراراً مادية. ويجب على المقاتلين الفلسطينيين وقف هذه الممارسات فوراً.

وفي هذا السياق، نؤكد ضرورة موافقة الطرفين على وقف إطلاق النار العالمي الذي دعا إليه الأمين العام أنطونيو غوتيريش، باعتباره تدبيراً أساسياً لمنع الآثار المدمرة لمرض فيروس كورونا والتخفيف من حدتها ولتعزيز العمل الدبلوماسي، تمشياً مع القرار الهام 2532 (2020) الذي اتخذته المجلس مؤخراً. وفيما يتعلق بهذه الجائحة، نود أن نشيد بالعمل المتميز الذي تقوم به الأمم المتحدة ووكالاتها لدعم الحكومة الفلسطينية. ونتطلع أيضاً إلى مزيد من التعاون بين إسرائيل وفلسطين في الاستجابة استجابة فعالة لهذه الأفة.

ونوجه الانتباه بشكل خاص إلى الأزمة الإنسانية الخطيرة في غزة، التي تفاقت بسبب مرض فيروس كورونا، والتي تشكل مرتعاً لتغذية نزعة التطرف والتشدد. ونرى أن توفير السلع والخدمات الأساسية،

وتطوير مشاريع البنية التحتية التي تتيح فرص العمل، والجهود الرامية إلى التغلب على حبس ملايين الفلسطينيين، يجب أن تظل أولويات للمجتمع الدولي. وتحقيقاً لهذه الغاية، نشدد على الحالة الحرجة لتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والحاجة إلى تزويدها بتدفق مستقر ويمكن التنبؤ به من الموارد. وفي هذا الصدد، نشيد بقيادة الأردن والسويد في حشد تضامن المجتمع الدولي في حزيران/يونيه الماضي، مع تعهدات ستخفف من أوجه العجز المالي لتلك الهيئة الحاسمة الأهمية. ونرى أنه لا غنى عن دفع عملية المصالحة بين الفلسطينيين قداماً. ونشدد على الجهود التي تبذلها مصر في هذا الصدد وعلى أهمية متابعة مجلس الأمن لها عن كثب وتقديم الدعم اللازم.

وبغية حل قضية فلسطين وتعزيز السلام الدائم في الشرق الأوسط، بات من الضروري العمل وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. فالثقة والمصداقية اللازمتان لأي مفاوضات بحسن نية تنطوي بالضرورة على احترام سيادة القانون وأدنى معايير التعايش. ونرحب بالرغبة التي أعربت عنها مختلف البلدان لاستخدام مساعيها الحميدة، ولا سيما تلك التي شاركت تاريخياً في هذه العملية. ونشدد على ضرورة تنشيط المجموعة الرباعية للشرق الأوسط وعلى صلاحية وأهمية مبادرة السلام العربية.

## بيان الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة، علياء أحمد سيف آل ثاني

[الأصل بالعربية]

أود بدايةً أن أهنئكم على تولي رئاسة المجلس، ونقدّر جهودكم وجهود سلفكم سعادة المندوب الدائم لفرنسا. كما نشكر المنسق الخاص لعملية السلام على إحاطته الشاملة وجهوده القيّمة.

وتؤكد دولة قطر باستمرار على أهمية هذه المناقشة الفصلية وتحرص على المشاركة فيها انطلاقاً من إيمانها بالدور الهام للأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، تجاه حفظ السلام والأمن وحل الأزمات العديدة التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط، التي تنتمي إليها دولة قطر، وتسعى جاهدة من أجل أن يسودها الأمن والاستقرار والازدهار.

ومنذ انعقاد جلسة المناقشة السابقة (انظر S/2020/341)، استمر اهتمام العالم منصباً على التحدي الهائل المشترك المتمثل في أزمة فيروس كورونا المستجد (جائحة كوفيد-19)، التي ينبغي أن تكون دافعاً إضافياً لتسوية الأزمات في الشرق الأوسط بالسبل السلمية، نظراً لآثارها الصحية، علاوة على السياسة والاقتصادية والاجتماعية. واليوم، وبعد مضي ثلاثة أشهر على انعقاد الاجتماع السابق، نكرر التأكيد على النداءات الأمامية لوقف إطلاق النار في جميع النزاعات بُغية التركيز على مواجهة الجائحة ومخاطرها التي لا تميز بين طرف أو آخر من أطراف أي نزاع.

إن كل يوم يمر دون حل للقضية الجوهرية في منطقة الشرق الأوسط، أي القضية الفلسطينية، يزيد من فرص عدم الاستقرار. وما فتئت دولة قطر تعيد التأكيد على دعمها المبدئي للجهود الرامية إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم وتسوية للقضية الفلسطينية، مع التأكيد على أن السبيل الوحيد للحل هو عبر تسوية جميع جوانب القضية، من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين وبدعم دولي، على أساس القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية والمرجعيات المتفق عليها ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية، وتحقيق حل الدولتين الذي ينطوي على إقامة دولة فلسطين المستقلة القابلة للحياة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، التي تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في أمن وسلام، وإنهاء احتلال جميع الأراضي العربية، بما فيها الجولان السوري المحتل والأراضي اللبنانية المحتلة، وإنهاء الاستيطان وتكثيف المستوطنات غير الشرعية، والكف عن الإجراءات التي تمسّ طابع القدس ومركزها القانوني وتكوينها الديمغرافي، والحل العادل لمسألة اللاجئين، وضمان سائر حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

ولذلك، فإن قيام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بضم أراضي فلسطينية محتلة عام 1967 بشكل أحادي غير قانوني يعدّ ضربة في الصميم لحل الدولتين ولفرص التسوية السلمية، ويشكل انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

إن دولة قطر تجدد موقفها المبدئي الداعم للشعب الفلسطيني الشقيق في سعيه لنيل حقوقه المشروعة، والعمل بكافة السبل من أجل تهيئة الظروف المواتية للسلام، بما في ذلك تقديم الدعم الإنساني لتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية الصعبة التي يواجهها الفلسطينيون في الضفة الغربية وفي قطاع غزة. فعلى مدى السنوات الثماني الماضية قدمت دولة قطر دعماً إنسانياً وتممياً بأكثر من 1,2 مليار دولار في مجالات التعليم والإمداد بالكهرباء وتعزيز البنى التحتية والمساكن وتمويل فرص العمل، وهذا العام

تعهدت بمنحة تبلغ 150 مليون دولار على مدى 6 أشهر تشمل دعماً للتصدي لجائحة كوفيد-19. وكذلك تواصل دولة قطر دورها الريادي في دعم وكالة الأونروا لأداء ولايتها التي لا غنى عنها وتعد في مقدمة الدول العربية من حيث تقديم المساهمة في الموارد الأساسية للوكالة.

وبالإضافة إلى القضية الفلسطينية، فإن أزمات أخرى في المنطقة قد تسببت بدمار ومعاناة كبيرين وحن الوقت لوضع حد لها. ففي سوريا، عانى الشعب السوري الشقيق بما فيه الكفاية، ولحقت به وبلاده أضرار تفوق الوصف وأن له أن يعيش بأمن وكرامة. لقد تأكد أن محاولات الحل العسكري لن تزعج حداً للأزمة بل تؤدي إلى المزيد من تهديد السلم والأمن والاستقرار والمزيد من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان واستمرار الاحتياجات الإنسانية. وتعيد دولة قطر الدعوة إلى التوصل إلى الحل المفضي إلى انتقال سياسي يُلبى تطلعات الشعب السوري المشروعة، وفق بيان جنيف، وتنفيذ القرار 2254 بجميع عناصره، كما تشدد على أهمية المساءلة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية من أجل سير العدالة وحقوق الضحايا واستدامة الحل.

وفي ليبيا، فإن سبب الأزمة واضح وحلها واضح. فقد قامت ميليشيات غير شرعية بعدوان استهدف المدنيين الأبرياء من الشعب الليبي الشقيق وحكومته الشرعية المعترف بها دولياً، ولم تتورع الميليشيات عن ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان شملت قصف المرافق الصحية وزرع الألغام الأرضية وعمليات القتل الممنهجة والجماعية خارج نطاق القانون، وذلك بغية تقويض التقدم نحو الوحدة الوطنية وحل الأزمة وفق اتفاق الصخيرات، الذي أيده مجلسكم الموقر واعترف بالحكومة التي تشكلت بموجبه بوصفها السلطة التنفيذية الشرعية الحصرية في ليبيا. وأن ما يدعو إلى القلق أن ما تقوم به تلك الميليشيات يتم بدعم خارجي وفي ظل صمت دولي مطبق على الرغم من الانتهاكات المؤثقة لقرارات مجلس الأمن.

وفي ظل المخاطر المحدقة بليبيا، وانعكاساتها الخطيرة على وحدة شعبها وترابها الوطني وعلى السلم والأمن الدوليين، فإن السبيل الوحيد لحل الأزمة هو من خلال دعم حكومة الوفاق الوطني، والالتزام بتنفيذ اتفاق الصخيرات، وقرارات مجلس الأمن، ونتائج مؤتمر برلين. ولذلك فإن نجاح أي حلٍ سياسي يتطلب آليةً دولية واضحة وفعالة تضمن تنفيذ ما يُتفق عليه.

ومن هنا فإن دولة قطر تدعو إلى حلٍ للأزمة في ليبيا يحفظ سيادتها ووحدتها ويحقق تطلعات ومصالح شعبها بأكمله وليس أطرافاً معينة ذات مصالح خاصة وأطماع شخصية، وذلك من خلال العودة إلى المفاوضات والحوار الوطني بعيداً عن الأجندات الخارجية المغرضة والتدخل الخارجي غير المشروع. كما نعرب عن دعمنا لجهود الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

وتتطلع دولة قطر إلى اليوم الذي يطوي فيه الشعب اليمني الشقيق صفحة هذا الفصل المؤلم ويتجاوز المأساة التي يعاني منها. لقد بات لزاماً التصدي بشكل عاجل للاحتياجات الإنسانية والاقتصادية للشعب اليمني الذي وصلت أزمته الإنسانية إلى أبعاد كارثية وتتسبب في المزيد من انعدام الاستقرار والتهديد للسلم والأمن في المنطقة. لقد آن الأوان للتوصل إلى تسوية للأزمة وتحقيق الحل السياسي والمصالحة الوطنية عبر الحوار الشامل بالاستناد إلى القرار 2216 (2015)، مع الحفاظ على وحدة اليمن وتحقيق أمنه واستقراره. وفي هذا الخصوص نعرب مجدداً عن دعمنا لجهود المبعوث الخاص للأمين العام في تنفيذ ولايته.

وعلى خلفية هذه الأزمات المتعددة والخطيرة التي تهدد السلم والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، تواجه دولة قطر منذ ثلاث سنوات حصاراً جائراً وإجراءات غير قانونية تنتاقض مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والاتفاقيات والمواثيق الدولية وحقوق الإنسان، علاوة على الإضرار بمصالح الشعوب.

ومع مرور الذكرى الثالثة لجريمة القرصنة الإلكترونية التي كانت منطلقاً للأزمة في 23 أيار/مايو 2017 وبدء الإجراءات غير القانونية والحصار الجائر بتاريخ 5 حزيران/يونيه 2017، فقد أدرك الجميع أن أي مبررات تسوقها دول الحصار للتغطية على هذه الخروقات والانتهاكات هي مبررات واهية وكاذبة ولا تتطلي على أحد.

وفي الوقت الذي استمرت فيه دول الحصار بتجاهل مبادئ وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بشكل صارخ، فقد شكّلت تلك المبادئ الركيزة لنهج دولة قطر تجاه الأزمة. واتخذت دولة قطر من القانون الدولي سبيلاً من أجل حماية حقوق المواطنين القطريين والمقيمين الذين تأثروا سلباً بالإجراءات غير القانونية التي اتخذت ضدها، حيث لجأت دولة قطر إلى المحافل والأجهزة القضائية الدولية، وعلى رأسها محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة. وقد أصدرت المحكمة الأسبوع الماضي حكماً برفض الاستئناف المرفوعين من قبل السعودية والإمارات والبحرين ومصر بشأن اختصاص منظمة الطيران المدني الدولي بالنظر في الشكوى القطرية إزاء قيام دول الحصار بإغلاق أجوائها أمام الطائرات القطرية في انتهاك صارخ للقانون الدولي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ويأتي ذلك الحكم في سلسلة من الأحكام لصالح دولة قطر بما فيها الأمر الصادر عن المحكمة في عام 2018 وفي عام 2019 بشأن انتهاك الإمارات للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وفي شهر حزيران/يونيه الماضي صدر عن منظمة التجارة العالمية حكم أقرّ بأن السعودية قد خالفت التزاماتها بموجب اتفاق المنظمة المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة من خلال رفضها اتخاذ إجراءات ضد القرصنة المعقّدة التي قامت بها قناة "بي أوت كيو" بل وتشجيع تلك القرصنة. إن هذه الأحكام القضائية تؤكد نزاهة موقف دولة قطر القانوني وبطلان شرعية الإجراءات المتخذة ضدها.

وعلى الرغم من هذه الإجراءات غير المشروعة وغير المبررة ضد دولة قطر، والحملة المغرضة المتواصلة ضدها، فإن دولة قطر متمسكة بسعيها لحل الأزمة بالسبل السلمية والدبلوماسية عبر الوساطة والحوار البناء غير المشروط مع وجوب احترام جميع الدول للقانون الدولي ومبدأ المساواة في السيادة. وفي هذا الخصوص، نجدد الإعراب عن التقدير لمساعي وجهود صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت الشقيقة.

ختاماً، فإن الحاجة الملحة للسلم والاستقرار في الشرق الأوسط تتطلب سعيًا جاداً من الجميع لحل جميع الأزمات التي تعصف بهذه المنطقة البالغة الحيوية للعالم، وستواصل دولة قطر القيام قولا وفعلا بكل ما يسهم في التسوية السلمية لهذه الأزمات، ويخدم مصالح دول وشعوب المنطقة ويحد من سائر التهديدات للسلم والأمن والاستقرار في المنطقة وخارجها.

## بيان القائم بالأعمال بالإنابة في البعثة السعودية لدى الأمم المتحدة، خالد محمد منزلاوي

[الأصل: بالعربية]

السيد الرئيس، أود في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة على الرئاسة الألمانية الناجحة لمجلس الأمن لهذا الشهر، متمنياً لكم التوفيق.

نشرك المجتمع الدولي في أن مواضيع الشرق الأوسط تعد ذات أهمية قصوى للمجلس، وندرك خطورة الوضع في المنطقة والحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة وحاسمة، حيث أن تفاقم الأزمات القائمة وانبثاق أخرى جديدة يخلق توترات تؤثر على الأمن والسلم، ما يستدعي تحرك المجتمع الدولي لتهدئة هذه التوترات وضمان صون الأمن والاستقرار، والتوصل إلى حلول سياسية سريعة للأزمات التي طال أمدها في المنطقة ومعالجة أسبابها.

وفي هذا الصدد، نؤكد على ما تتبناه بلادي في سياستها الخارجية من مبادئ لحل النزاعات وعلى رأسها الاتجاه الدائم نحو الحلول السلمية لحل هذه النزاعات ومنع تفاقمها واعتماد جهود الوساطة التي تشاركها سمو الهدف وسلامة المقصد. ونؤيد الدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة في تعزيز جهود الوساطة والدبلوماسية الوقائية لحل نزاعات المنطقة بالطرق السلمية.

يتحمل مجلس الأمن مسؤولية تاريخية وقانونية تجاه أعمال قراراته ذات الصلة بتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي وجوهرها إقامة الدولة الفلسطينية من خلال الالتزام بتنفيذ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية، ونحث المجتمع الدولي على الوقوف بحزم تجاه سياسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي الاستغزائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعدم احترامها لقرارات مجلس الأمن. ونؤكد على أن أي حل للنزاع ينبغي أن يكون على أساس حل الدولتين ووفقاً للمرجعيات الدولية، ومبادرة السلام العربية لعام 2002، التي تضمن قيام الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشريف، وعودة اللاجئين، وإنهاء احتلالها لجميع الأراضي العربية بما فيها الجولان العربي السوري والأراضي اللبنانية.

تقدر بلادي للمجلس إدانته للهجمات الإرهابية العنيفة التي قامت بها الميليشيات الحوثية الانقلابية مؤخراً على المدنيين والمواقع المدنية بالمملكة وتستتكر استمرار الميليشيات الحوثية في تهديد حياة المدنيين بالخطر، كما نرحب بعقد مجلس الأمن جلسة خاصة عن أزمة الناقل صافر (انظر S/2020/721)، وندعوه إلى مراقبة وصول خبراء الأمم المتحدة إلى الناقل وإيجاد حل دائم لهذه الأزمة، التي استغلتها الميليشيات الحوثية في سبيل تحقيق أهداف سياسية غير مكترثة بالكوارث البيئية والإنسانية التي ستلقي بظلالها على جنوب البحر الأحمر وبلادي في حال لم يتم إيجاد حل دائم لهذه الأزمة.

وندعم جهود الأمم المتحدة للوصول إلى حل سياسي للأزمة اليمنية وفقاً للمرجعيات الثلاث، وهي المبادرة الخليجية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصة القرار 2216 (2015).

تدعم بلادي جهود الأمم المتحدة الرامية لإيجاد حل سياسي للنزاع في ليبيا يركز على أمن وسلامة الأراضي الليبية، ووضع حد للتدخلات الخارجية في شؤون ليبيا، ونرحب بالمبادرة المصرية التي سعت

لتحقيق حل سياسي ووقف لإطلاق النار وحقن الدماء . وندعو جميع الأطراف الليبية إلى التعاون لإيجاد حل مقبول وتسوية سياسية تعيد الأمن والاستقرار في ليبيا.

تؤمن بلادي بأن تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة يتطلب ردع إيران عن سياساتها التوسعية والتخريبية التي تنتهك وتتحدى المواثيق والمعاهدات الدولية وقرارات مجلس الأمن . فالأدلة والأمثلة العديدة على هذه السياسات لا يمكن حصرها في هذه الكلمة ابتداءً بسورية والعراق ولبنان وصولاً إلى اليمن، حيث كان آخر هذه الأدلة ما ورد في تقرير الأمين العام التاسع بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2231 (2015) (S/2020/531) الذي لا يترك مجالاً للشك أمام المجتمع الدولي حول نوايا إيران العدائية في المنطقة. كما تؤكد بلادي على ضرورة اتخاذ مجلس الأمن والمجتمع الدولي الإجراءات اللازمة لإيقاف جرائم النظام الإيراني وعدائته التي باتت حقيقة مثبتة بالقرائن والأدلة.

## بيان الممثل الدائم لسورية لدى الأمم المتحدة، بشار الجعفري

[الأصل: بالعربية]

لقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي، مجدداً، يوم أمس، بشن سلسلة من الاعتداءات بالصواريخ الموجهة على أراضي الجمهورية العربية السورية، وذلك من فوق أراضي الجولان السوري المحتل. ويأتي هذا العدوان لرفع معنويات ما تبقى من جيوب إرهابية عميلة لها، وذلك في انتهاك صارخ لاتفاق فض الاشتباك لعام 1974 وللقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن هذه الاعتداءات ما كانت لتتم لولا إخفاق مجلس الأمن هذا في فرض تنفيذ قراراته ذات الصلة بالنزاع العربي - الإسرائيلي على مدى عقود طويلة، ولولا الدعم اللامحدود الذي وفرته بعض الدول دائمة العضوية في هذا المجلس لهذا الكيان المارق، والذي شجعه على زيادة وتيرة جرائمه وانتهاكاته وممارسته لإرهاب الدولة بعيداً عن أي مساءلة.

يستمر كيان الاحتلال الإسرائيلي في احتلاله للأراضي العربية، بما فيها الجولان السوري، منذ 53 عاماً، وذلك في ازدياد فاضح لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ولقواعد القانون الدولي ولمئات القرارات التي اعتمدها الأمم المتحدة، كما ويستمر في ارتكاب الانتهاكات الجسيمة الممنهجة للقانون الدولي الإنساني، ولحقوق الإنسان والتي ترقى إلى جرائم الحرب، مثل النقل القسري للسكان وهدم المنازل ومصادرة الأراضي والممتلكات وسرقة الموارد الطبيعية وحصار المدن وتدمير المحاصيل الزراعية، مستفيداً في ذلك من مظلة الحماية التي يوفرها له بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد بلغ الدعم الأمريكي، في ظل الإدارة الحالية، لمخططات الاحتلال الاستيطاني التوسعي الإسرائيلي مستوى غير مسبوق، وهو الأمر الذي تجلّى في قيام الإدارة الأمريكية بإطلاق صفقات استنزائية احتلالية ثم اعتبار القدس المحتلة عاصمة لإسرائيل، ثم إعلانها عما أسمته "الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية" على الجولان السوري المحتل، وصولاً إلى محاولة سلطات الاحتلال ضم أراضٍ في الضفة الغربية.

تؤكد الجمهورية العربية السورية، ومعها الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، إدانتها القوية لهذه القرارات وتعتبرها مجرد تصرف أحادي الجانب صادر عن طرف لا يملك الصفة ولا الأهلية السياسية ولا القانونية ولا الأخلاقية ليقرّر مصائر شعوب العالم أو يتصرّف بأراضٍ هي جزء لا يتجزأ من أراضي الجمهورية العربية السورية وفلسطين المحتلة.

وتؤكد سورية، في هذا السياق، على دعمها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس، مع ضمان حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وفقاً للقرار 194 (د-3)، وهو القرار الذي تم اعتماده بعد اغتيال عصابة شتيرن الصهيونية للكونت فولك برنادوت في القدس لأنه أوصى في تقريره (انظر S/863) المرفوع إلى مجلس الأمن في ذلك العام 1948 بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى مدنهم وقراهم وبيوتهم التي طردوا منها. ويجدد بلدي مطالبته بمنح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

يحق لمواطني بلدي الرازحين تحت الاحتلال في الجولان المحتل أن يتساءلوا عن مصداقية وفعالية الأمم المتحدة إزاء حلّ قضيتهم العادلة... كيف لا؟! وهم يرون إسرائيل تضرب عرض الحائط بقرارات الشرعية التي تطالبها بالانسحاب من كامل الجولان السوري إلى خط الرابع من حزيران/يونيه 1967. أما أن

الأوان لتنفذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالنزاع العربي - الإسرائيلي؟ أما أن الأوان للبعض في هذا المجلس ليخرجوا من قمم استهتارهم بمبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق، وهي كلها ترفض الاحتلال والعدوان؟

كيف لا؟! وهم لا يشاهدون أي جهدٍ دولي حقيقي لوقف حملات الاستيطان الإسرائيلي في أرضهم، ومنها على سبيل المثال لا الحصر؛ مصادرة مساحة 4 500 دونم من أراضي السوريين لإقامة مشروع بناء مراوح عملاقة لتوليد الطاقة الكهربائية، وإبرام عقود ومنح تراخيص لشركة "جيني Genie" الأمريكية، التي يترأس مجلس إدارتها نائب الرئيس الأمريكي الأسبق ديك تشيني، للتقيب عن النفط ولنهب ثرواته الطبيعية، وإجبار أهلنا في الجولان على تسجيل أراضيهم التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم لدى دائرة الملكية الإسرائيلية تحت طائلة مصادرة أراضي المعترضين على ذلك، ومواصلة أعمال الاستيطان والإعلان مؤخرًا عن إقامة مستوطنة جديدة في الجولان السوري المحتل باسم "هضبة ترامب Trump Heights" كمكافأة من رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي للرئيس الأمريكي ترامب على انتهاكه لقرارات الأمم المتحدة وللقانون الدولي باعتباره مُفردًا بما أسماه "سيادة إسرائيل" على الجولان السوري المحتل.

وكيف لا؟! وهم لا يشاهدون أي جهدٍ دولي لوضع حد لانتهاكات وممارسة إسرائيل الممنهجة لسياسات القمع والاضطهاد والتمييز العنصري الإسرائيلي بحقهم، ومنها على سبيل المثال لا الحصر؛ السعي لتنظيم انتخابات محلية غير شرعية فيه، ورفض فتح معبر القنيطرة أمام أهلنا في الجولان السوري المحتل الراغبين في زيارة وطنهم وأقاربهم في سورية، وعدم حصول أبناء الجولان على الرعاية الطبية المناسبة في ظل انتشار جائحة كوفيد-19 التي تشكل تهديدًا إضافيًا لحياتهم في ظل المعاملة التمييزية التي تنتهجها سلطات الاحتلال بحقهم بسبب رفضهم قبول حمل الهوية الإسرائيلية؟

وكيف لا؟! وهم لا يشاهدون أي جهدٍ دولي لوضع حد لسياسة الاعتقال التعسفي والمحاكمات الصورية التي تنتهجها قوات الاحتلال الإسرائيلي والتي كان آخرها الحكم الجائر التعسفي الصادر عن قوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 10 حزيران 2020 والقاضي بالسجن لمدة 3 أعوام بحق المناضلة نهال سليمان المقت، شقيقة الأسير المحرر - مانديلا سورية - صدقي المقت، وهي من أهالي بلدة مجدل شمس في الجولان السوري المحتل. إن هذا الحكم غير قانوني وباطل لأنه صادر عن قوة احتلال غير شرعية ويأتي استكمالًا للممارسات القمعية والتعسفية بحق أبناء الجولان المحتل وعقابًا لهم على مواقفهم الوطنية وتمسكهم بأرضهم ووطنهم وهويتهم السورية وانتقامًا من العائلة السورية الوطنية المقاومة للاحتلال والعدوان، عائلة المقت المناضلة.

تؤكد حكومة بلدي أن الجولان السوري المحتل جزء لا يتجزأ من أراضي الجمهورية العربية السورية، وأن استعادته إلى خط الرابع من حزيران/يونيه 1967، وبكافة السبل التي يكفلها القانون الدولي، ستبقى أولوية للسياسة السورية وبوصلة لن تحيد عنها.

ختامًا، تعيد حكومة الجمهورية العربية السورية التأكيد أخيرًا على أن استقرار منطقة الشرق الأوسط ومصداقية الأمم المتحدة يستوجبان اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ جميع القرارات الدولية ذات الصلة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان العربي السوري، والانسحاب منها إلى خط الرابع من حزيران لعام 1967، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما القرارات 242 (1967) و 338 (1973) و 497 (1981) و 2334 (2016).

## بيان نائب الممثل الدائم والقائم بالأعمال بالنيابة لتركيا لدى الأمم المتحدة، بيلج كوتشيغيت جريا

ما زال الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني يعرض آفاق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط للخطر. ففي الوقت الذي نحتاج فيه إلى روح مصالحة وتصميم سياسي، تقوض ممارسات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة حل الدولتين والمعايير التي وضعت لتحقيق سلام عادل ودائم.

إن استخدام القوة المفرطة وغير المتناسبة ضد المدنيين والاعتقالات التعسفية ومحاولات تقويض وضع القدس والحصار اللاإنساني على غزة والمستوطنات غير القانونية، شكلت كلها جزءاً من نمط متكرر يحد بشدة من الحقوق والحريات الأساسية للفلسطينيين. وقد كثفت إسرائيل، خلال السنوات القليلة الماضية، من توسعها في المستوطنات غير القانونية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونحن جميعاً ننتق على أن المستوطنات تقوض منظور حل الدولتين وتضع الأساس لضم هذه المناطق.

إن التحدي المباشر الأكثر إلحاحاً اليوم هو خطط الحكومة الإسرائيلية غير القانونية لضم الضفة الغربية. فمن شأن الضم أن يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وسيزيد ذلك من مظالم الفلسطينيين ومعاناتهم على أيدي السلطة القائمة بالاحتلال. فلا ينبغي التضحية بالأرض الفلسطينية والشعب الفلسطيني من أجل سياسات إسرائيل الوحشية المتمثلة في العنف والاحتلال.

وقد اعترضت أغلبية ساحقة من المجتمع الدولي على خطط إسرائيل. ووجه اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي، الذي عقد في 10 حزيران/يونيه، رسالة قوية ضد مبادرات إسرائيل المتعلقة بالضم، وأعرب عن دعمه الكامل للشعب الفلسطيني في سعيه إلى تحقيق العدالة. وينبغي لجميع أعضاء المجتمع الدولي أن يدعموا هذه الرسالة لمنع إسرائيل من اتخاذ هذه الخطوة الخطيرة. ونحث الحكومة الإسرائيلية مرة أخرى على أن توقف فوراً أنشطتها الاستيطانية غير القانونية وألا تمضي قدماً في خططها غير القانونية لضمها.

كما إن الحالة في قطاع غزة تبعث على القلق العميق. فلا يزال سكان غزة، الذين يتعرضون للحصار، يعيشون في يأس شديد وانعدام الأمن. وتتفاقم هذه المأساة بسبب جائحة فيروس كورونا وأسوأ أزمة مالية في تاريخ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). وقد نفذت الحكومة الفلسطينية تدابير فعالة في مجال الصحة العامة لمكافحة انتشار الفيروس. ونحن نرحب بهذه التدابير ونؤيدها.

غير أن عقوداً من الاحتلال والحصار الإسرائيلي ألحقت ضرراً بالغاً بالاقتصاد والبنية التحتية والنظام الصحي الفلسطيني. وكما هو الحال في بقية العالم، كان للقيود المتعلقة بالصحة العامة آثار خطيرة على اقتصاد فلسطين. ولذلك، فإننا ندعو حكومة إسرائيل إلى الوفاء بمسؤولياتها.

كما ندعو المجتمع الدولي إلى دعم الأونروا. فعمل الأونروا يظل حيويًا إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل ودائم للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. ومن واجبنا الجماعي والأخلاقي أن ندعم الوكالة.

إن التقاعس في مواجهة استمرار عدم الامتثال للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن يشجع إسرائيل على التهور. ولا يمكن للمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يغض الطرف عن تلك الحالة. وثمة حاجة ملحة إلى تنشيط عملية السلام.

يتمثل الحل الناجع الوحيد للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني في حل الدولتين على أساس حدود 1967 التي تعيش فيها فلسطين وإسرائيل جنباً إلى جنب. كما أن حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حق تقرير المصير، ليست محل تفاوض.

وعلى مدى عقود ظلت قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعيات مدريد ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية أساساً لمفاوضات السلام. وقد أعيد تأكيد على ذلك صراحة في القرار 2334 (2016). وينبغي التمسك بهذه المرجعيات. وينبغي أن تستند أي مبادرة للسلام إلى هذه المعايير الثابتة.

وقد آن الأوان لأن يدعم المجتمع الدولي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأن يكفل له العيش في فلسطين حرة وفي سلام وكرامة. ولا يزال التزام تركيا الراسخ بالوقوف إلى جانب أشقائها وشقيقاتها الفلسطينيين قوياً كما كان دائماً.

## بيان البعثة الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة باسم منظمة التعاون الإسلامي

يشرفني أن أقدم هذا البيان باسم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بصفتي رئيسة لمجموعة منظمة التعاون الإسلامي.

أود في البداية أن أهنئ ألمانيا على رئاستها الموقفة لمجلس الأمن هذا الشهر. وأشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الشاملة.

عندما عقدنا آخر مناقشة مفتوحة حول هذا الموضوع في نيسان/أبريل 2020 (انظر S/2020/341) كنا متفائلين بالاستجابات الإيجابية في جميع أنحاء العالم لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وكنا نأمل أن يغتم المجتمع الدولي هذه الفرصة للتركيز على مواجهة هذا التحدي العالمي الذي لم يسبق له مثيل. ومع ذلك، لا تزال بلدان الشرق الأوسط تواجه مسائل أمنية تعوق جهودنا للتصدي بفعالية للجائحة.

ومن الأمثلة الصارخة على ذلك الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي الوقت الذي تتزايد فيه حالات الإصابة بمرض كوفيد-19 المثيرة للقلق، لا تزال خطة إسرائيل لضم مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية المحتلة من جانب واحد تشكل تهديدا محتملا. ويساور الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قلق بالغ إزاء هذه التطورات التي تشكل تحديات صحية واقتصادية واجتماعية وأمنية في تلك الأراضي. وفي 24 حزيران/يونيه 2020 أبلغ السيد ملادينوف مجلس الأمن بأنه لا يزال هناك وقت لتجنب الفوضى. و"سيطلب ذلك بذل جهود متضافرة من جانب جميع أصحاب المصلحة والإرادة لتحمل المخاطر السياسية لتحقيق السلام". (S/2020/596، المرفق 2) ونحن مصممون على دعم الشعب الفلسطيني وحماية حل الدولتين، مع إقامة دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن واعتراف متبادل.

ولتحقيق هذه الأهداف، تدعو منظمة التعاون الإسلامي مجلس الأمن والدول الأعضاء إلى السعي إلى تحقيق الأولويات التالية.

أولا، يجب علينا أن ننتقد آفاق السلام. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل، على سبيل الأولوية، ممارسة الضغط على إسرائيل لمنع خطط الضم، التي تنتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة. وما برحت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تؤكد رفضها للضم. ونكرر التأكيد على أن هذه الأعمال الانفرادية تقوض عملية السلام وستترتب عنها عواقب وخيمة على استقرار وأمن المنطقة وما وراءها. وفي هذا السياق، تطالب الدول الأعضاء في المنظمة إسرائيل بوقف جميع إجراءاتها غير القانونية، بما في ذلك تشييد الجدار والمستوطنات ومصادرة الأراضي وهدم المنازل والممتلكات. ويجب على إسرائيل أيضا إنهاء حصارها غير القانوني على قطاع غزة، الذي تتجم عنه عواقب إنسانية وخيمة على الشعب الفلسطيني.

وبالإضافة إلى ذلك، نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء القيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول إلى الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس. وفي هذا الصدد، تشيد الدول الأعضاء في المنظمة بجهود جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، راعي المواقع الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، في

الدفاع عن المدينة وهويتها الإسلامية والمسيحية والحفاظ عليها. ونشيد أيضا بالجهود المتواصلة التي يبذلها جلالة الملك محمد السادس، ورئيس لجنة القدس. ونرحب بالنداء الذي وقعه جلالة الملك محمد السادس والبابا فرانسيس في الرباط في 30 آذار/مارس 2019، والذي يدعو إلى أن تكون القدس مدينة سلام وأخوة وتسامح، واعتبار المدينة رمزا للتعايش بين أتباع الديانات التوحيدية الثلاث.

ثانيا، يتعين علينا كسر الجمود الحالي في العملية السياسية. تشجع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المجموعة الرباعية وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية على العمل على إطلاق عملية سياسية ذات مصداقية وفقا لجدول زمني محدد وبرعاية متعددة الأطراف وفقا للمرجعيات المحددة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لمجلس الأمن دورا حاسما في دعم التوصل إلى حل عادل وشامل للنزاع.

ثالثا، ينبغي أن نساعد الأراضي الفلسطينية المحتلة على التصدي بفعالية للجائحة. وينبغي تركيز الدعم على تعزيز قدرة النظام الصحي، خاصة في قطاع غزة، بالإضافة إلى التخفيف من الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة. ونشجع بقوة تمويل خطة الاستجابة لجائحة كوفيد-19 في الأرض الفلسطينية المحتلة والنداء العاجل من أجل استجابة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى للجائحة. ويجب علينا بالقدر نفسه من الأهمية ضمان وصول الإمدادات الطبية الضرورية والمعونة الإنسانية إلى المحتاجين.

وأخيرا، يجب علينا التصدي لتدهور الحالة الإنسانية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويساور الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي القلق إزاء الحالة الاقتصادية الهشة في الأراضي المحتلة، التي تزداد تفاقمًا بسبب الاحتلال وجائحة كوفيد-19. ويعيش حوالي ربع الفلسطينيين بالفعل تحت خط الفقر. وربما تزداد هذه النسبة استنادا إلى توقعات البنك الدولي بحدوث انكماش اقتصادي بنسبة 7.6 في المائة على الأقل على أساس استئناف الحياة الطبيعية تدريجيا من قيود الإغلاق، وبنسبة 11 في المائة في حالة الانتعاش البطيء أو بمزيد من القيود بسبب تفش آخر للمرض. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يتجاهل هذه الاتجاهات المثيرة للجزع ذات التأثير الشديد على معيشة الفلسطينيين وجهود السلام.

ختاما، نكرر دعوتنا إلى دعم الشعب الفلسطيني في ممارسة حقوقه المشروعة، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والسيادة على أراضي دولة فلسطين، على أساس حدود 4 حزيران/يونيه 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وندعو إلى انسحاب إسرائيل الكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود 4 حزيران/يونيه 1967 وفقا لقرارات مجلس الأمن. ونؤكد كذلك ضرورة الحفاظ على وحدة سوريا وسيادتها وسلامتها الإقليمية وتلاحمها الاجتماعي. ونجدد تأييدنا للتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية بما يتسق مع القرار 2254 (2015).